وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في شعبة العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

العنوان

إعادة تقييم التثبيتات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

من إعداد الطالب:
- عاد نورالدين

تحت إشراف:
د. رواني بوحفص

لجنـة المناقشـة

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
يوسف شرع	رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية
رواني بوحفص	مشرفا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية
محمد زرقون	مشرف مساعد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة
محمد السعيد سعيداني	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الاغواط
مصطفى بن نوي	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية
جيلاني بهاز	مناقشا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــر وعـــرفان

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه فانه ولي ذلك والقادر عليه، ثم الصلاة على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

واعترافا بالفضل لأهله نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور رواني بوحفص الذي قبل الاشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته الرشيدة والسديدة.
- المشرف المساعد الدكتور زرقون محمد .

كما أشكر كل الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل كل باسمه وأخص بالذكر:

- الدكتور عقبة عبد اللاوي.
- الدكتور محمد الساسي بالنور.
- الدكتور خليفة عزي.
- محاسبي ومحافظي الحسابات للمؤسسات الدراسة كل بإسمه.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد أو حتى بكلمة طيبة أو بدعوة في ظهر الغيب.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي الى:

-إلى الوالدين الكريمين.

-إلى زوجتي العزيزة واولادي حفظهم الله.

-الى اخوتي ا لأعزاء.

- الى كل الاقارب.

-إلى جميع الأصدقاء كل باسمه.

- الى الأصدقاء المتوفون فارس و محمد حسن رحمهم الله.

-إلى الذين وفرّوا لي كل ما أحتاجه في سبيل البحث العلمي.

-الى كل طالب علم.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء تطبيقات إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية وقياس الأثر المتولد عن تطبيقها في القوائم المالية للفترة 2002-2009 لعينة من المؤسسات، حيث اعتمدت هذه الدراسة التطبيقية على حالتين؛ الأولى دراسة حالة وذلك للوقوف على تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات انطلاقا من الميزانية وأثره على المؤشرات المالية المتعلقة بالتثبيتات من خلال التحليل المالي للربحية المتمثل في معدل العائد على الأصول، ولنسب النشاط المتمثل في معدل دوران الأصول، أما الثانية فركزت على قياس أثر إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية من خلال استخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل واختبارات التكامل المشترك على جدولي جدول حسابات النائج وجدول تغيير الأموال الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أن خيار إعداد القوائم المالية على أساس القيمة التاريخية للتثبيات يكون في التحليل مضللاً في كثير من الحالات، كما تبين وجود أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على كل من جدول حسابات النتائج وجدول تغير الأموال الخاصة، كما أثبت اختبار التغير الهيكلي اختلاف هذا الأثر بعد اعتماد المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة2007 على جداول نفسها.

الكلمات المفتاحية: إعادة تقييم التثبيتات، بئية محاسبية جزائرية، تحليل المالي، جدول حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة.

Abstract:

This study aims to extrapolate the applications of re-evaluating the fixings in Algerian institutions and measuring the impact generated by its application in the financial statements for the period 2002-2009 for a sample of institutions. This applied study relied on two cases; The first is a case study in order to identify the diagnosis of the application of re-evaluation of fixings in institutions based on the Statement of Financial Position and its impact on the financial indicators related to fixations through the financial analysis of profitability represented in the rate of return on assets, and for activity ratios represented in the turnover rate of assets, while the second focused on measuring the impact of reassessment Consolidations to the financial statements by using the Panel Data methodology, using unit root tests of panel data and tests of co-integration on the tables of the income statement and the statement of changes in equity.

The study concluded that the option of preparing financial statements on the basis of the historical value of the stabilizations is misleading in the analysis in many cases, as it was found that there is an effect of applying re-evaluation the fixings on both the income statement and the statement of changes in equity, and the structural change test proved the difference of this effect after the adoption of Executive Decree No. 07-210 of 2007 on the same tables.

Keywords: Re-evaluation of the fixings, Algerian accounting environment, financial analysis, income statement, statement of changes in equity..

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وعرفان	II
إهداء	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات والمصطلحات	XI
المقدمة	ا–ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتثبيتات	1
المبحث الأول: مفهوم التثبيتات واهتلاكها والمعالجة المحاسبية لها	2
المطلب الأول: تعريف التثبيتات وعناصرها وخصائصها	2
المطلب الثاني: مفهوم الاهتلاك وطرق معالجتها واحتسابها	7
المطلب الثالث: معالجة المحاسبية للاهتلاك وكيفية الاستغناء عنه	13
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لإعادة تقييم التثبيتات	14
المطلب الأول: تعريف إعادة تقييم التثبيتات	15
المطلب الثاني: خواص وأهداف وطرق إعادة تقييم التثبيتات وأنواعها	20
المطلب الثالث: الاستخدامات المحاسبية لفائض قيمة إعادة التقييم	37
المبحث الثالث: إعادة تقييم التثبيتات وفق البيئة المحاسبية الجزائرية	39
المطلب الأول: إعادة تقييم التثبيتات وفق المعايير المحاسبة الدولية	39
المطلب الثاني: المراجعة القانونية للإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر	47
المطلب الثالث: محاسبة فروق إعادة تقييم التثبيتات	57
المبحث الرابع: الدراسات السابقة المتعلقة بإعادة تقييم التثبيتات	63

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	63
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	72
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	79
خلاصة الفصل الأول	86
الفصل الثاني: القوائم المالية حسب البيئة المحاسبية الجزائرية	87
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	88
المطلب الأول: ماهية الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	88
المطلب الثاني: أهداف واستخدامات القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي	91
المطلب الثالث: عناصر الإطار المفاهيمي للأعداد القوائم المالية	97
المبحث الثاني: محتوى ملحق القوائم المالية	107
المطلب الأول: مكونات القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	107
المطلب الثاني: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	118
المطلب الثالث: مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة	120
المبحث الثالث: الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية	123
المطلب الأول: الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية	123
المطلب الثاني : علاقة القوائم المالية ببعضها البعض	128
المطلب الثالث: قيود القياس المحاسبي وأثره على القوائم المالية	131
المبحث الرابع: الإطار النظري لتحليل المالي للقوائم المالية	138
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية	138
المطلب الثاني: منهجية وأساليب تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	144
المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لفهم وتفسير محتوى القوائم	153
خلاصة الفصل الثاني	160
الفصل الثالث: دراسات تطبيقية لتأثير اعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية	161

المبحث الأول: تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية	162
المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	162
المطلب الثاني: المؤسسات الجزائرية صاحبت إعادة التقييم التثبيتات محل الدراسة	166
المطلب الثالث: آثار اختلاف المعالجة المحاسبية سواء بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة المعاد تقييمها على المؤشرات المالية	169
المبحث الثاني: تحليل أثر إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية	185
المطلب الأول: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	185
المطلب الثاني: اختبار التغير الهيكلي لنموذجي الدراسة	199
خلاصة الفصل الثالث	204
الخاتمة	205
قائمة المراجع	211
الملاحق	226

قائمة الجداول

الرقم	عنوان جدول	الصفحة
1-1	أساليب القياس المحاسبي	18
2-1	معامل إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك	48
3-1	معامل إعادة تقييم التثبيتات القابلة للاهتلاك	50
4-1	معامل إعادة تقييم العقارات	51
5-1	الفرق بين المراسيم الخاصة بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر	55
1-2	تقسيم المستخدمون حسب المصلحة	95
2-2	تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة	96
3-2	عناصر القوائم المالية	126
4-2	المستخدمين الأساسيين لحسابات المؤسسة	154
1-3	نسب المساهمة في رأس المال لشركة العربية للإجارة (ALC)	163
2-3	معدل عائد الأصول بإعادة التقييم التثبيتات لمؤسسة سونلغاز	171
3-3	معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية لمؤسسة سونلغاز	171
4-3	فرق بين معدل دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز	167
5-3	معدل عائد الأصول بإعادة التقييم التثبيتات لمؤسسة مجمع صيدال	176
6-3	معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية لمؤسسة مجمع صيدال	176
7-3	فرق بين معدل عائد دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم مجمع صيدال	178
8-3	معدل عائد الأصول بإعادة التقييم التثبيتات الشركة العربية للإجارة	181
9-3	معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية الشركة العربية للإجارة	181
10-3	فرق بين معدل عائد دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لشركة العربية للإجارة	183
11-3	اختبارات التجانس للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعد وفق اعادة التقييم (EQUITYFV)	192
12-3	اختبارات التجانس للنموذج الثاني جدول حسابات النتائج وفق اعادة التقييم (INCFV)	193
13-3	مقدرات للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعد وفق اعادة التقييم (EQUITYFV)	194
14-3	مقدرات للنموذج الثاني نتيجة قبل الضريبة وفق إعادة التقييم (EQUITYFV)	197
15-3	اختبار التغير الهيكلي للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعد وفق إعادة التقييم التثبيتات (EQUITYFV)	201
16-3	اختبار التغير الهيكلي للنموذج الثاني جدول حسابات النتائج وفق إعادة التقييم التثبيتات (INCFV)	201

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	أهدف القوائم المالية	91
2-2	العلاقات بين القوائم المالية	130
1-3	متغيرات الدراسة	164
2-3	مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز	164
3-3	مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز.	172
4-3	مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم لمؤسسة صيدال	175
5-3	مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة مجمع صيدال	177
6-3	مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم حسب السنوات لشركة العربية للإجارة	180
7-3	مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لشركة العربية للإجارة	182

قائمة المختصرات

اختصار	الدلالة
ALC	**Arab Leasing Corporation** **الشركة العربية للإجارة**
FASB	**Financial Accounting Standards Board** **مجلس معايير المحاسبة المالية**
FAT	**Fixed Asset Turnover Ratio** **معدل دوران الأصول الثابتة**
GAAP	**Generally Accepted Accounting Principles** **المبادئ المحاسبة المقبولة عموماً**
IAS	**International Accounting Standards** **المعايير المحاسبة الدولية**
IASB	**International Accounting Standards Board** **مجلس معايير المحاسبة الدولية**
IASC	**International Accounting Standards Committee** **لجنة المعايير المحاسبة الدولية**
IFRS	**International financial reporting standards** **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**
PCN	**Plan Comptable National** **المخطط الوطني المحاسبي**
PMG	**Pooled Mean Group** **وسط المجموعة المدمجة**
ROA	**Return on assets** **معدل العائد على الأصول**
SCF	**Le système comptable financier** **النظام المحاسبي المالي**

مقدمة

تشكل التثبيتات أحد العناصر الأساسية للأصول في الميزانية، وأحد أهم أجزاء هياكل الشركة، على الرغم من اختلاف أنواع التثبيتات الملموسة وغير الملموسة ونسبتها إلى إجمالي الأصول باختلاف المؤسسات، إلا أنها تشكل الغالبية الكبيرة منها، بحيث تلعب التثبيتات دورًا مهمًا في القوائم المالية للمؤسسة، وهذا له أهمية بالنسبة لصناعي القرار.

تتقارب المعالجات المحاسبية للتثبيتات وفق البيئة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبة الدولية، وهذا مما جعل إعادة تقييم التثبيتات هي واحدة من أكثر المواضيع إثارة للجدل، كونها مسموحا بها في الجزائر والمعايير الدولية لتقارير المالية، وغير مسموح بها لدى المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

على غِرَار البئية المحاسبية الجزائرية يمكن قياس الأصول الملموسة وغير الملموسة في الفترات اللاحقة للاعتراف الأولي بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة، حيث يُعتمد نموذج إعادة تقييم التثبيتات المختار على حكم الإدارة لكونها ليس اجباريا، وتعتمد الطريقة التي تعيد بها المؤسسة تقييم أصولها على قضايا القرار والتوقيت والاتجاه والحجم، بحيث إعادة تقييم التثبيتات متغير بمتغير السوق مما يؤثر على القوائم المالية للمؤسسات وهذا مايثير الإشكالية التالية.

1. **إشكالية الدراسة** : الإشكالية التي يرمي هذا البحث إلى دراستها ومعالجتها تتمثل في:

ماهي آثار تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة حالة لعينة من مؤسسات جزائرية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات هي:

1- هل اختيار المؤسسة لإعادة التقييم تثبيتاتها دون المواصلة باعتماد على التكلفة التاريخية يؤثر سلبا على صحة النسب المالية ؟

2- ماهو أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة؟

3- ماهو أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول حسابات النتائج ؟

4- هل يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري؟

5- هل يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول حسابات النتائج قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري؟

2. فرضيات الدراسة :

- يوجد تأثير سلبي على صحة النسب المالية لاختيار المؤسسة إعادة تقييم تثبيتاتها دون المواصلة بالاعتماد على التكلفة التاريخية.
- لا يوجد أثر معنوي ذو دلاله إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة.
- لا يوجد أثر معنوي ذو دلاله إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول حسابات النتائج.
- قد لا يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول حسابات قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.
- قد لا يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم على جدول تغير الأموال الخاصة قبل وبعد قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.

3. أهمية ادراسة:

- الأهمية النظرية: تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبه العلميه، وكذلك إثراء المحتوى العلمي المحاسبي فيما يتعلق بإعادة تقييم التثبيتات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وإبراز التجارب الرائدة في هذا المجال من خلال الدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة.
- الأهمية التطبيقية: تبرز أهمية هذه الدراسه في مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين مستوى المعلومات المالية من خلال إعادة تقييم التثبيتات، كما يمكن أن تفيد الباحثين والمهتمين في مجال المحاسبة بمعرفة مستوى تأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية.

4. أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على أهم الجوانب النظرية والقانونية التي تحيط بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر.
- معرفة الدراسات الأكاديمية سواءً في البيئة المحاسبية الجزائرية أو خارجها المرتبطة بتأثير إعادة تقييم التبيتات.
- استقراء القوائم المالية التي تطبق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر.
- قياس آثار إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

5. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- حدود موضوعية: تقتصر هذه الدراسة على موضوع إعادة تقييم التثبيتات لمؤسسات إقتصادية جزائرية وهذا من خلال إبراز تأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية.
- حدود مكانية: تطبيق هذه الدراسة على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة بقطاع الصناعة، الخدمات، الطاقة، والمدرجة في بورصة الجزائر في ذلك الوقت.
- حدود زمنيه: نظرًا لصعوبة الحصول على القوائم المالية وقائمة التثبيتات تطبق هذه الدراسة على القوائم المالية لمؤسسات إقتصادية جزائرية لفترة الممتده من سنة 2002 الى غاية 2009 .

6. مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في :

- الميول الشخصي للطالب في موضوع تأثيرات إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية.
- ارتباط موضوع إعادة تقييم التثبيتات بمجال التخصص محاسبة.
- الاطلاع على القوائم المالية لمؤسسات إقتصادية جزائرية.
- محاولة توسيع المعارف وتعميقها في المحاسبة والمالية ومحاولة المقاربة بين الممارسات المحاسبية المختلفة.

7. منهج الدراسة :

طبيعة موضوع الدراسه تتطلب استخدام مجموعه من المناهج البحثية تتمثل في:

- المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة وهذا من خلال جمع المفاهيم والمعلومات التي لها علاقة بالموضوع عن طريق الكتب والأطروحات والمقالات العلمية وغيرها من المصادر العلمية المتاحة التي تم استخدمها في هذه الدراسة.
- المنهج الاستقرائي : تم استخدام هذا المنهج في الجانب التطبيقي من خلال استقراء بنود القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال استخراج قيمة التثبيتات سواء بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة المعاد تقييمها.
- المنهج دراسة الحالة : تم استخدام هذا المنهج في الجزء التطبيقي من خلال معرفة مقدار تأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- المنهج التحليلي: في معالجة البيانات والمعلومات المجمعة من خلال تحليلها وتفسيرها، حيث تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية منها: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل التي تتضمن محتوى المعلومات المقطعي والزمني معا واختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل، ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام وسط المجموعة المدمجة كما تم استخدام اختبار التغير الهيكلي وذلك للحكم على التغيير الحاصل قبل وبعد تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على

المتغيرات المتمثلة في حقوق الملكية وجدول حسابات النتائج وتمت معالجة المعطيات بواسطة البرنامج ايفيوز 9.

8. مصادر الدراسة :

أما المصادر التي تم الاعتماد عليها فتمثلت في مجموعة من الكتب بمختلف اللغات العربية الفرنسية والانجليزية، وكذلك الدوريات والمجلات والبحوث والدراسات والمواقع الالكترونية التي تناولت العناصر المختلفة للموضوع من الناحية النظرية وفي الجانب التطبيقي على التقارير السنوية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

9. صعوبات الدراسة:

وإن شكونا في البحث صعوبة فذلك شيء يفرزه البحث بطبيعته، وذلك عين الجهد المطلوب في البحث العلمي فيذكر لأهميته، فنقول إنّ أهم ما اعترض البحث من صعوبات تمثل في:

- عدم توفر المراجع التي تناولت موضوع الدراسة بصفة مركزة.
- صعوبة الحصول على المعلومة من المؤسسات محل الدراسة، وبالتالي عدم تمكننا من الحصول على العديد من المعلومات المهمة لإنجاز الدراسة الحالة.
- صعوبة إيجاد مؤسسات طبقت إعادة تقييم التثبيتات مع صعوبة توفر القوائم المالية إضافة إلى قوائم التثبيتات.

– صعوبة التنقل سواءً لجمع مصادر الدراسة أو لمؤسسات الدراسة وخاصة في ظرف جائحة كورونا لأخذ المعطيات.

9- هيكل الدراسة:

طبيعة وأهداف الدراسة تقتضي تناول جانبين أساسيين هما الجانب النظري، والذي يعني بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، والجانب التطبيقي لإسقاط إشكالية الدراسة في الواقع الممارس، وذلك وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري لإعادة تقييم التثبيتات

في هذا الفصل تم توضيح أهم الجوانب النظرية لإعادة تقييم التثبيتات، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مفهوم التثبيتات واهتلاكها والمعالجة المحاسبية لها، أما في المبحث الثاني تم تناول الإطار النظري لإعادة تقييم التثبيتات أما بقية المباحث تم تسليط الضوء على إعادة تقييم التثبيتات من جانبي الجبائي والمحاسبي، وأهم الدراسات التي خاضت في جوانب الموضوع.

الفصل الثاني: القوائم المالية حسب البيئة المحاسبية الجزائرية

في هذا الفصل تم توضيح مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية وملاحقها، وكذلك التعرف على الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية والتحليل المالي للقوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسات تطبيقية لتأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لمؤسسات جزائرية.

ومن من أجل الوقوف على تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية، قسمت الدراسة التطبيقية إلى مبحثين، المبحث الأول تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية من خلال التطبيق على المؤسسات للفترة 2002-2009، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لمؤسسات جزائرية للفترة نفسها.

الفصل الأول: الإطار النظري لإعادة تقييم التثبيتات

تمهيد:

تعتبر التثبيتات جزءا لا يتجزأ من أصول المؤسسة، فهي تمتلك عمرًا إقتصاديا تصدر منه منافع ذات صبغة إقتصادية، إلا أن إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة السوقية من أهم السياسات المحاسبية التي تعكس الوضع الحقيقي لقيم أصول المؤسسة، وبالتالي فهي تعمل على رفع خاصيتين أساسيتين للمعلومات المالية الجيدة تتمثل في الملائمة والتمثيل الصادق وبخلاف طريقة التكلفة التاريخية سمح النظام المحاسبي المالي SCF بطرق أخرى للتقييم والتي يتم تمثيلها بشكل رئيسي في إعادة التقييم.

يتناول هذا الفصل تعريف التثبيتات العينية والمعنوية بشكل عام، أما الذي يهمنا هو إعادة تقييم التثبيتات والذي سوف نتعرض له بشكل واسع، حيث تم التطرق إلى الأدبيات النظرية لإعادة تقييم التثبيتات، والتي تحتوي على المفاهيم المتعلقة به، وكل ما يتعلق بالاستخدامات المحاسبية لفائض قيمة إعادة تقييم التثبيتات، كما تناول أيضا المراجعة القانونية لإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر مع سرد أهم الدراسات التي خاضت في موضوع الدراسة مع ذكر ما يميز الدراسة عن الدراسات الأخرى.

المبحث الأول: مفهوم التثبيتات واهتلاكها والمعالجة المحاسبية لها

تساهم التثبيتات بشكل كبير في مساعدة المؤسسة في تنفيذ أنشطتها الرئيسية وتسيير أعمالها، لا تخلو أية ميزانية بغض النظر عن طبيعة عملها من وجود أحد بنود هذه الأصول، وقد عرف النظام المحاسبي المالي عدة اختلافات مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني السابق للاستثمارات سواء في طرق التقييم في كيفية التسجيل أو طرق اهتلاكها، وحتى في تعريفها وهذا موافقة لما جاءت به عدة معايير، إلا أننا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة التثبيتات واهتلاكها ومعالجتها المحاسبية.

المطلب الأول: تعريف التثبيتات وعناصرها وخصائصها.

تعتبر التثبيتات الملموسة وغير الملموسة من المرتكزات التي تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية، هو مصطلح يستخدم في المحاسبة للإشارة إلى الأصول والممتلكات التي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود.

1-تعريف التثبيتات

تعرف الأصول على أنها: منافع إقتصادية محتملة في المستقبل، حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية، حيث يمكن لهذه المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول أن تتدفق على المؤسسة بعدة طرق:

- يمكن أن يستخدم الأصل في إنتاج السلع والخدمات.
- يمكن أن يستبدل بأصول أخرى.
- أن يستخدم لتسوية وسداد الالتزام.

– أن يوزع على ملاك المؤسسة.

يعتمد مفهوم الأصول الثابتة على فكرة الموارد الخاضعة لرقابة المؤسسة أكثر من اعتماده على فكرة الثروة التي تمتلكها، وهذا ما يتوافق مع مبدأ تغليب الجوهر على الشكل، فالأصل المحصل عليه وفق عقد إيجار تمويلي ليس ملكا للمؤسسة من الناحية القانونية لغياب وثائق تثبت ذلك، لكن من الناحية الإقتصادية فإنه يخضع لسيطرتها لأنها قامت باقتناء المنافع الإقتصادية المتوقعة منه لفترة تمثل اغلب عمره الإنتاجي[1].

تُعرف الأصول الثابتة[2]: بأنها أصول معمرة تملكها المؤسسة من أجل استخدامها في نشاطها التشغيلي وليس لأغراض بيعها ويزيد عمرها عن سنة ويجب أن يتوفر ثلاثة شروط مجتمعة حتى يعتبر الأصل ثابتا وهي:

1- امتلاك المؤسسة لهذا الأصل.

2- أن يزيد عمرها الإقتصادي عن سنة.

3- أن يكون الغرض من اقتنائها هو التشغيل وليس إعادة بيعها.

أما عكس الأصول الثابتة هي الأصول المتناقصة ويقصد بها أولاً: طبيعة الأصول المتناقصة وخصائصها: تمثل الأصول المتناقصة تلك الثروات سواء في باطن الأرض أو على ظاهرها ومن الأمثلة عليها الثروات المعدنية كالفحم والنفط والذهب والنحاس والفوسفات وغيرها، ويمكن

[1] حامد نور الدين ومريم عمارة، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية**، دار زهران للنشر، القاهرة مصر ،2016، ص146.

2 رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2019، ص 316.

تعريف الأصول المتناقصة على أنها: تلك الأصول الطبيعية المخزونة في باطن الأرض تستنفذ أثناء عملية الاستخراج ولا يمكن استبدالها أو تعويضها، وتصبح منتجا نهائياً بمجرد الاستخراج بينما لا تفقد قيمتها لمجرد مرور الوقت إن بقيت مخزونة بباطن الأرض.

تتصف الأصول المتناقصة بالخصائص التالية:

- متواجدة في الطبيعة.
- تستنفد أثناء عملية الانتاج.
- لا يمكن استبدالها أو التعويض عما فُقد منها.
- تعتبر منتجاً نهائياً أو تتحول الى أصل متداول بمجرد استخراجها.
- لا تفقد قيمتها بمرور الوقت طالما بقيت مخزنة في الأرض[1].

والفرق بين الأصول المتناقصة والأصول الثابتة: من التعريف السابق للأصول المتناقصة والخصائص التي تتصف بها يتضح أنها تختلف في العديد من الجوانب عن الأصول الثابتة الأخرى، وفيما يأتي عدداً من أوجه الاختلاف بينما الأصل الثابت يُقتنى بقصد الاحتفاظ به مدة طويلة نسبياً بقصد الانتفاع منه في عملية الإنتاج وليس بهدف البيع، بينما الأصول المتناقصة ليست دائمة، حيث تستنفد الإنتاج بنقصان كميتها، على غير الأصول الثابتة التي لا تنقص كميتها أثناء الاستخدام رغم أن طاقتها الانتاجية تقل تدريجياً.

[1] عبد الخالق مطلق الزاوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2011، ص193.

1-1 مفهوم التثبيتات العينية:

تعتبر التثبيتات أصلا ماديا مراقبا تحوزه المؤسسة من أجل استعماله في الإنتاج (تقديم خدمات، الإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية) والذي يُفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة مالية.

الأصول المادية الملموسة: تطلق كلمة مادي على الأشياء الملموسة أو الحسية وتتضمن بعض الأمثلة على الأصول المادية كالأراضي، والعقارات، والمعدات، والآلات، وأصول أخرى، لها وجود ملموس[1].

1-2 مبادئ إدراج التثبيتات العينية في الحسابات: طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يدرج التثبيت العيني في الحسابات كأصل مع احترام شرطين أساسيين هما:

- إذا كان الأمر يتعلق بمورد مراقب بسبب أحداث سابقة ومن المحتمل أن ترتبط به منافع إقتصادية مستقبلية.

- إذا كانت تكلفته ممكنة التقدير بصورة صادقة[2].

[1] وسيم أبو عريش، **القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة**، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2016، ص35.

[2] لخضر علاوي***نظام المحاسبة المالية***، الصفحات الزرقاء،الجزائر،2014،ص 24.

2-مفهوم التثبيتات المعنوية[1]:

الأصل غير المادي هو أصل غير نقدي قابل للتحديد وغير ملموس من خلال تعريف الأصول غير الملموسة نجد أن الأصل غير الملموس يجب ان يتمتع بالصفات التالية:

- **إمكانية التحديد (إمكانية التشخيص):** يعتبر الأصل قابلا للتحديد إذا كان:

* قابلا للفصل، حيث تستطيع المؤسسة تأجيره، بيعه، أو استبداله.

* ينشأ من اتفاق تعاقدي أو حقوق قانونية.

- **مورد تحت رقابة (السيطرة):** تحقق من خلاله المؤسسة منافع إقتصادية مستقبلية كما تستطيع الحد من إمكانية استفادة الغير منها.

- **وجود مزايا إقتصادية مستقبلية منتظرة:** قد تشمل المنافع الإقتصادية المستقبلية من أصل غير ملموس الإيراد من بيع المنتجات أو تخفيض التكاليف بالإضافة إلى منافع أخرى مرتبطة باستغلال المؤسسة للأصل.

لخضر علاوي، ***معايير المحاسبة الدولية***، الصفحات الزرقاء،الجزائر،2012،ص 121.

المطلب الثاني: مفهوم الاهتلاك وطرق معالجته واحتسابه

لقد فرض النظام المحاسبي المالي القيام بجرد التثبيتات في نهاية كل سنة، وهذا من أجل إثبات حالة الأصول، فإذا فقدت هذه التثبيتات من قيمتها بسبب الإنتاج أو مرور زمن يعتبر هذا اهتلاكا لعناصر التثبيتات، وهو غير قابل للتراجع وعن طريق الجرد يمكن حساب فقدان قيمتها وتسديدها ضمن عناصر الدورة.

1- مفهوم اهتلاك التثبيتات:

المفهوم القانوني والمحاسبي: يُعرف الاهتلاك أنه طريقة محاسبية لتصحيح تقييم الأصول وهو يؤكد تناقص قيمة الأصول القابلة للاهتلاك بمرور الزمن، بالاستعمال، أو نتيجة للتطورات التقنية أو أي سبب آخر.

المفهوم المالي: يهدف الاهتلاك إلى خلق موارد أساسية لتجديد الأصول، وهو يشكل رأس مال مهتلك موجه لتمويل الأصول الجديدة، لقد عرُف المخطط الوطني لمحاسبة الاهتلاكات أنها تمثل إثبات تناقص قيمة الاستثمارات وتسمح بإعادة تكوين رؤوس الأموال المستثمرة.

مفهوم الاهتلاك: الاهتلاك هو نظام يتم بموجبه توزيع تكلفة الأصل الثابت التي سُجلت بالدفاتر على السنوات المستفيدة من خدمات الأصل، والتي تمثل العمر الإنتاجي المتوقع له، أي أن كل سنة من عمر الأصل الثابت يجب أن تتحمل بنصيبها من التكلفة التي تكبدتها المؤسسة في سبيل الحصول عليه.

- ونصيب السنة من تكلفة الأصل الثابت تسمى (مصروف الاستهلاك)، أي استهلاك الأصول المعنوية.

يتم تحديد طريقة الاهتلاك انطلاقا من كيفية تقدير الخسارة التي تلحق بالأصل الثابت نتيجة استعماله مع مرور الزمن، ومن أهم العوامل المساعدة على تحديد طرق الاهتلاك كون الخسارة مقدرة أو تناقص قيمة الأصل تكون ناتجة عن التدهور المادي للأصل أو عن التطور التقني[1].

يجب استهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات بشكل منتظم وبحيث يوزع الاهتلاك على العمر الإنتاجي للأصل، ويتم الاعتراف بمبلغ الاهتلاك إما كمصروف أو جزء من تكلفة أصل آخر (اهتلاك آلات التصنيع).

– في حالة اختلاف العمر الإنتاجي لبعض أجزاء الأصل، يتم تحديد مبلغ الاهتلاك لتلك الأجزاء بشكل مستقل عن الأجزاء الأخرى.

– يتوجب مراجعة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل بشكل دوري، وفي حالة اكتشاف وجود تغيير في ذلك يتوجب معالجة ذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، والذي ينص عن وجوب تعديل مصروف الاهتلاك للفترة الحالية والفترة اللاحقة، مع عدم إجراء أي تعديل عن اهتلاك الفترات السابقة.

– يتوجب أن تعكس طريقة الاهتلاك المستخدمة النمط الذي يتوقع أن تستغل أو تستخدم المؤسسة فيه المنافع الإقتصادية للأصل[2].

[1] خالد احمد على محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في أطار المؤسسات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص144.

[2] رندة الدبل، مرجع سبق ذكره ص: 322.

يُعبر الاهتلاك عن استهلاك الميزات الإقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو غير مادي، يُسجل محاسبيا على أنه تكلفة، ويدخل ضمن القيمة المحاسبية للأصل الذي يُدمج من طرف المؤسسة لحاجاتها.

بالنسبة للتثبيتات المعنوية التي غير معروف مدة استعمالها (صعوبة تحديد مدة استعمالها) لا يمكن حساب الاهتلاك وإنما يتم مقارنة وفحص قيمتها الصافية مع قيمتها المحققة في نهاية كل سنة وعند وجود نقص في القيمة نقوم بتخصيص مؤونة[1].

إهتلاك التبيتات العينية:

مدة اطفاء الأصول المعنوية: يفترض ألا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20عاما، وفي حالة حصول الاهتلاك في مدة أطول أو عدم حصوله بتاتا، فإن المعلومات الخاصة بذلك تقدم في ملحق الكشوف المالية[2].

طريقة الاهتلاك[3]:

طريقة الاستهلاك المستخدمة يجب أن تترجم وزن (rythme) استهلاك المزايا الإقتصادية المستقبلية للأصل من قبل المؤسسة إذا كان هذا الوزن لا يمكن تحديده بشكل موثوق منه، يجب

[1] صلاح حواس، ***المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي***، دار عبد اللطيف للطباعة، الجزائر، 2012، ص133.

[2] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ص09.

[3] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية 2009/،2010**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2017 ص:70.

تطبيق طريقة الاستهلاك الخطي وتسجل حصص الاستهلاكات بالأعباء إلا في حالة دمجه في القيمة المحاسبية لأصل منتج من قبل المؤسسة نفسها.

القيمة الباقية:

القيمة الباقية للتجهيزات المعنوية يجب أن تساوي الصفر، باستثناء:

– أن الغير تَعهد بإعادة شراءها في نهاية مدة الاستخدام.

وجود سوق نشطة وأن القيمة الباقية يمكن تحديدها بالرجوع إلى هذا السوق، وأنه من المحتمل أن مثل هذا السوق سيوجد في نهاية مدة استخدام الأصل.

2-إعادة مراجعة مدة وطريقة الاهتلاك [1]

يجب أن تدرس دوريا طريقة الاهتلاك المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المُطبّقة على التثبيتات العينية ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الإقتصادية الناتجة عن تلك الأصول تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغيير أمر ضروري فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغيرا لتقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية.

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره ، ص9.

الخسارة في قيمة الأصول المعنوية[1]:

يجب على كل منشأة خاصة لكل تجهيز معنوي مقارنة قيمته القابلة للاسترداد وقيمته المحاسبية الصافية بعد الاستهلاكات في نهاية كل دورة وفي كل مرة إذا كان هناك دليل على أن التجهيز المعنوي قد فقد من قيمته (خسارة في القيمة)، يجب أن ترجع قيمة المحاسبية الصافية إلى قيمة الاسترداد.

أنواع وطرق معالجتها واحتسابها[2]:

للاهتلاك نوعان: اهتلاك حسب عامل الزمن واهتلاك حسب عامل النفاذ والإنتاجية

الاهتلاك حسب عامل الزمن نجد فيه طرق مختلفة نذكر منها:

الاهتلاك الخطي أو الثابت: يقود إلى عبء ثابت على مدة النفعية للأصل.

قاعدة الاهتلاك = القيمة الأصل – القيمة الباقية المتوقعة

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{\text{قاعدة الاهتلاك}}{\text{العمر الانتاجي}} \times 100$$

الاهتلاك المتناقص: يؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.

معدل الاهتلاك المتناقص = معدل امتلاك الثابت المعامل

إذا كان عمر التثبيتات: –من 3 إلى4 سنوات يكون معامل 1.5.

– من 5 إلى6 سنوات يكون معامل 2.

[1] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي**، دار هومة، طبعة الأولى، الجزائر ،2011، ص ص: 132,133 .

- أكثر من 06 سنوات يكون معامل 2.5.

الاهتلاك المتزايد: يؤدي إلى عبء متناقص على مدة النفعية للأصل.

$$\text{قسط السنة } 1 = \text{القيمة الأصل} \times \frac{\text{رقم السنة المالية}}{\text{مجموع ارقام السنوات}}$$

ولحساب قسط الاهتلاك يجب توفر ما يلي:

1-تكلفة التثبيت (القيمة الأصل)

2-العمر الإنتاجي وقد حددت كما يلي:

- العقار: 100 سنة يهتلك بمعدل 1%.

- المصانع : من 20 إلى50 سنة تهتلك بمعدل 2% إلى5%.

- معدات وأدوات: 10 سنوات تهتلك بمعدل 10%.

-معدات نقل : من 04 إلى05 سنوات تهتلك بمعدل 20 %إلى25% .

- تجهيزات المكتب : 10 سنوات تهتلك بمعدل 10% .

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للاهتلاك وكيفية الاستغناء عنه والأثر الضريبي عليه:

تعتبر المعالجة المحاسبية للاهتلاكات التثبيتات عند نهاية كل سنة مالية من المعالجات الأساسية في السجلات المحاسبية بحيث تعطي توازن للقوائم المالية من خلال تخصيص مصاريف الاهتلاك محسوبة على أساس طرق قانونية.

1-التسجيل المحاسبي للاهتلاك[1]:

1-**الاهتلاك القيم المعنوية:** عند نهاية كل دورة مالية n/12/31 تقوم المؤسسة بتسجيل قسط اهتلاك القيم المعنوية حـ/681 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم – أصول غير جارية مدينا، ويجعل حـ/280 اهتلاك القيم المعنوية دائنا وعند الانتهاء من اهتلاك (السنة الأخيرة للاهتلاك) يتم إخراج المصاريف المتعلقة بالتنمية والتطوير من ميزانية فيجعل حـ/280 مدينا ويجعل حـ/20x دائنا بالقيمة الإجمالية للاهتلاك.

2- اهتلاك القيم الثابتة:

عند نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بتسجيل قسط الاهتلاك الخاص بها فيجعل حـ/681 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم مدينا، ويجعل حـ/28 دائنا بقسط الاهتلاك. وعندما يهتلك التثبيت بالكامل يتم إخراجه من موجودات المؤسسة، فيجعل مجموع حساب الاهتلاك 28 مدينا ويجعل حساب التثبيت المهتلك دائنا بتكلفة شرائه.

[1] نفس المرجع السابق، ص:135.

3- تقييم الأصول المعنوية عند خروجها من المؤسسة[1]:

يحذف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من المؤسسات أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة، ولم يعد المؤسسة ينتظر منه أي منفعة إقتصادية مستقبلية لا من استعماله ولا من خروجه لاحقا.

تحدد الأرباح والخسائر المتأتية من وضع أي تثبيت عيني أو معنوي خارج الخدمة أو من خروجه عن طريق الفرق بين منتوجات الخروج الصافية والمقدرة والقيمة المحاسبية للأصل، وتدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء عملياتية في حساب النتائج.

المبحث الثاني: الادبيات النظرية لإعادة تقييم التثبيتات:

لقد سمح النظام المحاسبي المالي SCF للمؤسسات الإقتصادية إمكانية تقييم التثبيتات المادية المحددة مسبقا بعد إدراجها الأوّلي في الحسابات بتكلفتها التاريخية بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم، إلى أن هذه العملية غير اجبارية، وتعتبر عملية إعادة تقييم عملية دورية تتم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلاف كبيرا عن قيمتها السوقية بتاريخ الإقفال.

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سبق ذكره ص: 9.

المطلب الأول: ماهية إعادة تقييم التثبيتات

يعتبر إعادة تقييم التثبيتات تعديل يتم إجراؤه على القيمة الدفترية للأصل الثابت عن طريق تعديلها بالزيادة أو النقصان اعتمادًا على القيمة السوقية العادلة للأصل الثابت، إن إعادة تقييم التثبيتات يمكن أن تعكس كل من الارتفاع، وكذلك الاهتلاك في قيمة التثبيتات ويشمل الغرض الذي يتم من أجله إعادة تقييم الأصول بيع الأصل إلى وحدة أعمال أخرى، أو الاندماج أو الاستحواذ على المؤسسة، أو فقدان قيمتها.

1- مفهوم إعادة تقييم التثبيتات

هو مراجعة للمشكلة المرتبطة بقيمة الأصول الثابتة التي تشير إلى أنه إذا كان من الممكن وضع إجراءات تشغيلية عملية لتحقيق تقييم معقول للأصل، وهذا يشير إلى وجود عقبة رئيسية في تحديد أساس القيمة التي من شأنها تحدد عن طريق سوق خاصة بالأصول[1].

أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فهو: يقدر المؤسسة عند حلول كل تاريخ اقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبُت وجود مثل هذا المؤشر فإن المؤسسة يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل، تقيّم القيمة القابلة لتحصيل الأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية بحيث أن ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أي معاملة ضمن الظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية

[1] J. Fred Weston , " **Revaluation of Fixed Assets** , " The Accounting Review , XXVII (October , 1953) , p : 482.

وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج، أما القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الإنتفاع به[1].

من خلال تعاريف سالفة الذكر نستخلص تعريف شامل: هو تعويض القيمة المحاسبية الصافية بالقيمة السوقية بطريقة مستمرة عند نهاية إعداد القوائم المالية وهذا من أجل إعطاء الصورة الصادقة للأصول.

2- مصادر ومجال التطبيق:

في إطار قانون المالية 2007 وفي المادة 56 منه فإن التجهيزات المادية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك والموجودة في الميزانية للسنة المنتهية 2006 للمؤسسات والمنظمات المسيرة بواسطة القانون التجاري يمكنها إعادة تقييم تجهيزاتها[2].

المرسوم التنفيذي 07-210 المؤرخ بتاريخ 04 جويلية 2007 والذي يحدد شروط وأنماط إعادة تقييم التجهيزات المادية[3].

---

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سبق ذكره ص: 07.

[2] قانون رقم 06-24 يتضمن **قانون المالية لسنة 2007**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، مؤرخ في 6 ذي الحجّة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 2006، ص: 19.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، **يحدد شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري**، الجريدة للجمهورية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 2007 ص:10.

– إعادة تقييم تتعلق بالتجهيزات المادية المهتلكة وغير المهتلكة والتي تظهر في الميزانية النهائية 2006.

المؤسسات والمنظمات المسيرة بواسطة القانون التجاري، والتي هي ليست في حالة تصفية، يمكنها وبناءً على قرار من هيئاتها الاجتماعية القيام بإعادة تقييم تجهيزاتها المادية فيما بعد إلى غاية 2007/12/31 معفاة من الضريبة.

واختلافا عن المراحل السابقة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن نثبت بأن العملية الجديدة تتم على أساس قيمة محددة من قِبل خبير يعين من قبل المؤسسة أو المنظمة العينة وليس على أساس معاملات محددة من قبل الإدارة الجبائية.

وفي الإطار المرجعي IFRS فإن المعيار IAS 16 التجهيزات المادية تقترح طريقتين للتقييم اللاحق للتجهيزات المادية، طريقة التكلفة وطريقة إعادة تقييم.

إذا فضلت المؤسسة الطريقة الثانية يجب عليها إعادة تقييم التجهيزات المعنية كلما انحرفت القيمة المحاسبية بشكل فعال عن القيمة العادلة فطريقة إعادة تقييم هي الطريقة للتقييم يجب تطبيقها بشكل دائم، في حين أن النموذج الجزائري لإعادة تقييم هو اختياري وانتقائي[1].

[1] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص:77.

3- **أساليب القياس المحاسبي:** تتمثل أساليب القياس المحاسبي فيما يلي:

الجدول رقم: (1-1) يوضح أساليب القياس المحاسبي

النوع	التعريف
أساليب القياس الأساسية أو المباشرة	تحدد فيها نتيجة القياس المحاسبي بقيمة الخاصية محل القياس دون الحاجة إلى عملية الحساب أو علاقات رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع هذا الأسلوب مثلا في قياس تكلفة آلة ما، وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء.
أساليب القياس غير المباشرة أو المشتقة	عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي بطريقة مباشرة، لابد من قياس قيمته بطريقة غير مباشرة باستخدام العلاقات الرياضية أو النماذج الكمية، إذ يعتبر الاحتساب الأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب.
أساليب القياس التحكيمية:	تشبه في إجراءاتها الأساليب غيري المباشرة، ولكن الفرق بينهما ينحصر في أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، فإن أساليب القياس التحكيمية تفتقر إليها مما جعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية.

المصدر : وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية**، الدنمارك، 2007، ص ص:109-111.

4- أسباب إعادة تقييم التثبيتات[1]:

- إرتفاع قيمة الأصول الثابتة ارتفاعا كبيرًا بصفة نهائية ويستخدم المستخدم هذه الزيادة لتقوية المركز المالي.
- انخفاض قيمة هذه الأصول انخفاضا كبيرًا الأمر الذي قد يدفع المكلف إلى إظهارها بالقيمة الحقيقية حتى تمثل حسابات مركزه المالي بدقة.
- تغيير شكل الشركة القانوني بانفصال شريك أو انضمام شريك أو اندماجها بشركة أخرى وذلك من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل أو المنضم من صافي الأصول.
- تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على ائتمان طويل الأجل.
- تقدير قيمة الأصول التي ترغب المؤسسة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة.
- عرض هذه الأصول أو جميعها للبيع.

[1] خالد حسين التجاني حسين، **أثر المعايير المحاسبة في إعادة التقييم الأصول الثابتة دراسة تطبيقية على مؤسسة مخابز وحلويات الأرياف**، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة شندى، السودان،2014. ص77

المطلب الثاني: خواص وأهداف وطرق إعادة تقييم التثبيتات وأنواعها

يعتبر إعادة تقييم التثبيتات هو حق الشركة وليس التزاما ولا يجوز لأي منظمة إعادة تقييم على الإطلاق إلا إذا أشارت إلى ذلك في سياساتها المحاسبة وأهدافها وأية نوع للتقييم، إذا كانت تقييم مفيدة أم لا.

1- خواص إعادة تقييم التثبيتات[1]:

نموذج إعادة تقييم ليس إجباري حسب ن م م وحتى يطبق هذا النموذج يجب أن تحقق فيه الشروط التالية :

- يجب أن تتوفر إمكانية تحديد القيمة العادلة بموثوقية وإعادة سعر السوق يشكل هذه القيمة العادلة.
- إعادة تقييم ليست ضرورية سنويا بل يجب القيام بها بانتظام حتى تظهر المثبتات في القوائم المالية في نهاية السنة بقيمتها المحاسبية الصافية المعاد تقييمها المقربة للقيمة العادلة.
- إذا تمت عملية إعادة تقييم لمثبتة ما وجبت على كل المثبتات من نقص الصنف.
- كل التثبيتات الملموسة وغير الملموسة يمكن إعادة تقييم حسب النظام المحاسب المالي غير أن شرط وجود سوق نشطة كشرط لتحديد القيمة العادلة.

[1] حنيفة بن ربيع، ***الواضح في المحاسبة المالية وفقscf والمعايير الدولية***، منشورات اكليك،(الجزء01). الجزائر،2013، ص.ص: 369 370.

- إعادة تقييم تخص الأصول الجارية لأن بقاءها طويل في حوزة المؤسسة بعد تقييم حيازتها سواءً بالرفع أو التخفيض من القيمة المحاسبية للأصل حسب اتجاه تغير سعر السوق.

2- أهداف إعادة تقييم التثبيتات:

- اختبار قدرة المؤسسة على تحقيق الربح وذلك على أساس تغطية التكاليف الجارية لعناصر الإنتاج، لاسيما فيما يتعلق بتقدير إهتلاك الأصول الثابتة.

- تخصيص الأصول الثابتة بين فروع الشركة المختلفة، وقياس معدل العائد الذي يحققه كل من هذه الفروع، محسوًبا على أساس القيمة الجارية لتلك الأصول من جهة، ومقارنة ذلك العائد فيما بين الفروع المختلفة من جهة أخرى.

- قياس معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على إجمالي أصولها العاملة، ومقارنة ذلك العائد بمعدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة[1].

- لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل)، وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.

- التخطيط لأعمال المؤسسة.

- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.

[1] خالد حسين التجاني حسين، مرجع سبق ذكره، ص:37.

– إدارة المخاطر التي تحيط بالوحدة الإقتصادية وقياسها، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية، وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين لتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.[1]

4–طرق إعادة تقييم التثبيتات وأنواعها:

4–1 طرق إعادة تقييم التثبيتات:

1–المحاسبة على القيمة العادلة لأغراض إعادة تقييم الأصول:

مفهوم القيمة العادلة حسب النظام المحاسبي المالي (القيمة الحقيقية):

المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين الأطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.

4–2 شروط السوق النشط: السوق التي تتوفر فيها الشروط الآتية:

– تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق.

– يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون.

[1] سامر وليد سليم إبراهيم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم والتقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية قسم المحاسبة، جامعة الاسراء، عمان، (2015–2016)، ص: 33.

– تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.[1]

* القيمة التي تم الاعتراف بها مبدئيا وتم تخصيصها بالفعل (التكلفة التاريخية) .

* ما يساويه قيمة الأصل من وحدات نقدية أو أسواق مبادلة وعادلة وموثوق بها في ظل افتراض وجود سوق كفء.

تعريف القيمة العادلة وفقا لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 IFRS السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين السوق المشاركين في تاريخ القياس.[2]

4-3 نماذج القيمة العادلة المستخدمة في إعادة تقييم الأصول الثابتة:

وفقا لهذا النموذج يتم تقييم الأصول الثابتة بناءً على السعر النقدي المدفوع للحصول على الأصل، مضافا اليه جميع النفقات الضرورية واللازمة لوصول الأصل إلى موقعه المخصص وحالته المطلوبة لبدء الإنتاج، وقد استمرت التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الوقت هي أساس القياس والتسجيل في الدفاتر وذلك لأنها سهلة الفهم وموضوعية لأنها تقوم على وقائع حدثت بالفعل ولأنها تكون مؤيدة بالمستندات، وبالتالي لا تكون عرضة لاختلافات في التقدير، ويسهل التحقق منها لأنها حدثت فعلا وتقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها.[3]

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره ص: 87.

[2] IFRS AT A GLANCE **IFRS 13 Fair Value Measurement** LBDO, 2021, p: 1.

[3] خالد حسين التجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

1-3-4 نموذج التكلفة التاريخية:

وتعد من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويعني هذا المبدأ بتقويم الأصول والخصوم على أساس السعر النقدي أو السعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات، وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام، وبالتطبيق على عناصر الأصول نجد أن هذا المبدأ يتطلب إثبات الأصل على أساس التضحيات الإقتصادية التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول عليه، فالتكلفة ليست القيمة هي أساس الإثبات في المحاسبة، وتتمثل قيمة الأصل بالنسبة للمنشأة في القيمة الحالية لمقدار الخدمات المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل خلال سنوات عمره الإنتاجي ومن وجهة نظر المحاسبة لا يتم الاعتراف بهذه القيمة إلا عند تحققها، وترتيبا على ما سبق يمكن الوصول إلى الدخل من العلاقة التالية: القيمة – التكلفة = الدخل.[1]

4-3-1-1 مميزات نموذج التكلفة التاريخية:

– تمثل التكلفة التاريخية الحقيقة الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام.

– يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية.

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار ذات السلاسل للطباعة، الكويت، 1990، ص:311.

– يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا البديل إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.[1]

4-3-1-2 عيوب نموذج التكلفة التاريخية:

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيل في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو قليلا عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، وتعددت معها الطرق، المبادئ، السياسات، البدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة، فالظروف الإقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد والتضخم أو غيرها من الظروف الإقتصادية لذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثير من الانتقادات.

كما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا بصورة غير حقيقية عن المؤسسة ما دامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصل، مع أهم التطور أسعارها في المستقبل، لهذا فإن التكاليف التاريخية

[1] محمد مطر، موسى السيوطي، **الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح**، دار وائل، عمان الأردن، طبعة الثانية، 2008، ص: 16.

توحي للمسيرين، للحكومات وللجمهور، بأن المؤسسات هي أكثر رخاء وازدهارا مما هي عليه في واقع الأمر، وتفضي بالتالي إلى قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخيل وتطبيق السياسات الحكومية[1].

4-3-2 نموذج التكلفة التاريخية المعدلة:

تتخذ المحاسبة النقود كوحدة قياس لتسجيل المعاملات ويفترض المحاسبون أن قيمة وحدة النقود ثابتة ولا تتغير من فترة إلى أخرى، إلا أن قيمة وحدة النقود المتمثلة في قوتها الشرائية تتغير من فترة لأخرى مما يؤدى إلى توجيه الانتقادات المستمرة إلى أساس التكلفة التاريخية نظرًا لأنه يتجاهل الحقائق الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تعديل التكلفة الدفترية باستخدام الأرقام القياسية لكي تعكس القوائم المالية[2].

4-3-2-1 مميزات نموذج التكلفة التاريخية المعدلة :

يتميز هذا النموذج بعدة مزايا لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية والتي يمكن أن تتلخص فيما يلي :

أ| سهولة وبساطة تطبيقها.

ب| يمكن تصوير القوائم المالية بوحدة قياس ثابتة.

[1] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص: 109.

[2] سامية تاودورس إبراهيم، **دراسة تحليلية لمشكلات تقييم عناصر الاصول وتحديد التزامات بهدف إعداد الميزانية القومية**، رسالة دكتوراه، مصر جامعة القاهرة، كلية التجارة: 2001 ص: 218.

ج| يمكن إجراء مقارنات بين أداء الوحدات الإقتصادية لأن أدائها يقاس بنفس وحدة القياس، كما أن بياناتها المالية جميعها تتأثر بنفس التغير الحادث في الفترة وكذلك استخدام التعبير العام في القوة الشرائية لوحدة النقد.

د| تأخذ في الاعتبار تواريخ اقتناء الأصل الثابت.

هـ| أسعار وقيم الأصول المعدلة تكون قريبة من أسعارها في السوق[1].

4-3-2-2 عيوب نموذج التكلفة التاريخية المعدلة:

أ| قد يؤدى استخدام الرقم القياسي العام للأسعار إلى نتائج غير دقيقة وذلك لأن الوحدات الإقتصادية غالبا ما تتأثر بالتضخم المتعلق بالأصول التي تستخدمها وتتعامل فيها وليس بالتضخم العام.

ب| الأصول ليست من طبيعة واحدة فهناك بعض الأصول أسعارها في ارتفاع مستمر والبعض الآخر أسعارها في انخفاض مستمر.

ج| الأرقام لا تأخذ عنصر التقدم التكنولوجي للأصول في الاعتبار.

د| تعدد صيغ حساب الأرقام القياسية العامة ولكل صيغة نتائج مختلفة، ولا يوجد اتفاق بين المحاسبين على الصيغة الواجب إتباعها.

[1] محمد مطر وعبد الكريم زواتي ومحمد مجيد سليم، **المحاسبة المتوسطة: دراسة نظرية وتطبيقات عملية**، دار حنين الأردن ،2001، ص: 269-271.

هـ| لا يأخذ النموذج في الاعتبار التغيرات الخاصة في أسعار البيع والخدمات فهي تعكس فقط التغيرات العامة في الأسعار ممثلة في القوة الشرائية لنقود[1].

4-3-3 نموذج التكلفة الاستبدالية:

يقصد بها لأصل ما كمية النقد أو معادل النقد، والتي يجب أن يتم دفعها من أجل حيازة موارد قادرة على تقديم خدمات مساوية للخدمات المتوقع تقديمها من الأصول الموجودة حاليا، أما في حال عدم وجود أصول مماثلة للموجودات لدى المؤسسة نتيجة للتقدم التكنولوجي، فيمكن تسجيل تكلفة للأصول التي لها نفس الطاقة الانتاجية[2].

يقصد بالتكلفة الاستبدالية والتي يتم فيها تحديد قيمة الأصل بناءً على السعر السوق الحالي لاستبدال الأصول الموجودة بأصول مكافئة، أي أن لها نفس الطاقة الإنتاجية إلا أنه عند اختيار أي بديل من تلك البدائل لا توجد هناك أية قوانين إلزامية في اختيار أي بديل منها بل يخضع اختيار البديل إلى الاجتهاد الشخصي حيث يستطيع المحاسب اختيار طريقة القياس إما بناء على التكلفة التاريخية أو تكلفة الاستبدال أو محاسبة المستوى العام للأسعار[3].

---

[1] سامية تاودروس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] يامن خليل الزغبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعة الاردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2005ص: 56.

[3] خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون، العراق، 2009، ص: 13

4-3-3-1 شروط تغطية العجز في نموذج التكلفة استبداليه:

- وجود الأرباح، فإن لم تحقق المؤسسة أرباحا فلا تستطيع تشكيل الاحتياطي الذي يقتطع من الأرباح.

- موافقة الهيئة العامة للمساهمين على اقتطاع الاحتياطي، لأن هذه الأرباح من حق المساهم وتكون رهن إرادته، وهي بالتالي أمر غير مضمون وخاصة إذا كانت الأرباح قليلة، وإذا ما توفرت هذه الموافقة في بعض السنوات فإنه ما من شيء يمنع اعادة توزيع هذا الاحتياطي في السنوات لا يتحقق فيها ارباح، لذلك فإن تشكيل الاحتياطيات لم يقدم حل لمشكلة التمويل التي تواجه المؤسسات.

- واخيرا فان الاعتماد الاحتياطات يفتقر إلى منهجية منظمة وعملية، لمعالجة ظاهرة الإقتصادية وانما هي مجرد حلول عشوائية[1].

يتم تحديد التكلفة الاستبدالية الجارية كالآتي:

أ- تكلفة الشراء الجارية للأصل أو ما يكافئه في قدرته الإنتاجية في سوق منتظمة للأصول المستعملة.

ب- تكلفة شراء أصل مماثل جديد مع تخفيضه بنسبة الصلاحية لتعويض الفرق بين حالته المادية وبما يتميز به من تقدم تكنولوجي وبين الأصل محل التقييم.

[1] هواري معراج، حديدي ادم، **مدخل إلى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع**، عمان الاردن،2017، ص ص: 124 125.

ج- استخدام الأرقام القياسية الخاصة لتعديل التكلفة الأصلية للأصول محل تقييم لتعكس سعر الشراء الجاري الذي كان سيدفع فيها إذا كانت هذه الأصول موجودة الآن، ولكن قد لا تعكس الأرقام القياسية الخاصة بالتكلفة الاستبدالية الجارية للأصول إما لأن بيانات العمر الاقتصادي وتكلفة الأصل غير متاحة أو لعدم وجود رقم قياسي يغطى هذه الفئة من الأصول.

د- استخدام قوائم أسعار الموردين في الحصول على التكلفة الاستبدالية للأصول وعلى الرقم من أن هذه الطريقة قابلة للتطبيق في الواقع العملي إلا أنه من الصعب الحصول على أسعار موثوق بها من هذه القوائم.

هـ- استخدام القيم التي تحددها مؤسسات التأمين عند تغطية الأخطار على الأصول الثابتة، حيث تعتمد هذه القيم عموما على ملاحظة أسعار السوق لهذه الأصول ولكن تعتبر هذه القيم غير دقيقة في حساب التكلفة الاستبدالية الجارية لأنها تعتمد على معايير مختلفة من جانب المؤسسات، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن يستخدم هذا المدخل في تقييم الأصول[1].

4-3-3-2 مميزات نموذج التكلفة الاستبدالية :

أ| المحافظة على رأس المال الحقيقي، حيث أن تحديد قيمة الاهتلاك على أساس التكلفة الاستبدالية للأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية ستؤدى تلقائيا إلى استبعاد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية المحققة، بالاستعمال من أرباح العمليات على مستوى الوحدة الاقتصادية.

[1] محمد مطر وعبد الكريم زواتي ومحمد مجيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 283.

ب| ضمان التخصيص الكفء لرأس المال، حيث أن استخدام أسعار السوق في تقييم الأصول الثابتة يؤدي إلى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ج| تؤدي إلى احتساب اهتلاك يحقق إمكانية الإحلال الطبيعي للأصول وقياس تقديري جاري لخدمات الأصول.

4-3-3-3 عيوب نموذج التكلفة الاستبدالية:

أ| تدخل عنصر التقدير الشخصي في التقييم، لذلك لا تتمتع هذه الطريقة بالموضوعية الكاملة.

ب| اختلاف تواريخ حيازة الأصول يؤدى إلى تعقيد العمليات الحسابية اللازمة لتحديد التكلفة الجارية، وكذلك صعوبة تحديد تكلفة الاهتلاك لكل أصل على حدى خصوصا مع استمرار التحسينات التكنولوجية.

ج| لا تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أثر التغير في المستوى العام للأسعار مما يعنى افتراض ثبات وحدة النقد، وهذا الفرض لا يعترف به في الفكر الإقتصادي.

د| هناك بعض الأصول لا تتناسب قيمتها الحقيقية مع التكلفة وليس لها علاقة بالتكلفة سواء التاريخية أو الجارية وأيضاً لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه الأصول والمنافع المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول.

5- نموذج القيمة السوقية العادلة:

تعرّف القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشترى وبائع، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما عرّفته مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية بأنها ذلك السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشترى راغب في الشراء وبائع راغب في البيع وأن يكون لدى كلا من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية.

1-5 مفاهيم القيمة العادلة:

ظهر استخدام مصطلح القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق، وقد عُرفت القيمة العادلة في معيار المحاسبة الأمريكي رقم 107 بأنها قيمة تنازل الأصل في عملية تبادل حالية بين أطراف راغبة، دون أن تكون هذه العملية في حالة التصفية أو البيع الجبري ."وقد تم تعريف القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة معايير منها المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 والتي بيّنت أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحتي، وعُرفت كذلك على أنها المبلغ الذي يمكن أن يشتري به أصل أو يباع أو الخصم فيه، ويرى البعض عملية تجارية بين أطراف ترغب بالبيع والشراء[1]، ويرى البعض الاخر الآخر أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين:

-المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويجب توافر شرطين هما:

[1] نعيم دهمش، **المعالجة المحاسبية الانخفاض قيمة الأصول المعمرة**، مجلة المدقق، العدد 55، الاردن، 2003، ص:3.

- أن تتم الصفقة بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض على أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها.
- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات ذات أهمية متوفرة لدى طرف دون توافرها لدى الطرف الآخر.

– المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة بحيث يشترط أن تتم في ظروف طبيعية حيث تعتبر ظروف التصفية معبرة عن القيمة العادلة لأن البائع مجبر على البيع، كما يرى البعض الآخر أن القيمة العادلة تهدف إلى إظهار الحسابات في تاريخ إعداد الميزانية العمومية إلى القيم الأقرب إلى الواقع[1].

وأن أسلوب مفهوم القيمة العادلة يتمثل في عدة طرق يتم تحت مفاهيم من أهمها:

- تكلفة الاستبدال: وهي تلك القدر من النقد الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلك من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن تتوفر للمنشأة من نقدية عندما تتحمل التزاما من الالتزامات الحالية.
- القيمة السوقية الجارية: وهي ما يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من النقدية لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي.

[1] طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة**، دار الجامعية، الاسكندرية مصر،2003،ص ص: 12.13

- صافي القيمة القابلة للتحقيق: وهي النقدية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو القيمة النفعية: تقوم على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب[1].

5-2 مفاهيم اخرى للقيمة العادلة:

- هي القيمة المتفق عليها بين كل من البائع والمشترى دون الضغط على أي من الأطراف.
- يتم تحديد القيمة العادلة للأصول في حالة وجود سوق نشطة من خلال سعر العرض الحالي في السوق، أما في حالة عدم وجود سوق نشطة فإنه يتم اللجوء إلى تقديرات خصم التدفقات النقدية المستقبلية للأصل مع استخدام معدل خصم مناسب والاستعانة بأسعار الأصول المماثلة في السوق.

عند عدم الاتفاق بين البائع والمشترى على قيمة محددة للأصل وفى ظل معاملات حرة فعندها يشترط لتحديد هذه القيمة الآتي[2]:

- وجود السوق النشطة.
- الحصول على سعر البيع أو الاستبدال.

[1] نعيم دهمش، ابو زرعفاف، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحوا لقيمة العادلة**، دار وائل للنشر، الاردن،2006، ص ص: 10 11.

[2] جربوع يوسف وحلس سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملى لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الاردن، 2001، ص:60.

5-3 كيفية تقدير القيمة العادلة:

يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC)ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) أن يتم استخدام القيمة العادلة لتقدير قيمة الأصول الثابتة عند الانخفاض وينقسم موضوع تقدير القيمة العادلة إلى قسمين:

القسم الأول: تقدير القيمة العادلة في حالة السوق النشطة:

حيث يتم قياس القيمة العادلة للأصل بناءً على الأسعار المأخوذة من السوق النشطة وتحسب القيمة العادلة كالاتي :القيمة العادلة = عدد الوحدات × سعر الوحدات في السوق

تعرف السوق النشطة Active market بأنها السوق التي يتوفر فيها:

- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.
- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت.
- تكون الأسعار متاحة للجمهور.

القسم الثاني: تقدير القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشطة:

إذا لم يتوفر للأصل قيمة سوقية لعدم وجود سوق نشطة، فيتم الاستعانة بالقيمة السوقية لأصول أخرى مماثلة لتحديد هذه القيمة كما يدخل في تحديد القيمة العادلة بعض الأساليب الفنية وتشمل أمثلة الأساليب الفنية لتقييم القيمة العادلة (التدفقات المقدرة على نتائج تسعير الخيارات، وأسعار المصفوفة، والتحليل الأساسي ويتدرج التحليل الأساسي من أعلى إلى أسفل من خلال الظروف الإقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة وأخيرا ظروف وأوضاع الوحدة الاقتصادية).

وإذا لم يتوفر سعر متاح في السوق للأصل محل تقييم نتيجة لعدم وجود أصل مماثل للأصل محل تقييم وبنفس حالته الراهنة بالسوق في تاريخ تقييم أو نتيجة التوقف عن إنتاج مثل هذه الأصول أو ظهور أنواع جديدة وحديثة ذات كفاءة إنتاجية وإقتصادية أفضل، فعندها يمكن استخدام التدفقات النقدية في المساعدة في تقدير القيمة العادلة بشرط أن يتم خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم يناسب المخاطر المرتبطة بالأصل[1].

5-4 مبررات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي :

إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء معلومات ملاءمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها للأسباب التالية:

- في حال استخدام مبدأ التكلفة التاريخية فان ذلك سيؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل ويعود ذلك لسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيمها بينها.

-إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة حيث تكون نتيجة الأعمال عبارة

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 20 .

عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة[1].

المطلب الثالث: الاستخدامات المحاسبية لفائض قيمة إعادة التقييم

يعتبر فائض إعادة تقييم هو المبلغ المتبقي بعد التعديل للخسارة عند التخلص من الأصل المعاد تقييمه، ومن ثم فإن استخدام فائض إعادة تقييم لا ينشأ إلا بعد التخلص من الأصل، يتم تحويل فائض إعادة تقييم إلى حساب الاحتياطيات العامة، والذي يتاح بعد ذلك التصرف فيه.

1-إمكانية توزيع الفائض:

يعد فائض إعادة تقييم أرباحا غير متحققة ومن ثم فلا يمكن توزيعه إلا إذا تحقق جزء منه أو كله، ويجري ذلك بتحويله مباشرة من حقوق الملكية إلى أرباح المحتجزة عندما يتحقق كل الفائض عند التنازل عن أصل، أو أن يتحقق جزء من الفائض نتيجة استخدام أصل ويتمثل الجزء المتحقق في الفرق بين الاهتلاك المحسوب على أساس مبلغ إعادة تقييم وذلك المحسوب على أساس القيمة أصلية، هذا ولا يجب أن يحول الفائض إلى أرباح المحتجزة من خلال بيان الدخل.

– إمكانية إضافته إلى رأس المال: يمكن استخدام فائض إعادة تقييم في زيادة رأس المال عن طريق رسملة كل أو جزء من الفائض، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك الجزء من رأس المال الذي مصدره فائض إعادة التقييم.

[1] شهد موسى عبد الكريم الصرايره، **أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية بيان الدخل الشامل**، رسالة ماجستير، جامعة الاسراء، الاردن، 2015ص ص 24.25.

– فائض إعادة تقييم لا يمكن استخدامه مباشرة لتغطية الخسائر المتراكمة: إذ إن الخسائر المتراكمة لا يمكن أن تُحمل مباشرة على فائض إعادة التقييم، في حين يمكن بالمقابل أن تجرى عملية تحميل للخسائر على الفائض بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق القيام أولا باستخدام فائض إعادة تقييم لزيادة رأس المال – أي رسملة جزء أو كل الفائض – ومن ثم يأتي إجراء التخفيض من رأس المال بقيمة الخسائر المتراكمة.

– إمكانية استخدام الفائض لتعديل الاهتلاكات الإضافية: تمثل الإهتلاكات الإضافية الفرق بين قسط الاهتلاك السنوي المحسوب على أساس القيمة أصلية وذلك المحسوب على أساس مبلغ إعادة التقييم، ففي كل مرة إذا نصت القوانين الضريبية على وجوب تحميل الإهتلاكات إضافية على فائض إعادة التقييم[1].

– لا يجوز تحويل رصيد فائض إعادة تقييم إلى بيان الدخل. يمكن تحويل فائض إعادة تقييم لحساب الأرباح المحتجزة بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ–في حالة الاستغناء عن أصل معاد تقييمه في الفترات السابقة، حيث يتم في هذه الحالة معالجة فائض إعادة تقييم من خلال إقفال رصيد فائض إعادة تقييم في حساب الأرباح المدورة أو إبقائه ضمن بنود حقوق الملكية، مع ملاحظة إقفال رصيد فائض إعادة تقييم في حساب الأرباح المدورة يجب ألا يتم من خلال قائمة الدخل.

[1] نجوى عبد الصمد، **الشروط الجديدة لإعادة تقييم الاصول الثابتة**، *مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المجلد 03 (العدد 03)* ،الجزائر ،2009، ص ص 184–199. (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13404)

ب –كما يتم الاعتراف الجزئي لمبلغ إعادة تقييم من خلال اهتلاك الأصل حيث المبلغ المعترف به الفرق بين الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية الاهتلاك على أساس إعادة التقييم[1].

المبحث الثالث: إعادة تقييم التثبيتات وفق البيئة المحاسبية الجزائرية

تعتبر البيئة المحاسبية الجزائرية والتي من ضمنها المعايير المحاسبة الدولية بحكم أن النظام المحاسبي المالي الذي أُدرج في طياته إعادة تقييم التثبيتات والمستوحى من المعايير المحاسبة الدولية، كما ارتبط إصدار مختلف النصوص القانونية التي تناولت إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسات في الجزائر بالمراحل المتتابعة للإصلاحات الإقتصادية والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، والتي تقضي هذه القوانين بتعديل القيم المدرجة في الأصول الثابتة في القوائم المالية للمنشآت الإقتصادية لإعطائها صورة تعكس واقع نتائج نشاط المؤسسة ووضعها المالي.

المطلب الأول: إعادة تقييم التثبيتات وفق المعايير المحاسبة الدولية

لقد مست المعايير المحاسبية الدولية عدة جوانب في إعادة تقييم التثبيتات وذلك من خلال وضع إطار عام لكل معيار انطلاقا من القيمة العادلة التي حدد فيها عدة معايير التي ينطبق عليها المعيار نفسه ونذكر منها:

1- **المعيار المحاسبي الدولي (IAS 16) التثبيتات الملموسة**[2] : تمثل الممتلكات، التجهيزات والمعدات، الأصول (التثبيتات) المادية التي تحتفظ بها المؤسسة الفترة تتجاوز السنة

[1] رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، مرجع سبق ذكره، ص:322.

[2] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:90.

تقديريا، لغرض استعمالها في الإنتاج أو لغرض تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية، ومن أمثلة ذلك الأراضي، المباني، الطائرات، السفن، السيارات والمعدات المكتبية.

يهدف المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للتثبيتات المادية من خلال الاعتراف بالأصول، تحديد مبالغها المسجلة، تكاليف الاستهلاك، خسائر انخفاض القيمة التي الاعتراف بها.

بحيث يطبق هذا المعيار في المعالجة المحاسبية للممتلكات، التجهيزات والمعدات، التي تستخدمها المؤسسة لتطوير أنشطتها والمحافظة عليها باستثناء تلك الحالات التي يعالجها معيار محاسبي دولي آخر مثال ذلك معالجة الموارد الطبيعية المتجددة، كاستغلال الغابات وما شابهها، وغير المتجددة، كاستكشافات المعادن واستخراج النفط وغيرهما (المعيار المحاسبي الدولي IAS 41)، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية الخاصة بعقارات التوظيف المعيار المحاسبي الدولي IAS 40 وفي بعض الحالات تسمح معايير المحاسبية الدولية بمعالجة محاسبية مختلفة للممتلكات، التجهيزات والمعدات عن المعالجة التي يصفها هذا المعيار، مثال ذلك قياس المعيار الدولي الإبلاغ المالي IFRS3 " اندماج الأعمال ".

كما يستثنى من مجال تطبيق هذا المعيار التثبيتات المحتفظ بها لغرض البيع (المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 5).

2-**معيار المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) تدني قيمة الأصول**[1]: يهدف المعيار إلى وصف الإجراءات التي تتبعها المؤسسة الدراسة تدني لأصولها كما يصف مختلف مراحل المعالجة المحاسبية لهذا التدني وبالتالي ضمان ألا تختلف القيمة المحاسبية المعترف بها في القوائم

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:146.

المالية عن القيمة القابلة للاسترداد لمجمل أصول المؤسسة، كما يعرض المعيار أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها من قبل المؤسسة عن التعبير في قيمة أصولها.

ينبغي تطبيق هذا المعيار عند انخفاض قيمة عناصر الأصول باستثناء ما يلي:

- عقارات التوظيف التي يتناولها المعيار الدولي 40.
- عناصر المخزونات التي يتناولها المعيار الدولي 02.
- عناصر الأصول الناجمة عن عقود الإنشاء التي يتناولها المعيار الدولي 11.
- عناصر أصول الضريبة المؤجلة التي يتناولها المعيار الدولي 12.
- عناصر الأصول الناجمة عن منافع الموظفين التي يتناولها المعيار الدولي 19.
- الأصول (الأدوات) المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39.
- الأصول البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي التي يتناولها المعيار الدولي 41.
- الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع التي يتناولها المعيار الدولي5 IFRS.

3-المعيار المحاسبي الدولي (IAS 38) التثبيتات غير الملموسة (غير المادية):

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها بشكل محدد في معيار آخر، وهذه يتطلب المعيار من المنشأة الاعتراف بالأصل غير الملموس إذ يحدد المعيار أيضًا كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة وتتطلب إفصاحات محددة عنها الأصول غير الملموسة[1].

[1] **https://www.ifrs.org Date De Consultation 21/06/2022.**

يجب على المؤسسات تطبيق هذا المعيار في محاسبة الأصول غير الملموسة باستثناء[1]:

– الأصول غير الملموسة التي يعالجها معيار محاسبي دولي آخر.

– الأصول المالية كما هي معرفة في نص المعيار الدولي LAS 32 (الأدوات المالية، الإفصاح والعرض).

– الاعتراف بأصول الاستكشافات، تقييمها وقياسها (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 6 " استكشاف وتقييم الموارد المعدنية).

– الإنفاق على تطوير واستخراج المعادن، النفط، الغاز الطبيعي والمصادر المماثلة غير المتجددة.

– إذا تناول معيار محاسبي دولي آخر نوعا معينا من الأصول غير الملموسة، فإنه يجب على المؤسسة تطبيق ذلك المعيار بدلا من المعيار الدولي 38، فعلى سبيل المثال لا ينطبق هذا الأخير على:

– الأصول غير الملموسة التي تحتفظ بها المؤسسة للبيع أثناء السير العادي للعمل (المعيار المحاسبي الدولي 2 المخزون والمعيار 11 عقود الإنشاء).

– أصول الضريبة المؤجلة (المعيار المحاسبي الدولي 12 الضرائب على النتيجة).

– عقود الإيجار التي تقع ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي 17 عقود الإيجار.

– الأصول الناشئة من منافع المستخدمين (المعيار المحاسبي الدولي 19 منافع المستخدمين).

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:119.

– الشهرة الناجمة من دمج الأعمال (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 اندماج الأعمال).

– التكاليف المؤجلة للاندماج بالشراء، والأصول غير الملموسة، الناتجة عن الحقوق التعاقدية لشركات التأمين بموجب عقود التأمين ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 عقود التأمين"، حيث يوضح هذا الأخير متطلبات إفصاح محددة لتلك التكاليف المؤجلة للاندماج بالشراء ولكن ليس لتلك الأصول غير الملموسة، لذلك تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار على تلك الأصول غير الملموسة.

– الأصول غير الملموسة وغير المتداولة والمصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المشمولة في مجموعة تصرف مصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة.

4– المعيار المحاسبي الدولي (IAS 40) عقارات التوظيف[1]: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الموظفة ومتطلبات الإفصاح ذات بسيط، بحيث يطبق هذا المعيار عند الاعتراف، القياس والإفصاح بالنسبة لعقارات التوظيف، كما يتعامل من بين أشياء أخرى مع قياس العقارات الموظفة في القوائم المالية للمستأجر المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي ومع قياس العقارات الموظفة المؤجرة في القوائم المالية للمؤجر حسب عقد إيجار لا يتعامل هذا المعيار مع أمور متناولة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 " عقود الإيجار " ومنها :

– تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو عقود إيجار بسيطة.

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:169.

- الاعتراف بدخل عقد الإيجار المتحقق من العقارات الموظفة.

- القياس في البيانات المالية للمستأجر لعقار محتفظ به حسب عقد إيجار بسيط.

- القياس في القوائم المالية للمؤجر لعقار مؤجر حسب عقد الإيجار التمويلي.

- المحاسبة على عمليات البيع وإعادة التأجير.

- الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية.

لا يطبق هذا المعيار أيضا على:

- معايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS الغابات والمصادر الطبيعية المتجددة والمتعلقة بالنشاط الزراعي (الأصول الحيوية) 47.

-حقوق التعدين، التنقيب، استخراج المعادن، النفط، الغاز الطبيعي والمصادر الطبيعية غير المتجددة المشابهة.

5- المعيار المحاسبي الدولي (IAS 41) الزراعة[1]: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبة، عرض البيانات المالية والإصلاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي، وهو موضوع غير موضح في معايير محاسبة دولية أخرى النشاط الزراعي هو إدارة المؤسسة للتحول الحيوي (البيولوجي) للبيانات أو الحيوانات الحية الأصول الحيوية) من أجل بيعها كمحصول زراعي أو كأصول حبوبة إضافية بحيث يصف هذا المعيار من بين أشياء أخرى، المعالجة المحاسبة للأصول الحيوية خلال فترة النمو، التحلل ، الإنتاج والإنجاب وكيفية القياس الأولى للمحصول

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:169.

الزراعي في وقت الحصاد، كما يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة على العناصر التالية عندما تتعلق بالنشاط الزراعي:

- الأصول الحيوية (البيولوجية).
- المحصول الزراعي في وقت الحصاد.
- المنح الحكومية المتناولة.

كما يستثنى من مجال تطبيق هذا المعيار:

- الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي (المعيار المحاسبي الدولي 16 " التثبيتات المادية والمعيار المحاسبي الدولي 40 " التوظيفات العقارية.
- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (المعيار المحامي الدولي 38 " التثبيتات غير الملموسة ").

يطبق هذا المعيار على المحصول الزراعي والذي هو المنتج المحصود (المجني) من أصول المؤسسة الحيوية في وقت الحصاد فقط، بعد ذلك يطبق المعيار المحاسبي الدولي 2 المخزون (أو معيار محاسبي دولي آخر قابل للتطبيق)، وبناءاً عليه لا يتعامل هذا المعيار مع تصنيع (تحويل) المحصول الزراعي بعد الحصاد، (على سبيل المثال تصنيع الفواكه إلى عصير من قبل صاحب الارض الذي زرع الفاكهة، بالرغم من أن هذا التصنيع قد يكون إمتداد طبيعي ومنطقي للنشاط الزراعي والعمليات الحاصلة قد تأخذ بعض النشبة بالتحول الحيوي، إلا أن مثل هذا التصنيع غير متضمن في تعريف النشاط الزراعي بهذا المعيار).

6-المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 عقود الإيجار يهدف هذا المعيار إلى[1]:

1-يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس وعرض عقود الإيجار والمعلومات الواجب تقديمها عنها لديها الهدف أن يقدم المستأجرون والمؤجرون المعلومات ذات الصلة التي تعطي صورة مخلصة للعمليات المتعلقة بهذه العقود، حتى يتمكن مستخدمو الكشوف من الاطلاع على المؤسسات المالية التي لديها أساس لتقييم تأثير عقود الإيجار على الوضع الأداء المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للكيان.

2-عند تطبيق هذا المعيار، يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار أحكام وشروط العقد ولجميع الحقائق والظروف ذات الصلة، يجب أن تطبق هذا المعيار باستمرار على عقود ذات خصائص مماثلة، تبرم في ظروف مماثلة.

يطبق هذا المعيار على جميع عقود الإيجار، بما في ذلك عقود الإيجار الأصول الخاضعة لحقوق الاستخدام التي تشكلها اتفاقيات الإيجار من الباطن، باستثناء:

- العقود المتعلقة بالتنقيب عن المعادن أو البترول أو الغاز الطبيعي أو استغلالها موارد أخرى مماثلة غير متجددة؛
- العقود التي يبرمها المستأجر لتأجير الأصول الحيوية التي تقع ضمن النطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة؛
- ترتيبات امتياز الخدمة في نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 12 اتفاقيات امتياز الخدمة؛

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:187

- تراخيص الملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر والتي تقع ضمن النطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة معها العملاء؛

- الحقوق التي يحتفظ بها المرخص له بموجب اتفاقية ترخيص ضمن النطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 38 الأصول غير الملموسة والمتعلقة ببنود مثل الصور المتحركة وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات، براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر.

يجوز للمستأجر تطبيق هذا المعيار على عقود إيجار الأصول غير الملموسة.

المطلب الثاني: المراجعة القانونية لإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر

تعتبر النصوص القانونية السابقة التي تناولت إعادة تقييم فيما يتعلق بالأصل، الاصلاحات الإقتصادية التي صاحبت زيادة ملحوظة في معدلات التضخم والتي بلغت إلى نسبة 20% من السنوات 1985إلى1993، مما أثر سلبا على النتيجة المحاسبية وكان واضحا بشكل رئيسي في القيم التي فيها عناصر المركز المالي للشركات على وجه الخصوص، تختلف الأصول الثابتة جوهريًا عن قيمتها الحقيقية، وأصبحت القوائم المالية تقدم صورة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، في الوقت كان يُنظر إلى توافر حسابات موثوقة على أنه أحد أهم متطلبات الأصل في الإصلاحات الإقتصادية التي استفادت منه المؤسسات العمومية، وهذا قاد المشرع الجزائري سن سلسلة من القوانين التي تسمح للمنشآت بإعادة تقييم أصولها الثابتة بهدف تقليص الآثار السلبية لتغيرات الأسعار العامة على حساباتها[1].

[1] نجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص:189.

- قانون إعادة تقييم المادية القابلة للاستهلاك لسنة 1990[1]:

فالمادة الأولى منه: تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون 88 – 30 المؤرخ في 19 يوليو سنة 1988 المذكورة، يمكن اعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك واردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري ضمن الشروط التي يحددها هذا المرسوم وهي:

– يجب على المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وغيرها الهيئات العمومية، منذ الوقت الذي تمسك فيه حساباتها إلى الشكل التجاري أن تعيد تقييم تثبيتاتها المادية القابلة لاستهلاك، تعد التثبيتات المادية قابلة لإعادة تقييم حسب مفهوم هذا المرسوم، سواء استهلكت أم لم تستهلك، وهي تلك:

– الواردة في حصيلة آخر السنة المالية المختتمة ابتداء من تاريخ 31 ديسمبر سنة 1987.

– والتي من شأنها ان تبقى صالحة خلال ثلاث سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ اعادة التقييم، وتتم اعادة تقييم هذه حسب المعاملات التالية:

الجدول رقم **(1–2)** يوضح معامل إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك:

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المعامل	1.50	1.45	1.35	1.30	1.25	1.20	1.15	1.10	1	1	1	1

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 الصادر في 04 افريل 1990، ص:473

تطبق إعادة تقييم على القيمة الأصلية للتثبيتات المادية كما تنطبق على التخصيصات السنوية للاستهلاك المعمول به طبقا للقانون وتترتب إعادة تقييم من تخصيص القيمة الأصلية

[1] مرسوم تنفيذي رقم 90 – 103 مؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 **يحدد شروط اعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك والواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 الصادر في 04 افريل 1990، ص:473.

وللمعامل المبين أعلاه، وذلك بحسب سنة حيازة أو إنتاج هذه السلع، قيمة شرائها الحقيقية أو قيمة إنتاجها الحقيقية، وعندما تكون القيمة الأصلية لتثبيت مادي مجهولة فينبغي أن يعاد تكوينها حسب آراء الخبراء أو تستخلص استنادا إلى سلع مماثلة.

وفي حالة استحالة إعادة تكوين القيمة الأصلية حسب آراء الخبراء فان القيمة الحسابية الصافية التي تؤخذ بعين الاعتبار هي تلك الناجمة عن الآراء المتعلقة بالقيمة الحالية، ويتم اللجوء عندئذ إلى إعادة تقييم الأصول، كما يمثل صافي القيمة الحسابية الجديدة الفرق بين القيمة الأصلية المعاد تقييمها والتخصيصات الممنوحة للاستهلاك المعاد تقييمها، وتستخدم كقاعدة لحساب التخصيصات الجديدة للاستهلاكات.

تتم إعادة تقييم الإجبارية حسب قواعد المحاسبة المعمول بها، وعندما يؤدي ذلك إلى فائض القيمة، فإن هذا الأخير يسجل كإعفاء ضريبي في احتياطي خاص خارج الاستغلال، يمكن الجمعية العامة للمساهمين أن تدرج بقرار احتياطي اعادة تقييم ضمن رأس مال المؤسسة العمومية الإقتصادية وأن ترخص، بالمقابل إصدار أسهم في إطار الشروط التنظيمية، وتخضع الأسهم الإضافية للتشريع المطبّق على القيم المنقولة التي تصدرها المؤسسات العمومية.

ثانيا: قانون إعادة تقييم لسنة 1993[1]:

يمكن إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.

تتكون التثبيتات القابلة لإعادة تقييم حسب مفهوم هذا المرسوم، سواء اهتلكت أم لم تهتلك الواردة في حصيلة آخر السنة المالية لسنة 1991، والتي من شأنها أن تستعمل أيضا خلال ثلاث سنوات على الأقل ابتداء من هذا التاريخ.

ويتم إعادة تقييم هذا:

بالنسبة للتجهيزات حسب المعامل

الجدول رقم **(1-3)**: يوضح معامل إعادة تقييم التثبيتات القابلة للاهتلاك:

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
- معامل القيمة الأصلية	4.20	4.05	3.80	3.65	3.50	3.35	3.20	3.10
-القيمة الأصلية المعادة تقييم	2.80	2.80	2.80	2.80	2.80	2.80	2.80	2.80
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991		
المعامل	2.80	2.60	2.40	2.05	1.50			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 69 الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1993 ص:14.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 93 – 250 مؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 24 أكتوبر سنة 1993، **يحدد شروط اعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 69 الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1993 ص:14.

وتكون بالنسبة للعقارات حسب المعامل الآتي:

الجدول رقم **(1-4)**: يوضح معامل إعادة تقييم العقارات:

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
المعامل	20	18.50	17	15.7	14.5	13.3	12.3	11.3	10.5	9.6	8.9	8.2	7.6	6.95	6.4
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	
معامل القيمة الأصل ية	5.6	5.3	4.40	4.3	4.2	4	3.9	3.6	3.5	3.3	2.8	1.8	1		
القيمة الأصلية المعاد تقييم	3.73	3.65	3.25	3.30	3.36	3.33	3.39	3.45							

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 69 الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1993 ص:14.

تتكون القيمة الأصلية للتثبيت من كلفته الحقيقية عند الشراء أو من كلفته الحقيقية عند الإنتاج، وعند انعدام القيمة الأصلية للتثبيت، يعاد تكوين قيمته الحالية حسب أقوال الخبراء، تطبق إعادة تقييم التي ينظمها هذا المرسوم على ما يأتي:

أ -القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الأولي كما حددها المرسوم التنفيذي رقم 90 -103 المؤرخ في 27 مارس سنة 1990 والمذكور أعلاه، إذا تمت.

ب -القيمة الأصلية للتثبيت في حالة العكس.

تتم إعادة تقييم التي ينظمها هذا المرسوم حسب قواعد المحاسبة المعمول بها، وعندما يؤدي ذلك إلى حصول فائض القيمة، فإن هذا يسجل كإعفاء ضريبي في احتياطي خاص غير مستغل في خصوم الميزانية.

يمكن أن يخصص مبلغ فائض القيمة، الذي ينجم عن إعادة تقييم هذه، بناء على توصيات الهيئة المؤهلة، إلى ما يلي:

- إما للزيادة في الصندوق الاجتماعي.

– وإما لابتلاع العجز المسجل.

ثالثا: قانون إعادة تقييم لسنة 1996[1]:

لقد نصت المادة الأولى: عملا بأحكام المادة 14 من الأمر رقم 95 – 27 المؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق 30 ديسمبر سنة 1995، تتم إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك بتطبيق المعاملات الآتية الملحقة بهذا المرسوم، تطبق المعاملات المقررة في الملحق حسب الحالة، على القيم الأصلية المعاد تقييمها بالنسبة للتثبيتات المادية القابلة للاهتلاك وكذلك على الاهتلاكات المطابقة بالنسبة للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري التي قامت بمختلف إعادة التقييمات المنظمة والمقررة في المرسوم التنفيذي رقم 90 – 103 المؤرخ في 27 مارس سنة 1990 والمرسوم التنفيذي رقم 93 – 250 المؤرخ في 24 أكتوبر سنة 1993 والمذكورين أعلاه، على القيم الأصلية غير المعاد تقييمها الاهتلاكات المطابقة ، بالنسبة للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري التي لم تخضع لإعادة تقييم تثبيتات منقولاتها المادية القابلة للاهتلاك .

يعاد في مفهوم هذا المرسوم، تقييم التثبيتات الاهتلاكات المطابقة الواردة في الميزانية الختامية للسنة المالية 1995، سواء كانت مهتلكة أو لم تهتلك بعد.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 69 – 336 مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1417 الموافق 12 أكتوبر سنة 1996، **يحدد شروط إعادة القابلة المادية التثبيتات للاهتلاك، الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60 الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 1996، ص:6.

يتم حساب تخصيصات الاهتلاكات بعد إعادة تقييم التثبيتات كما يأتي: تهتلك التجهيزات المهتلكة كليا في تاريخ آخر ميزانية ختامية مع أخذ مدة حياة ثلاث (3) سنوات كأقصى حد بعين الاعتبار، تهتلك التجهيزات التي هي في طريق الاهتلاك على أساس مدة الحياة العادية المتبقية، أو على أساس مدة حياة ثلاث (3) سنوات كأقصى حد، عندما تكون مدة الحياة المتبقية أقل من ثلاث (3) سنوات.

– تهتلك الأملاك العقارية المهتلكة كليا أو التي بقيت مدة حياتها الجارية أقل من عشر (10) سنوات كأقصى حد، يعاد كذلك تقييم التثبيتات التي تحوزها المؤسسة والتي تم دمجها قانونيا في ذمتها المالية الخاصة بمجرد اثباتها محاسبيا.

ثالثا: قانون إعادة تقييم لسنة 2007[1]:

يحدد هذا المرسوم شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، والتي تستطيع المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري والتي ليست في حالة التصفية، وبناء على قرار هيئاتهم الاجتماعية المباشرة في إعادة تقييم أموالها الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك دون تطبيق الضريبة في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 2007 الشروط المقررة أدناه.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، **يحدد شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري**، الجريدة للجمهورية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 2007 ص:10.

تطبق إعادة تقييم على الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك المملوكة من طرف المؤسسة أو الهيئة الواردة في الميزانية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2006 والموجودة ماديا بتاريخ الجرد، عندما يتم إعادة تقييم مال ثابت معين، فإنه يتوجب في نفس الوقت إعادة تقييم كل الصنف الخاص بالأموال الثابتة العينية الذي ينتمي إليه هذا الأصل، وتستبعد الأملاك المعفاة من الخدمة، سواء كانت مهملة أو تلك التي أصبحت المؤسسة لا تستعملها من مجال تطبيق أحكام هذا المرسوم.

تتم إعادة تقييم على أساس جرد مادي للتثبيتات المعنية بهذه العملية، تنجز إعادة تقييم على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحددها خبير تعينه المؤسسة أو الهيئة المعنية. يعرض الخبير المؤهل تقريرا مفصلا يوضح فيه اختيار طريقة تقييم المستعملة والنتائج المترتبة عنها، كما يعد محافظ الحسابات الحالي تقريرا خاصا يوجه إلى الهيئة الاجتماعية المختصة، يبدي فيه رأيه حول إعادة تقييم وكذا حول السبل والطرق، تؤدي إعادة تقييم بجهة الخصوم إلى تسجيل القيمة الاجمالية لفرق إعادة تقييم في حساب 150 فرق معفى من الضريبة، وفي المقابل تسجل هذه القيمة في أصول الميزانية في حساب المال الثابت المعني.

يجب أن تقيد فروق إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك في حسابين فرعيين مختلفين، يتم حساب مخصصات الاهتلاك الخاصة بالأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك المعاد تقييمها على أساس القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها خلال فترة توافق مدة الحياة المحاسبية المتبقية للأصل المعني، لكن وبصفة استثنائية، عندما يتبين بأن المدة النفعية للملك المعاد تقييمه تفوق مدة الحياة المحاسبية المتبقية، فإن مدة

الاهتلاك يمكن تحديدها على أساس المدة النفعية، يجب في هذه الحالة إنشاء مذكرة معلومات توضيحية تلحق بالجداول المالية.

كما يجب دمج فوائض القيمة المستخرجة ضمن رأس المال الاجتماعي في إطار رفع رأس المال في إطار أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 2007، وفي حالة التنازل عن أصل معاد تقييمه في إطار هذا المرسوم، يحدد فائض القيمة المحتملة بالنسبة للأملاك غير القابلة للاهتلاك عن طريق الفرق بين سعر التنازل والقيمة المعاد تقييمها وعن طريق الفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها بالنسبة للأملاك القابلة للاهتلاك.

يخضع فائض القيمة المحتملة المستخرج للضريبة عند التنازل وفقا للشروط المقررة في التشريع الجبائي المعمول به. عندما يتم التنازل عن أصل معاد تقييمه بسعر أصغر من قيمته المعاد تقييمها بالنسبة للأملاك غير القابلة للاهتلاك أو من قيمته المحاسبية الصافية المعاد تقييمها بالنسبة للأملاك القابلة للاهتلاك، يتم معالجة نقص القيمة المستخرج وفقا للتشريع الجبائي المعمول.

الفرق بين المراسيم الخاصة بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر:

الجدول رقم (1-4): الفرق بين المراسيم الخاصة بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر

البيان	المرسوم تنفيذي رقم 90 - 103 لسنة 1990	مرسوم تنفيذي رقم 93. - 250 لسنة 1993	مرسوم تنفيذي رقم 96 - 336 لسنة 1996	مرسوم تنفيذي رقم 07 - 210 لسنة 2007.
مدى الالتزام	اجباري	اختياري	اختياري	اختياري

مجال التطبيق	الأصول الثابتة العينية القابلة للاهتلاك	الأصول الثابتة العينية القابلة للاهتلاك	الأصول الثابتة العينية القابلة للاهتلاك	الأصول الثابتة العينية القابلة للاهتلاك والغير القابلة للاهتلاك
أساس إعادة تقييم	تعديل قيم التثبيتات باستخدام معاملات إعادة تقييم	تعديل قيم التثبيتات باستخدام معاملات إعادة التقييم	تعديل قيم التثبيتات باستخدام معاملات إعادة التقييم	قيمة سوقية أو قيمة التعويض التي يحددها خبير
الاعتراف بفائض إعادة التقييم	معفى من الضريبة ويحول إلى حساب فائض إعادة التقييم	معفى من الضريبة ويحول إلى حساب فائض إعادة التقييم	خاضع للضريبية يحول إلى حساب فائض إعادة تقييم ليعاد دمجه تدريجيا في نتائج السنة	معفى من الضريبة ويحول إلى الحسابين *فائض إعادة تقييم اصول المادية القابلة للاهتلاك *فائض إعادة تقييم اصول غير القابلة للاهتلاك
الاستخدامات الممكنة للفائض	رفع رأس مال المؤسسة إجراء اختياري	تغطية الخسائر المتراكمة ورفع رأس المال إجراء اختياري	تعديل الاهتلاكات الصافية إجراء إجباري	رفع رأس مال المؤسسة اجراء إجباري
الهيئة المكلفة بإعادة التقييم	لجنة من داخل المؤسسة	لجنة من داخل المؤسسة	لجنة من داخل المؤسسة	الخبير المؤهل+ تقرير محافظ الحسابات إلى الهيئة الاجتماعية المختصة

المصدر: من اعداد الطالب.

المطلب الثالث: محاسبة فروق إعادة تقييم التثبيتات

إن إعادة تقييم التثبيتات سواءً بالزيادة أو بالنقصان القيمة يتحددُ بناءا على القيمة السوقية مما ينجر عنها فرق رئيسي بين الاثنين هو أن إعادة تقييم يمكن أن تصعد (القيمة السوقية أكبر من القيمة المحاسبية الصافية) أو تنخفض (القيمة المحاسبية الصافية أكبر من القيمة السوقية) وهذا من أجل تحديث دفاتر المحاسبة.

تعريف فائض إعادة تقييم التثبيتات

فارق تقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل والقيمة الحقيقية لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء السندات[1] أو هو الفرق بين القيمة السوقية مطروح منها القيمة المحاسبية الصافية ينتج عنه فرق إيجابي.

تنشأ فروق إعادة التقييم بسبب التغير في القيمة النقدية لأصل أو تخفيض مالي نتيجة التغيرات في مستوى وهيكل سعره، وقد يطلق على فروق إعادة التقييم أيضا مكاسب أو خسائر الحيازة ويأخذ إعادة التقييم في الحسبان كافة تغيرات الأسعار خلال الفترة، سواء تحققت أم لا[2].

1 قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، مرجع سبق ذكره ص:17.

2 Eduardo Valdivia-Velarde, Ms.Tamara Razin, Balance Of Payments Manual, Sixth Edition Compilation Guide, Publisher: International Monetary Fund, 2014, P144.

1-حالات فروق إعادة تقييم التثبيتات[1]

1.1 الفرق الموجب:

عندما تكون القيمة المحاسبية الصافية أقل من القيمة السوقية الفرق موجب تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر: الفرق الموجب الأول يسجل في الجانب الدائن لحساب 105 فروق إعادة تقييم بحيث لا يؤثر هذا الفرق على نتيجة الدورة يسجل محاسبيا كالاتي:

2...		من ح التثبيتات	***	
	105	إلى ح فروق إعادة التقييم		***
		زيادة في قيمة الأصل		

إما إذا كان الفرق موجب موالي لفرق سالب مسجل سابقا فإن علينا أولا إسترجاع التدني السابق يجعل ح/781 دائنا وما زاد عن التدني السابق فقط يسجل كفرق إعادة تقييم في الجانب الدائن لحساب /105 ويسجل محاسبيا كالاتي:

105		من ح فارق إعادة تقييم التثبيتات	***	
	781	إلى ح استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة		***
		الأصول غير جارية		
		استرجاع المؤونة		

2.1 الفرق السالب:

عندما تكون القيمة المحاسبية الباقية أكبر من القيمة السوقية فإن الفرق سالب، الأول يسجل في الجانب المدين لحساب 681 مخصصات الاهتلاك المؤونات وتدني قيم الأصول غير

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص: 371.

الجارية فهو يؤثر على النتيجة الدورة، دائما تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر ويكون التسجيل المحاسبي كالاتي:

681	...29	من ح مخصصات إ، و، خ، ق الأصول غير الجارية إلى ح خسائر القيمة التثبيتات تكوين مؤونة يؤثر في نتيجة الدورة	***	***

أما الفرق السالب الذي يلي فرق سابق موجب يسجل كترصيد أو اقتطاع لـ ح/ 105

وما زاد عن رصيد هذا الأخير فقط هو الذي يسجل في ح/681 قابلة للتعديل بالزيادة أو التخفيض عكس الإهتلاكات التي لا تقبل التراجع عما تم تخصيصه سابقا فهي مصاريف نهائية.

2-محاسبة فروق إعادة تقييم التثبيتات القابلة وغير القابلة للاهتلاك[1]

3-1 محاسبة فروق إعادة تقييم التثبيتات القابلة للاهتلاك

يمكن معالجة فروق إعادة تقييم بالنسبة للتثبيتات القابلة للاهتلاك، بإتباع إحدى الطريقتين التاليتين (طبعا إذ تم اختيار إحداهما أن يحافظ على تطبيقها في كل المعالجات اللاحقة تطبيقا لمبدأ ثبات الطرق أو مبدأ الاتساق) المختلفتين في إدراج أو عدمه لمخصصات الاهتلاك السابقة في إعادة التقييم:

3-2 الطريقة الأولى: تصحيح مباشر للقيمة المحاسبية الصافية:

تبنى هذه الطريقة على اعتبار قيمة جديدة للحيازة، وذلك بإتباع المراحل التالية:

- نرصد الإهتلاكات المتراكمة بطرحها من القيمة الأصلية.

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني ص: 371،372

– يصبح رصيد ح/281 معدوم، بينما ح/21 يبقى بالقيمة الصافية.

– نصحح القيمة الصافية الموجودة في ح / 281 بإضافة أو طرح فرق تقييم لتصبح مساوية للقيمة العادلة.

3-3 الطريقة الثانية: تصحيح التكلفة الأصلية والاهتلاكات:

تصحيح القيم يكون بتحديد معامل إعادة تقييم الذي يحول القيمة المحاسبية الصافية إلى القيمة العادلة انطلاقا من معامل التحديد:

معامل إعادة تقييم = القيمة العادلة/القيمة المحاسبية الصافية

– تطبيق المعامل على التكلفة الأصلية:

التكلفة الأصلية المعاد تقييمها = التكلفة الأصلية للأصل×معامل إعادة التقييم

– تطبيق المعامل على مجمع الاهتلاك

مجمع الاهتلاك المعاد تقييمه = الاهتلاك المتراكم بالتكلفة التاريخية للأصل × معامل إعادة التقييم.

القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها= التكلفة الأصلية المعاد تقييمها – مجمع الاهتلاك المعاد تقييمه.

4-محاسبة فروق إعادة تقييم التثبيتات غير القابلة للاهتلاك[1]

تختلف معالجة فروق إعادة تقييم وتأثيراتها على التسجيلات المحاسبية اللاحقة حسب اختلاف نوع المثبتات من حيث قابليتها للاهتلاك من عدمها، ولهذا سنقوم بتحليل المعالجة

[1] نفس المرجع السابق ص: 372،373

المحاسبية في حالة أصل غير قابل للاهتلاك مثل الأراضي وما شابهها، باعتباره أصل غير قابل للاهتلاك فالمقصود بالقيمة المحاسبية الصافية:

فرق إعادة التقييم = القيمة العادلة –القيمة المحاسبية

وباعتبار الأصل غير قابل للاهتلاك فالمقصود بالقيمة المحاسبية:

القيمة المحاسبية = تكلفة الحيازة +/–فرق تقييم السابقة.

الحالة الأولى: إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة المحاسبية فإن التسجيل المحاسبي يكون

681		من ح مخصصات الاهتلاكات، المؤونات وتدني قيم الأصول غير الجارية	***	***
	2911	إلى ح تدني قيم الأراضي تكوين مؤونة يؤثر في نتيجة الدورة		

الحالة الثانية: إذا كانت القيمة السوقية تفوق القيمة المحاسبية الصافية فإن التسجيل المحاسبي يكون:

211		من ح الاراضي....	***	
	105	إلى ح فروق إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل		***

الحالة الثالثة: إذا كانت القيمة العادلة أقل القيمة المحاسبية لوجود تسجيل سابق لتكوين مؤونة فإن التسجيل المحاسبي يكون

681		من ح من ح مخصصات الاهتلاكات، المؤونات وتدني قيم الأصول غير الجارية	***	***
	2911	إلى تدني قيم الأراضي تكوين مؤونة يؤثر في نتيجة الدورة		

الحالة الرابعة: إذا كانت القيمة العادلة تفوق القيمة المحاسبية لوجود تسجيل سابق لتكوين مؤونة لنفس القيمة فإن التسجيل المحاسبي يكون:

2911		من ح تدني قيم الأراضي	***	
	781	إلى ح استرجاع تدني قيم الاصول		***
		الالغاء مؤونة يؤثر في نتيجة الدورة		

الحالة الخامسة: إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة المحاسبية لوجود إطفاء سابق لتكوين مؤونة لنفس القيمة مع وجود فارق إعادة التقييم مسجل مسبقا فإن التسجيل المحاسبي يكون:

105		من ح فروق إعادة التقييم	***	
	211	إلى الاراضي....		***
		تخفيض في قيمة الزيادة للأصل		

المبحث الرابع: الدراسات السابقة المتعلقة بإعادة تقييم التثبيتات وتأثيره على القوائم المالية

سيُسلط الضوء في هذا المبحث على الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، وهذا اعتمادا على ترتيبها الزمني، ومن بين هذه الدراسات التي سيتم التطرق لها هي الدراسات التي تحدثت عن إعادة تقييم التثبيتات على مستوى البيئة المحاسبية الجزائرية من ناحية ومن ناحية أخرى على مستوى العالمي، ولذلك حاولنا تغطية إعادة تقييم من عدة جوانب مختلفة وهذا لإعطاء صور كافية عن الموضوع حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتناول المطلب الأول عن الدراسات السابقة باللغة العربية من سنة 2009 إلى سنة 2021 والمطلب الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة المتعلقة باللغة الأجنبية من السنة 1995 إلى سنة 2021 أما عن المطلب الثالث فخصص لمناقشة الدراسات السابقة وما يميزها عن هذه الدراسة:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

تطرقنا في هذا المطلب إلى إبراز الدراسات السابقة التي تطرقت إلى إعادة تقييم وأثره على القوائم المالية، رغم قلة المواضيع التي تتحدث بوجه الخصوص على إعادة تقييم إلا أن إجتهدنا في تجميعها.

1- دراسة (عبد الصمد، 2009)[1]: بعنوان الشروط الجديدة لإعادة تقييم الأصول الثابتة مراجعة أولية: هدفت الدراسة إلى عرض الخلفية القانونية لإعادة تقييم الأصول الثابتة في

[1] نجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، الصفحات 184-199. (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13404)

الجزائر ومقارنة الشروط الجديدة مع الشروط المقررة في القوانين السابقة، مع التحقق من وجود أية عوائق يمكن أن تواجه تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم، وخلصت إلى النتائج التالية: عدم انسجام بعض مواد المرسوم التنفيذي رقم 210/07 مع متطلبات إعادة تقييم في المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتفاصيل معالجة الإهتلاكات المتراكمة وفرق إعادة التقييم، كما أشارت النتائج إلى أن أهم عوائق تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم: عدم الدقة في تناول الإجراءات التفصيلية للمعالجة المحاسبية والضريبية لإعادة التقييم، مع غياب النصوص التطبيقية المرافقة، إضافة إلى الكلفة المرتفعة للعملية وضيق الآجال المحددة لإنجازها.

2- دراسة توفيق عبد المحسن الخيال 2012[1]: بعنوان اعادة تقويم الأصول الثابتة بالزيادة في المنشآت المساهمة السعودية الفرص والتحديات: هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات القياس والإثبات لقيمة الزيادة في الأصول الثابتة وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية في المنشآت المساهمة ونتائج أعمالها، وعملت الدراسة على تحقيق ذلك من خلال صياغة واختبار مجموعة من الأسئلة كأساس للدراسة الميدانية والتي تم إجرائها باستخدام أسلوب الاستبيان، والذي تم توزيعه على المراجعين الممارسين للمهنة والأكاديميين العاملين في الجامعات السعودية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أهمية استخدام القيمة العادلة التي تحددها القيمة السوقية الصافية

[1] توفيق عبد المحسن الخيال، **اعادة تقويم الأصول الثابتة بالزيادة في المنشآت المساهمة السعودية الفرص والتحديات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، السعودية، 2012، الصفحات 37-110 (https://www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/63277_34303).

أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أيهما أقل في إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة في الشركات المساهمة بالسعودية، إنه ينتمي إلى الأصل الذي يتعين إعادة تقييمه سنويًا عند وجود تغييرات كبيرة في قيمته العادلة، أما بالنسبة لمن لا يطرأ عليها تغيرات جوهرية في قيمتها العادلة فهي تتم خلال فترة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجمع المشاركون في الدراسة على معالجة الزيادة الناتجة عن إعادة الأصول الثابتة في الأصول الثابتة في حساب احتياطي إعادة التقييم، ومعالجة أي زيادة مستقبلية كإيرادات بحيث لا تتجاوز قيمة احتياطي إعادة تقييم الأصول الثابتة، كما توصل أيضا إلى وجود قصور سابق في إعادة تقييم لنفس البند، وتحميل أي تخفيض مستقبلي في حساب الاحتياطي، بشرط ألا يتجاوز التخفيض قيمة المبلغ المحتفظ به في هذا الحساب، ويتم تحويل رصيد احتياطي إعادة تقييم الأصول الثابتة إلى حساب احتياطي أرباح رأس المال عند التخلص من الأصل أو بيعه مستردة للعنصر أو المجموعة، كما تشير النتائج إلى أهمية الإفصاح عن المؤسسة الذي أعاد تقييم الأصول الثابتة بالزيادة، والمعلومات المتعلقة بالتاريخ الفعلي لإعادة التقييم، وكذلك الأسس التي يتم على أساسها تحديد القيمة الاستردادية للبند أو المجموعة، تؤكد النتائج على أهمية تقييم الأصول الثابتة من خلال زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية وكذلك خصائص القابلية للمقارنة والاستقرار في هذه المعلومات، وعرض البيانات المالية بطريقة أكثر وضوحًا وشفافية، وحل مشكلة عدم تناسق المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، ومنع تحويل ثروة المؤسسة من الملاك إلى الدائنين، زيادة القدرة الافتراضية للمنشأة، وتقليل القيود المفروضة على الديون من أهم الدوافع لقبول الشركات المساهمة بالسعودية لإعادة تقييم الأصول الثابتة الأصول بالزيادة.

3- اهتمت دراسة (العتيبى، 2017)[1] بعنوان: دراسة تحليلية لدوافع ومدى تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة غير المتداولة بالزيادة على الأداء المستقبلي للشركات السعودية عن طريق المسح المكتبي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جميع أنواع الأصول المعاد تقييمها لها دور في تحديد أسعار الأسهم إن كانت الأصول الثابتة الملموسة أقل اتساقا، حيث أن تأثير إعادة تقييم الآلات والمعدات أقوى من ذلك التأثير الخاص بالعقارات بما يقترح بأن الأصول التشغيلية المعاد تقييمها لها تأثير على أداء الشركات أكبر من تلك الأصول الأقل ارتباطا بصورة مباشرة بالعمليات، وأوضحت الدراسة التحليلية أيضا عدم تأثير انقضاء عدة سنوات على آخر عملية تقييم على الدور التقييمي لفئات الأصول، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن إعادة تقييم الأصول بالزيادة أو بالنقص يكون له تأثير على قيمة المؤسسة رغم وجود الحرية بالنسبة للإدارة فيما يتعلق بإعادة تقييم بالزيادة وتأثير ذلك على الأرباح، وقد أوضحت الدراسة أنه توجد علاقة قوية وجوهرية بين احتياطي إعادة تقييم الأصول وسعر السهم ، وأن العلاقة بين إعادة تقييم الأصول والأداء المستقبلي للشركة تكون ضعيفة عندما ترتفع نسبة الديون إلى حقوق الملكية في الشركات.

[1] عبد الله العتيبي، **دراسة تحليلية لدوافع ومدى تأثير إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بالزيادة على الأداء المستقبلي للشركات السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة ـ AUJAA،العدد الأول ، السعودية، 2017 ،الصفحات 315-340.

4- دراسة (السعدي، 2018)[1] بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها (دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين): هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان مخصص لعينة في المؤسسات الجزائرية ومجموعة من الأكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تطبيق القيمة العادلة يرفع من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا بإجماع المستجوبين، كذلك عملية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية تصطدم بمجموعة من المعوقات والعراقيل أبرزها غياب سوق مالي نشط ونقص تأهيل الكوادر في المؤسسات.

5- دراسة (سباع، 2018)[2] بعنوان: إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة لعينة من المؤسسات الإقتصادية والأكاديميين والمهنيين: هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS، ومفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية، وقد خلصت الدراسة إلى

---

[1] عياد السعدي. **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها**. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة 02، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر، 2018، الصفحات 249-261، (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/9/1/45643)

[2] أحمد الصالح سباع، **إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية والأكاديميين والمهنيين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 11 (العدد 02)، الجزائر، 2018 الصفحات 52-68. (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/324/11/2/72423)

عدم الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (قياس القيمة العادلة) من قبل المؤسسات الجزائرية عند إعداد قوائمها المالية، حيث تعتبر كل تلك القوائم موجهة بالدرجة الأولى لمصلحة الضرائب وفق نطاق معين مما يؤدي إلى عدم التطبيق الجيد للمعايير الدولية، إضافة إلى عدم وجود تجانس بين القوانين المحاسبية والجبائية والتجارية، وعدم جاهزية السوق المالي في الجزائر، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين القوانين الجبائية والمحاسبية، وتنسيق التفاعل بين الجامعات والهيئات المهنية بما يكفل التطبيق الجيد لـ IFRS/IAS .

6- دراسة (مباركي والعرابي 2018)[1] بعنوان: واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى المؤسسات الصناعية المسعرة في البورصة، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أوجه قصور التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات بعد الاعتراف الأولي، وإبراز أهمية إعادة تقييم التثبيتات ودورها في تحسين الجودة المحاسبية والتعرف على واقع تطبيق عمليات إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر ومن خلال الدراسة تبين أن اختيار المؤسسة لتطبيق نموذج إعادة تقييم التثبيتات القيمة العادلة في فترات التضخم ينقل صورة حقيقية للوضع الاقتصادي للمؤسسة وعرض أفضل للبيانات المالية، مما يجعل تقييم أداء المؤسسة أكثر ملاءمة وأكثر موثوقية لترشيد قرارات المستثمرين، ومع ذلك تفضل المؤسسات

[1] مروان مباركي وحمزة العرابي. **واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى الشركات الصناعية المسعرة في البورصة**. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، الجزائر ،2018، الصفحات 255-277 (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70077)

الصناعية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، فإنه يؤدي إلى عدم عرض المركز المالي الحقيقي للشركة، واحتساب الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية، والتي تقل عن قيمتها العادلة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها التمويلية على تجديد التثبيتات، ويؤدي هذا إلى تضخيم نتيجة الدورة وفرض ضرائب أعلى على الشركة.

7- (دراسة بلمداني محمد2020)[1] بعنوان أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ الرويبة ومؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة على البيانات المالية، من خلال مناهج القياس المحاسبي، وهي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وكذلك العموميات حول إعادة تقييم الأصول الثابت، توصل إلى النتائج التالية: إن عدم القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بعد ارتفاع أسعارها تنتج عنه أثار سلبية على المؤسسة مثل عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل أصولها الثابتة المعاوضة لها التي تم اهتلاها بصفة كلية وكذا عدم ظهور الأصول بقيمتها الحقيقة بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها التكلفة التاريخية والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية خاصة في حالات التضخم، وعدم القيام بإعادة التقييم سوف يؤدي إلى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل المؤسسة بضرائب على الأرباح أكبر من المبالغ الواجب تسديدها.

[1] بلمداني محمد، **أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ الرويبة ومؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة جلفة، الجزائر، 2020، الصفحات 279-300. (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/6/4/144262)

إن القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة يسمح للمؤسسة بإظهار عناصر الميزانية بقيمتها الحالية الحقيقة لا بقيمتها التاريخية، ومنه فان تحليل هذه الميزانية يكون أكثر واقعية، إن عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة لها تأثيرات مباشرة على نتائج الدورات اللاحقة لذا لابد من توفير جميع المتطلبات الضرورية للعملية وتأهيل المهنيين حتى لا تخضع عملية التقييم للحكم الشخصي، تعتبر عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

8- دراسة (عتيق وبوزيان ، 2021)[1] بعنوان: دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائري هدفت هذه الدراسة إلى رصد دوافع المؤسسات الجزائرية في تبني سياسة إعادة تقييم الأصول الثابتة باستخدام الإنحدار اللوجيستي الثنائي، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات الجزائرية التي تتبنى سياسة إعادة تقييم ذات كثافة عالية للأصول الثابتة وتعاني من ضعف معدل العائد على الأموال الخاصة، وهذا يشير إلى أن دوافع المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم أصولها الثابتة هو البحث عن إعطاء صورة صادقة لحالة أصولها الثابتة وتحسين صورتها المالية أمام أصحاب رؤوس الأموال، بما في ذلك السلطات العمومية على وجه الخصوص. وتوصلا إلى توصيات شاملة لتحسين إطار صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الخاصة

[1] توفيق عتيق وعثمان بوزيان، **دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية**، مجلة المالية & الأسواق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021 الصفحات 205-222 (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/8/2/147988)

بالدولة لتلافي استغلال خيار إعادة تقييم الأصول من قبل إدارات هذه المؤسسة لتحقيق أهداف ذات طابع انتهازي.

9- (عيسى زاوي 2021)[1] دور القياسي المحاسبي بالقيمة العادلة في تحسين القيمة المالية للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة **أن سي أ روبيبة** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: التعرف على طبيعة العمل بالقياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة من خلال مفهومه والخصائص التي تميزه عن غيره من بدائل القياس المحاسبي، التعرف على مكانة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في التشريع المحاسبي الجزائري، إعادة التقييم الدوري لعناصر القوائم المالية يساهم بشكل فعال في إضفاء المصداقية على القوائم المالية ويُزيل بشكل تلقائي السلبية التي تشوب القوائم المالية.

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن عدم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بعملية القياس المحاسبي من شأنه أن يفقد القوائم المالية مصداقيتها وذلك من خلال فقدانها للخصائص النوعية وعدم ضبط كل من قياس نتائج الأعمال وقياس عناصر المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما أثبتت الدراسة التطبيقية أن عدم لجوء المؤسسة الإقتصادية لعملية إعادة تقييم موجوداتها يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية منها: فقدان القوائم المالية لموثوقيتها وملاءمتها، اتساع حجم الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الأعباء

[1] عيسى زاوي، **دور القياسي المحاسبي بالقيمة العادلة في تحسين القيمة المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ روبيبة**، مجلة العدد الاقتصادي جامعة الاغواط، الجزائر، 2021، الصفحات 585-600 (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/593/12/1/143767)

الضريبية، انخفاض في النتائج المحققة من طرف المؤسسة الإقتصادية، انخفاض في حجم الموارد الداخلية وقد يؤدي هذا إلى تآكل رأسمال المؤسسة مع مرور الوقت.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

نتطرق في هذا المطلب مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تحدثت عن واقع تطبيق إعادة تقييم وأثره على القوائم المالية حيث تم إدراجها حسب الترتيب الزمني، أما الترتيب الزمني بالنسبة للدراسات السابقة باللغة الأجنبية من سنة 1995 إلى2021 فالقارئ لهذه الدراسات يجد أن جميع الدراسات أجريت في معظمها في البيئة المحاسبية الجزائرية وجُلها أجمعوا على نتائج إيجابية بحيث عرفت في هذه الفترة دراسات رائدة في مجال إعادة تقييم الأصول.

1- دراسة (Zimmer, 1995)[1] بعنوان : دراسة العوامل التي تحفز الإدارة على إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة في المؤسسات الاسترالية هدفت هذه الدراسة إلى أن المنفعة الإقتصادية المرتبطة بإعادة تقييم بالزيادة بالنسبة للمؤسسات عندما تمر بأوقات تنخفض فيها التدفقات النقدية، بحيث تساعد مؤسسات الحصول على قروض إضافية، وتوصلت أيضا هذه الدراسة أن المؤسسات أكثر احتمالا لإعادة تقييم أصولها بالزيادة عندما تنوي زيادة القروض المضمونة، وأن معظم عمليات إعادة تقييم التي تحدث في نهاية السنة كان دافعها هو التعاقد مع المقرضين.

[1] Cotter, J., & Zimmer, I**. Asset Revaluations And Assessment Of Borrowing Capacity**. Abacus, _3 1(2), (1995), 136-151(Https://Doi.Org/10.1111/J.1467-6281.1995.Tb00359.X)

2- دراسة (Lin and Peasnell ، 2000)[1] بعنوان تحديد العوامل المؤثرة في إعادة تقييم الأصول الثابتة في المملكة المتحدة، مع تحديد تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة على تناقص حقوق الملكية. وقد أيدت نتائج هذه الدراسة صحة الفروض الدراسة والتي كانت متوافقة مع الدراسات السابقة في أن إعادة تقييم الأصول الثابتة ذو ارتباط موجب مع كل من: نسبة المديونية، نقص السيولة، حجم الشركة وقيمة الأصول الثابتة، ومع ذلك فقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن إعادة تقييم الأصول الثابتة له ارتباط عكسي مع نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لها، وقد توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن متغيرات مثل تناقص حقوق الملكية، ومعدلات السيولة، وحجم الشركة هي العوامل الأكثر تأثيرا على قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة.

3- هدفت دراسة (Herrmann ، 2005)[2] إلى استقصاء اثر معلومات إعادة تقييم واستخدام حالة وجود أسلوب القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الوضع الراهن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التكلفة التاريخية في تحديد قيمة الأصول الثابتة باستثناء في تدهور في قيمة الأصول الثابتة فقط فإنه يتم الاعتراف بخسائر التدهور، فعلى الرغم من أن إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة يعتبر إجراء مسموحا به وفقا للمعايير الدولية وكذلك وفقا للمعايير المحاسبية في العديد من الدول إلا أنه

[1] Lin, Y., & Peasnell, K. **Fixed Asset Revaluation And Equity Depletion In UK**. Journal Of Business Finance And Accounting, 27(3-4), (2000), 359-394.

[2] Herrmann, D. Saudagaran, S., & Thomas, W. **The Quality Of Fair Value Measure For Property, Plant And Equipment**. Accounting Forum, 30, 2005, 43-59.

غير مسموح به وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية ولهذا قامت الدراسة بعمل مقارنة بين استخدام أسلوب القيمة العادلة واستخدام أسلوب التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أسلوب القيمة العادلة يعتبر أفضل من أسلوب التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة من حيث خصائص وجودة المعلومات، إذ توصلت الدراسة أيضا إلى أن المعلومات وفق أسلوب القيمة العادلة تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها: القدرة التنبؤية، تساعد في التغذية العكسية، الوقتية، الحيادية، الصدق والواقعية، القابلية للمقارنة والثبات. وقد انتهت الدراسة إلى أن بيانات القيمة العادلة الناتجة عن عملية إعادة تقييم قد زادت من قيمة ومنفعة المعلومات المالية إذا ما قارنت ببيانات التكلفة التاريخية. وقد توصلت الدراسة أيضا أن معلومات القيمة العادلة توفر مؤشرات بصدد القيود على توزيعات الأرباح وتحسين القدرة التنبؤية مع توفير أساس أفضل للتغذية العكسية عن الأداء المالي، وبصورة عامة إلى مفاضلة معلومات إعادة تقييم والقيمة العادلة عن بيانات التكلفة التاريخية.

4- تناولت دراسة (Lopes ، 2008)[1] مدى تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة على الأداء المستقبلي للمؤسسات البرازيلية ، وذلك باستخدام أسلوب القياس القبلي والبعدي لمستوى الدخل التشغيلي، وتشير نتائج الدراسة أن احتياطي إعادة تقييم يعتبر مقياسا ملائما لقياس إعادة تقييم الأصول وتأثيرها على أداء المؤسسات من خلال التأثير على مستوى الأرباح، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن إعادة تقييم الأصول يوفر معلومات قيمة ومفيدة بالنسبة للمؤسسات التي

[1]Lopes, A. Alexsandro," **Empirical Evidence On The Relation Between Revaluations Of Fixed Assets And Future Performance In Brazil،"** Working Paper, 2008, 1-24.

تنتمي للدول التي لديها قوانين واضحة، وقد أوضحت الدراسة أنه توجد علاقة قوية وجوهرية بين احتياطي إعادة تقييم الأصول وسعر السهم ، وأن العلاقة بين إعادة تقييم الأصول والأداء المستقبلي للشركة تكون ضعيفة عندما ترتفع نسبة الديون إلى حقوق الملكية في المؤسسات وتتماشى نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي أعدت على دول أخرى مثل استراليا والمملكة المتحدة في أن إعادة تقييم الأصول توفر معلومات مفيدة للمستثمرين حتى في الأسواق النامية، وأوضحت الدراسة أيضا أن هناك بعض المؤسسات البرازيلية ملزمة بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الأمريكية والتي لا تسمح بإعادة تقييم الأصول الثابتة.

5- دراسة (Fabio ،2016)[1] الآثار المترتبة على عمليات إعادة تقييم الأصول على مطابقة ورسم الخرائط، تدرس الآثار المترتبة على إعادة تقييم الأصول التصاعدية على عينة من المؤسسات في المملكة المتحدة 1996-2014، التي تعيد التقييم في المملكة المتحدة المعروضة للبيع ومطابقة حقيقية للإيرادات والمصروفات، ووثُقت الأبحاث السابقة أن عمليات إعادة تقييم الأصول تحسن نسبة دين الشركة إلى الأصول وهي تنبؤية للأداء المستقبلي، لكنها لم تفحص آثار بيان الدخل بعد إعادة التقييم، نجد أن المؤسسات أقل خطأ في ربط الاستحقاقات بالتدفقات النقدية، كما تقوم بتضمين الضوابط، مثل حجم شركة التدقيق والخسائر والرافعة المالية حتى مع إضافة الضوابط، تظل نتائج دون تغيير جوهري. بشكل عام، تشير نتائج إلى أن ملف المكاسب

[1] Fabio, **R, S, The Implications Of Asset Revaluations On Matching And Mapping Of Accruals**,2016 1-19 (Https://Anpcont.Org.Br/Pdf/2016/CUE305.Pdf)

المعلنة للمؤسسات التي تعيد تقييم أصولها التشغيلية هي أكثر وفاءً من الناحية التمثيلية لأداء الشركات مقارنة بالمؤسسات التي لا تخضع لإعادة التقييم.

6- (Atilla،2016) [1] بعنوان : نموذج تقييم وتأثيراته على القوائم المالية فحص على 100 شركة، الهدف من هذه الدراسة هو دراسة آثار تقييم الأصول الملموسة غير الملموسة ، والتي لها مكانة كبيرة بين إجمالي الأصول، وفقًا للأساليب المالية المختلفة والمعالجة التطبيقية والمحاسبية لنموذج إعادة تقييم وأثره على القوائم المالية، ويتم تحليل المؤسسات المدرجة في بورصة اسطنبول (BIST)، وخلصت إلى النتائج التالية: نموذج إعادة تقييم الذي يسمح بعرض الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة بقيمها الحالية، كما يزود المؤسسات بعرض القوائم المالية أكثر واقعية، لأن الهدف من إعادة تقييم هو تقديم الميزانية بالقيم الحالية.

يمكن إضافة فوائض إعادة تقييم إلى الأرباح المحتجزة عندما تكون الأصول ذات الصلة غير معترف بها، إلى جانب ذلك فإن الفرق بين مبلغ الاهتلاك الأصلي والاهتلاك المحسوب على المبلغ المعاد تقييمه، يمكن تحويل مبلغ إلى الأرباح المحتجزة بينما الأصل لا يزال قيد الاستخدام.

7- (Tahidur 2017)[2] بعنوان :إعادة تقييم الأصول الثابتة قبل الاكتتاب دراسة على المنسوجات الصناعية في بنجلاديش، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف ممارسة إعادة تقييم قبل الاكتتاب العام للأصول الثابتة من قبل مصانع النسيج في بنغلاديش، كما هدفت أيضا إلى

[1] Özgür M. Esen, A. Atilla Perek, The Revaluation Model And Its Effects On Financial Statements: An Examination On Bist 100 Companies, The Journal Of Knowledge Economy & Knowledge Management / Volume: Xi Spring, 2016, Pages: 29-45.

[2] Md. Tahidur Rahman, Revaluation Of Fixed Assets Before Ipo: A Study On Textile Industry In Bangladesh,Volume 5, Issue 5, September 2017, Pages: 200-205

معرفة العوامل التي تؤثر على نمو مبلغ إعادة التقييم من بين السنوات قيد الدراسة، وتوصلت إلى نتائج التالية: إعادة تقييم الأصول الثابتة قبل الاكتتاب العام هو أمر شائع وممارس في مصانع النسيج في بنغلاديش في مؤسسات متوسطة العينة تحت فئة صناعة النسيج، وتوصل ايضا إلى زيادة قيمة أصولهم الثابتة بنسبة 42% في السنوات قيد الدراسة 2014 و2015، كما تم العثور على كثافة الأصول الثابتة التي لها تأثير سلبي على نمو الأصول الثابتة. هذا يعني ضمناً أن مؤسسات النسيج ذات النسبة المنخفضة من الأصول الثابتة على إجمالي الأصول لاحظ وجود نموًا هائلاً في الأصول الثابتة بعد إعادة التقييم، كما توصلت أيضا الإبلاغ عن الأصول الثابتة بأسعار السوق الجارية من شأنه أن يساعد المستثمرين وغيرهم على وضع توقعات غير متحيزة حول أداء المؤسسات في المستقبل ومع ذلك فإن الشرط يجب أن يتم إعادة تقييم الأصول بأقصى درجات العدالة والشفافية.

8- دراسة (Abbas،2019)[1] بعنوان إعادة تقييم الأصول الثابتة وأداء الشركة المستقبلي عينة من قطاع الإسمنت الباكستاني، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على الأداء المستقبلي لمؤسسات الإسمنت الباكستاني، وقياس أداء المؤسسات من خلال الدخل التشغيلي، وتوصلت إلى النتائج التالية: أن عمليات إعادة التقييم لها تأثير سلبي على أداء المؤسسات مما يعني إعادة تقييم المؤسسات الاستراتيجية لا يتغير التأثير العام للانخفاض في قيمة الأصول التي تأتي بالفعل من خلال الاهتلاك، السبب الأساسي هو أن المستثمرين لا

[1] Sayyed Khawar Abbas,A,S,N, Revaluation Of Fixed Assets And Future Firm Performance Evidence From Cement Sector Of Pakistan, Journal Of Computational And Theoretical Nanoscience, Vol. 16, 2233-2236, 2019,1-4.

يرون أن الزيادة في قيمة الأصول مرتبطة بشكل كبير لأداء الشركة بحيث الزيادة في الفائض على إعادة تقييم ستأتي في نهاية المطاف مع تغيير الانخفاض في الدخل التشغيلي لذلك، هذا هو السبب الدخل التشغيلي الذي له تأثير سلبي على النسبة الدفترية لحقوق الملكية.

9- دراسة (Noureddine ،Rouani ,2021)[1] بعنوان فائض إعادة تقييم التثبيتات ودوره في زيادة منفعة القوائم المالية وفق البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة حالة شركة رويبة الجزائر وللوصول لأهداف ونتائج الدراسة تم استقراء القوائم المالية (الأصول ، الخصوم، جدول حسابات النتائج) كأداة للبحث في الدراسة الميدانية وتوصلت إلى أن منفعة فائض إعادة تقييم التثبيتات في القوائم المالية محل الدراسة يقدم نتائج محاسبية حقيقية وموثوقة في التثبيتات الغير القابلة للاهتلاك على خلاف قيمة التثبيتات المقيدة بالتكلفة التاريخية تعطي نتائج تحليلية مالية مظللة وهذا من أجل تقديم منفعة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى زيادة معتبرة في قيمة الأصول العينية، وكذا مساهمته في كثافة الأموال الخاصة بنسبة 105.24% وهذا يعطي منفعة للمؤسسة للحصول على طاقة افتراضية من خلال كثافة رأسمال مع عدم وجود تأثير على النتيجة الربحية لخيار تقييمها للتثبيتات الغير قابلة للاهتلاك دون غيرها.

[1] Nouredine Ad, Bouhafes Rouani, Revaluation Surplus And Its Role In Increasing The Utility Of Financial Statements In Accordance With The Algerian Accounting Environment - Case Study Of The Company Rouiba Algeria Model, Journal Economics And Sustainable Development Review University O.Souf, Volume: 04 N°:03,Algeria (2021), P231-243.(Https://Www.Asjp.Cerist.Dz/En/Downarticle/598/4/3/171763)

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية في المطلبين السابقين، تبين أنه هناك وجهات نظر مختلفة بين الباحثين كل حسب البيئة والظروف التي أنجزت فيها كل دراسة، تم التطرق في هذا المطلب إلى مناقشة الدراسات السابقة مع ذكر ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

1- مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية:

1-1 دراسة (عبد الصمد، 2009) حيث اعتمدت هذه الدراسة المخصصة للبيئة الجزائرية على المسح القانوني لإعادة تقييم من جانبي القانوني والجبائي، كما عرجت الدراسة على عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات ومن أهمها غياب الإجراءات التفصيلية للمعالجة المحاسبية والضريبية لإعادة تقييم مع غياب النصوص التطبيقية المرافقة، هذه الأخيرة استجاب المشرع الجبائي في هذه النقطة وذلك من خلال الوثيقة الصادرة من الإدارة الجبائية*، مع ذكر العوائق أهملت أهم عائق أرضية تداول ممتلكات (السوق).

1-2 استعانت دراسة (توفيق عبد المحسن الخيال، 2012) باستخدام استبيان كأداة لرصد إجابات المراجعين والأكاديميين في الجامعات السعودية، وقد خلصت النتيجة والتي مفادها أن أهمية إعادة تقييم الأصول تزيد في ملائمة المعلومات المحاسبية وكذلك خصائص القابلية للمقارنة والاستقرار.

* Ministre Des finances, circulaire. (2019, 03 20). 02 MF/DGI/DLRF/LF19,Direction General des impôts, Alger.

1-3 أما دراسة (العتيبى، 2017) والتي تعتبر من خارج البيئة المحاسبية الجزائرية حيث اعتمد هذا الباحث على المسح المكتبي وخروج بنتائج شاملة، حيث توصل إلى أن تأثير إعادة تقييم على الآلات والمعدات أقوى من ذلك التأثير الخاص بالعقارات والتي من ضمنها الأصول الغير قابلة للاهتلاك، وتوصل أيضا إلى تذبذب قيمة إعادة التقييم له تأثير على قيمة المؤسسة، كما توصل أيضا بوجود علاقة قوية وجوهرية بين احتياطي إعادة التقييم وسعر السهم.

1-4 أما دراسة (السعدي،2018) تم فيها استخدام الاستبانة درس إجابات مجموعة من الأساتذة المختصين في المحاسبة والخبراء ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفين في المؤسسات الإقتصادية بالجزائر ومن أهم الاستنتاجات التي توصل لها تطبيق القيمة العادلة ترفع من درجة موثوقية وملائمة المعلومة المحاسبية، كما توصل الباحث على أهم العراقيل هو عدم توفر سوق مالي نشط ونقص تأهيل الكوادر في المؤسسات، وحسب رأي الطالب يرى تناقض صريح بين دقة الإجابة في الاستبيان واستنباط الباحث من خلال ذكر العراقيل وجد المستجوبين يؤكدون على القيمة العادلة التي ترفع من موثوقية وملائمه المعلومة المحاسبية مع ذكر نقص الكوادر.

1-5 أما (سباع، 2018) الذي اعتمد فيه الباحث على نفس الأداة، استبيان لعينه أكاديمية ومهنية لأخذ رأي عينة في أهم المشاكل التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وتوصل الباحث إلى نفس النتائج مع دراسة السعدي، حيث اتجه الباحث إلى المعايير المحاسبة الدولية بدلا من البيئة المحاسبية الجزائرية، كما أن ايضا وصى الباحث على التنسيق

بين القوانين الجبائية والمحاسبية وتجاهل إدراج الحلول للمشاكل الجبائية والمحاسبية بتفاصيلها التي تخص إعادة التقييم.

1-6 أما بالنسبة لدراسة (مباركي والعرابي 2018) لقد اجتهد الباحث على نفس الأداة، استبيان لعينة أكاديمية ومهنية لأخذ رأي العينة في معرفه توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية المدرجة في البورصة وذلك من خلال اعتمادهم على التكلفة التاريخية بديلا على إعادة تقييم الأصول، مما ينجر عليها تأثير في القدرة التمويلية.

1-7 أما دراسة (بلمداني محمد2020) والتي تثبت دراسة (عيسى زاوي 2021) بحيث تم فحص نفس القوائم المالية وتوصلا إلى نفس النتائج.

2- مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

2-1 (Zimmer, 1995) والتي تعتبر من الدراسات في البيئة الأسترالية، حيث تناولت هذه الدراسة العوامل التي تحفز الإدارة على إعادة تقييم الأصول الثابتة في المؤسسات الاستراتيجية، حيث استخدم في هذه الدراسة الاستبانة كأداة للبحث للاطلاع على رأي محللي القوائم المالية بحيث توصل إلى نتائج أن المؤسسات الاكثر احتمالا لتقييم أصولها بالزيادة عندما تريد القروض المضمونة وأن معظمها دافعها التعاقد مع المقرضين.

2-2 أما دراسة (Lin and Peasnell ، 2000) الذي يسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في إعادة تقييم الأصول الثابتة في المملكة المتحدة مع تحديد تأثيرها على حقوق الملكية، وقد أثبت هذه الدراسة أن حقوق الملكية ومعدلات السيولة وحجم الشركة هي العوامل الأكثر تأثيرا على قرار تقييم الأصول الثابتة.

2-3 أما دراسة (Herrmann ، 2006) والتي تطرقت إلى إستقصاء أثر معلومات إعادة تقييم واستخدام حالة وجود أسلوب القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت هذه الدراسة مقارنة بين المعايير المحاسبة الدولية في عديد من الدول والمعايير المحاسبة الأمريكية التي لا تعترف إلا بالخسائر في قيمه الأصول، وتوصل إلى مفاضلة القيمة العادلة على أسلوب تكلفة التاريخية كما أثبت الباحث أن معلومات المالية وفق القيمة العادلة توفر القدرة التنبؤية وأفضل للتغذية العكسية على الأداء المالي.

2-4 أما دراسة (Lopes ،2008) والتي تعتبر في بيئة مغايرة للبيئة الدراسات في المؤسسات البرازيلية، كما جرت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث زادت في مستوى التفاصيل تأثير إعادة تقييم على المؤسسات باستخدام أسلوب القياس القبلي والبعدي على مستوى الدخل التشغيلي حيث توصلت إلى عده نتائج أبرزها وجود علاقة قوية بين فارق إعادة تقييم التثبيتات وسعر السهم، وأن العلاقة بين إعادة تقييم والأداء المستقبلي تكون ضعيفة عندما ترتفع نسبة الديون إلى الحقوق الملكية في المؤسسات البرازيلية.

2-5 أما دراسة (Fabio ،2016) وبعنوان الآثار المترتبة على عمليات إعادة تقييم باستخدام الرسم والخرائط والمحاكاة، حيث توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات التي تعيد تقييم أصولها التشغيلية هي أكثر وفاء من الناحية التمثيلية لأداء المؤسسات مقارنة بالمؤسسات التي لا تخضع لإعادة التقييم، حيث هذه المؤسسات التي تعيد تقييم الأصول المعروضة للبيع أكثر مطابقة للحقيقية في الايرادات والمصروفات، وأقل خطأ في ربط الاستحقاقات بتدفقات النقدية.

2-6 أما دراسة (Atilla ،2016) بعنوان نموذج إعادة التقييم وتأثيره على القوائم المالية على 100 شركه مدرجه في البورصة اسطنبول من خلال عرض الآثار التقييم الأصول الملموسة والغير الملموسة والتي لها مكان كبيره في الميزانية، بحيث أثبت الباحث وباستخدام برامج إحصائية، أن القوائم المالية وفق إعادة التقييم أكثر واقعية، واعتبروا أن الزيادة هي عبارة عن أرباح محتجزة وكذلك الفرق بين الاهتلاك الأصلي والاهتلاك المحسوب على أساس إعادة تقييم يمكن تحويله إلى مبلغ الارباح المحتجزة، كما انتقد المعايير المحاسبية الدولية في عدم توضيح توزيع فوائد إعادة تقييم على المساهمين.

2-7 وجاءت دراسة (Tahidur 2017) في بيئة مغايرة للدراسات السابقة في مصانع النسيج في بنغلاديش بعنوان العوامل المؤثرة في نمو مبلغ إعادة تقييم من خلال عام 2014 2015، حيث تم العثور من خلال الدراسة على كثافة الأصول الثابتة التي لها تأثير سلبي على نمو الأصول، وقد وصى الباحث المستثمرون والمحللين الماليين والأكاديميين الإبلاغ عن الأصول بأسعار السوق الجارية، والتي من شأنه أن يساعد المستثمرين وغيرهم على وضع توقعات غير متحيزة حول أداء المؤسسات في المستقبل.

2-8 دراسة (Abbas،2019) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن إعادة التقييم له تأثير سلبي على أداء المؤسسات وهذا وفق البيئة الباكستانية المحاسبية، أي أن المستثمرين لا يرون زيادة أو نقصان في قيمة الأصول المرتبطة بشكل كبير في أداء الشركة، وإنما اعتبروا الزيادة في قيمة الأصول ستأتي في نهاية المطاف إلى الانخفاض في الدخل التشغيلي وكذا تأثير سلبي على نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

2-9 (Noureddine ،Rouani ,2021)بعنوان فائض إعادة تقييم التثبيتات ودوره في زيادة منفعة القوائم المالية وفق البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة حالة شركة رويبة الجزائر، باستخدام استقراء القوائم المالية (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج) كأداة للبحث في الدراسة الميدانية بحيث توصلا الباحثان أن المؤسسة تعمدت بإعادة تقييم الأصول الغير قابلة للاهتلاك لتتحكم في النتيجة وهذا من أجل تجنب التأثير على النتيجة الربحية، حيث بلغت نسبة تقييم 105.24% في الأراضي بحيث يعطي منفعة للمؤسسة للحصول على طاقة افتراضية من خلال كثافة رأسمال.

3- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والتي يمكن حصرها كما يلي:

من خلال ما سبق يرى الطالب أن الدراسات السابقة تناولت جوانب مختلفة في إعادة تقييم التثبيتات، فمنهم من خاض في الشأن القانوني والجبائي تحت إطار النظام المحاسبي المالي ومنهم من بحث في أثر تطبيق إعادة تقييم على القوائم المالية ألا أن النتائج كانت مختلفة بعض النتائج اتفقت على أن إعادة التقييم يرفع من موثوقية القوائم المالية وبعض الاخر يرى أن تأثير التقييم على القوائم المالية له تأثير سلبي.

3-1 من حيث الأهداف: شاهدنا في الدراسات السابقة عدة وجهات نظر بحثية تطرق لها الباحثين من خلال إبراز إيجابية إعادة تقييم التثبيتات ودوافع إقراره وتأثيره على القوائم المالية في بيئات عالمية، بينما هذه الدراسة هدفت إلى محاولة التعرف على أهم الجوانب النظرية والقانونية التي تحيط بإعادة تقييم التثبيتات في الجزائر والمسح المكتبي للدراسات الأكاديمية سواءً في البيئة المحاسبية الجزائرية أو خارجها التي صاحبت تقييم الأصول، وكذلك اكتشاف

الحالات المحاسبية في الجزائر التي تطبق إعادة تقييم التثبيتات، وقياس آثارها على القوائم المالية.

3-2 من حيث متغيرات الدراسة:

تطرقت الدراسات السابقة إلى عدة متغيرات مختلفة وهذا حسب بيئة الدراسة وزمانها، فمنهم من تناول تأثير إعادة تقييم على الأداء الدخل التشغيلي أو على نمو الأصول أو أداء المؤسسات وكذا تأثيره على نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية، بينما هناك دراسات أخرى درست العلاقة بين فارق إعادة تقييم وسعر السهم، والعلاقة بين تقييم والأداء المستقبلي ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، أما في هذه الدراسة فقد حُدد إعادة تقييم التثبيتات كمتغير مستقل والذي يتم التعبير عنه من خلال زيادة والنقصان في القوائم المالية، وبالخصوص جدول حسابات النتائج، الميزانية، وجدول حقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

3-3 من حيث الطريقة: اختلفت طرق البحث في الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية فمنهم من اتخذ دراسة الحالة كطريقة للبحث ومنهم من اتخذ الدراسة التحليلية كطريقة بحث ومنهم من اتخذ الدراسة الإحصائية كطريقة للبحث ومنهم من مزج بين دراسة الحالة والدراسة الإحصائية ومنهم من مزج بين دراسة الحالة والدراسات التحليلية والدراسات الإحصائية كالطريقة البحث، أما في هذه الدراسة سيتم مزج بين الدراسة الحالة والدراسات التحليلية باستخدام برنامج افيوز 9 كطريقة البحث من خلال استقراء القوائم المالية وإعداد مؤشرات التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الناشئة في قطاع الصناعة، الخدمات، الطاقة، والتي تعتبر مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر في ذاك الوقت.

خلاصة الفصل:

إن ميزة إعادة تقييم التثبيتات هو رفع من مصداقية وموثوقية القوائم المالية، والتي من شأنها مساعدة المستخدمين الداخليين والخارجيين في فهم القوائم المالية والأسس التي تم إعدادها على غرارها، إضافة إلى رسم صورة واضحة عن مدى تمثيلها بعدالة للأصول المؤسسة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات التي فيها.

حاولنا الإلمام بجميع الدراسات التي تطرقت لجوانب من موضوعنا والتي لها علاقة مباشرة به، حيث تم تقسيم هذه الدراسات حسب تصنيفها اللغوي وتسلسلها الزمني، بالنسبة لدراسات باللغة العربية والتي اغلبها دراسات جزائرية تم التطرق إلى تسعة دراسات متعلقة بالموضوع بإعادة تقييم التثبيتات تمت مناقشتها بعدة دراسات بحثت في هذا السياق ، كما تم تناول تسعة دراسات أخرى باللغة الأجنبية، والتي تتعلق بموضوع الدراسة وأثره على القوائم المالية تمت مناقشتها، كما تبين لنا أن جل الدراسات المحلية باللغة العربية استخدمت الاستبانة كأداة للبحث أما الدراسات باللغة الأجنبية استخدمت مؤشرات القياس كأداة للبحث، لذلك تم التطرق إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمتغيرات وطريقة البحث.

الفصل الثاني: القوائم المالية حسب البيئة المحاسبية الجزائرية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمستوحى من المعايير المحاسبية الدولية مصدرا أساسيا للمعلومة المالية للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وعلى الرغم من اتساع نسبة التضخم في الآونة الأخيرة أدى إلى تذبذب قيمة التثبيتات والتي هي الجزء الكبير من القوائم المالية، إن عملية إعادة تقييم التثبيتات والذي هو محل الدراسة مما ينعكس على القوائم المالية وبالتالي على قرارات المستخدمين الخارجيين سواء من ناحية قيمة المؤسسة أو من خلال نسب التحليل المالي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نوضح الإطار النظري للقوائم المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي حيث تم تناول في:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.
- المبحث الثاني: محتوى ملحق القوائم المالية.
- المبحث الثالث: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

تعد القوائم المالية الختامية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية، والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية، وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات حول المنشآت الاقتصادية إلا أن التقارير المالية الختامية تحتل المركز الأول من بين هذه المصادر.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة؛ ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة يجب أن يمس القياس معطياتها، لكي تضمن وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء.

1- مفهوم القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الايرادات، المصروفات... الخ) ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تشمل:

- الميزانية أو قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة الارباح المحتجزة؛
- قائمة التدفقات النقدية[1].

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي[2]: هي نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة وكل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية.

أو عبارة عن مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكّن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغيّر وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات وتشمل: ميزانية، حساب نتائج، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة، ملحق.

أو هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية، مرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصاريف وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة[3].

[1] محمد كمال ابو عجوة، طارق عبد العال حماد، **الطرق المحاسبية والتقارير المالية**، جامعة عين شمس كلية التجارة، القاهرة ،2011، ص15.

[2] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص ص:22.23 .

[3]خلدون ابراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2010، ص:101

2- أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية في الغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالاتي:

أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها، ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العمال، البنوك، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها أو استعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة .

وتعتبر أيضا وسيلة اتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العمال، البنوك في توجيه العالقات المستقبلية[1].

[1] الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكر ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص ص:38-39.

المطلب الثاني: أهداف واستخدامات القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي

يهتم هذا المطلب بأهداف واستخدامات القوائم المالية من خلال استعراض الأهداف على شكل مخطط توضيحي أما الاستخدامات تم التفصيل فيها من خلال الأطراف المستخدمة كل حسب احتياجاتها.

1- أهداف القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي

شكل رقم (2-1) مخطط يوضح أهدف القوائم المالية

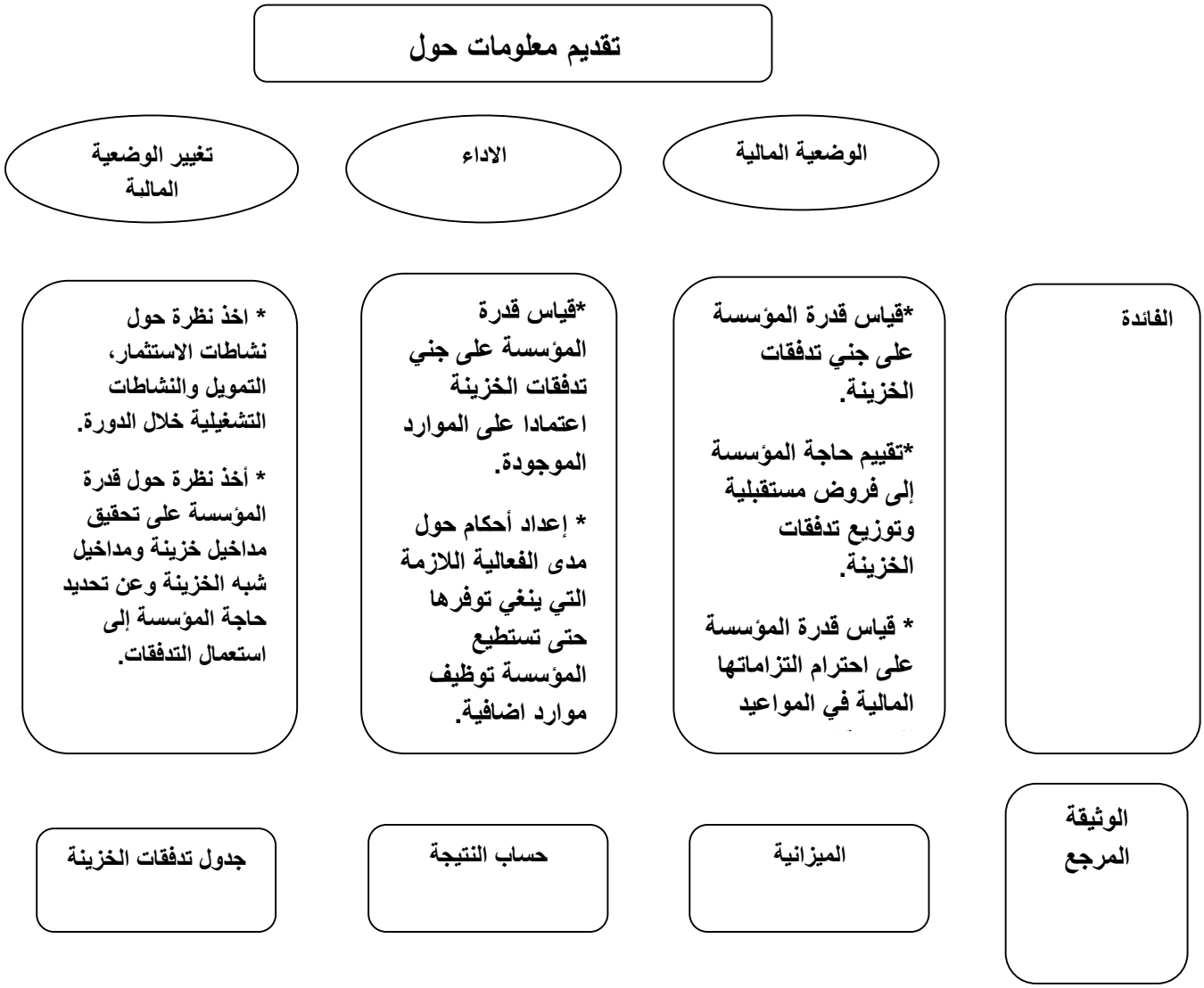

المصدر: محمد بوتين المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة المالية، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر ،2010، ص51.

2- مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم:

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين وإدارة المؤسسة والمقرضين والموردين ومصلحة الضرائب والعاملين والمستهلكين؛ أما الصنف الثاني من المستخدمين فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة مثل المحللين الماليين بورصة الأوراق المالية، الهيئة المعنية بإصدار المعايير المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية وغيرهم لذلك تسمح بتلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع إعطاء أهمية التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين من المستثمرين والمقربين الذين ليس لهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية[1]:

2-1 الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

- **المستثمرون:** يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى، ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.

[1] مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7، سبتمبر 2012، ص47 (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56072)

– **المقرضون:** بالنسبة للمقرضين سواء كانوا حاليين أو معتمدين هم يمثلون اشخاص طبيعيين والمعنويين الذين قدموا قروض طويلة الأجل فهم يستخدمون قوائم مالية خاصة بالمنشأة المقترضة لمعرفة قدرة سدادها لديونها في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها.

– **الزبائن**[1]: عندما يفكر الزبون في تحديد المورد الذي يحب اختياره والتعاقد معه بشكل رسمي ولمدة طويلة فإنه يحتاج إلى مراجعة القوائم المالية أولا للحكم على القدرة المالية للمورد وعلى استمرار نشاطه لمدة زمنية كافية وهذا من أجل توفير السلعة والخدمات المطلوبة في العقد.

– **الجهات الحكومية**[2]: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع سياسات ضريبية كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثله.

– الجمهور العام تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويد بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

---

[1] محمد العيد عمامرة، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، أطروحة دكنورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،2021، ص 50.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكنورا في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر،2015، ص52.

والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة، سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية هم: إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون والمحامون.

أما فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية فهي[1]:

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو احتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية؛
- تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مسائلة الإدارة؛
- تقييم مقدرة المؤسسة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين؛
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تم اقتراضها من قبل المؤسسة؛
- تحديد السياسات الضريبية وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات؛
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

[1] أحمد نور، **المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2004، ص ص: 34-35

2.2.3 تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

الجدول رقم (2-1) يوضح تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

المستخدمين	احتياجاتهم المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة: 1-المساهمين (الحاليين والمحتملين)؛ **2-الدائنين** (قصيرة وطويلة الأجل)؛ 3-المديرين؛ 4-العاملين؛ 5-المستهلكين؛ 6-الموردين؛ 7-المنافسين. **المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة:** 1-**محللي** القوائم المالية وسماسرة البورصة؛ 2-اتحادات العمال؛ 3-الوكالات والهيئات الحكومية؛ 4-الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.	**(1) القياس الشامل للأداء:** أ-**مقاييس** مطلقة؛ **ب-بالمقارنة** مع الأهداف والمعايير؛ **جـ-بالمقارنة** مع شركات لأخرى. **(2) تقييم أداء الإدارة:** أ-الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد؛ ب-المسؤولية القانونية. **(3) التوقعات المستقبلية:** أ-الأرباح؛ ب-التوزيعات والفوائد؛ ج-الاستثمارات؛ د-التوظيف. **(4) الحكم على المركز المالي:** أ-تقييم اليسر المالي؛ **ب**-تقييم درجة السيولة؛ **ج-تحديد** درجة المخاطرة وعدم التأكد.

	(5) تخصيص الموارد. **(6) تقييم الديون وحقوق الملكية.** **(7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين.** **(8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.**

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار مكتب الجامعي الحديث، مصر، السنة 2002 ص16.

3.2.3 تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة:

الجدول (2-2) يوضح تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة

المعلومة المستعمل	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	**مقارنة بين** المؤسسات	احترام القوانين	مساهمة في تطوير المجتمع
المستثمـــرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقـرضـون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبـائـن			+	+	+	+	+		
الموردون				+	+	+			
مصالح الضـرائب	+					+			
عامـة النـاس	+								
المجـموع	5	3	4	5	5	6	2	2	2
الترتيـب	2	6	5	2	2	1	7	7	7

المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتورا ،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2019،ص49.

المطلب الثالث: عناصر الإطار المفاهيمي للأعداد القوائم المالية

يعالج الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وهي القوائم التي تعدها منشآت القطاع الخاص بالإضافة إلى المنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والتي تستخدم المحاسبة المالية التجارية، ويتم إعداد هذه القوائم بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية للمنشأة، وبناءً عليه فإن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لا يطبق بالضرورة على عملية إعداد القوائم المالية المعدة لاستعمالات خاصة مثل القوائم التي تعد لغايات الادارة الضريبية.

1- الفرضيات الأساسية للإعداد القوائم المالية:

كما تضمن الإطار التصوري أساسا الفرضتين الأساسيتين:

- الفرضية الاستمرارية[1]:

يتم في العادة إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور، ولذا يفترض بأن المؤسسة لا تنوي وليست بحاجة لتصفية أنشطتها أو تقليصها بدرجة كبيرة، وفي حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فإنه قد يكون من الواجب إعداد القوائم المالية طبقا لأساس مختلف، حيث تقاس الأصول بالقيمة

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره ص 38.

القابلة للتحقق ويتم الاعتراف بالالتزامات الإضافية التي تنشأ فقط عند التصفية أو الإفلاس، وفي هذا الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم ولا يعني هذا المبدأ أن المؤسسة ستظل موجودة بصفة دائمة ولكنه يعني أنها ستظل قائمة لمدة كافية لتنفيذ الخطط الحالية ولمقابلة التزاماتها التعاقدية، ويؤثر هذا المبدأ على تصنيف وتقييم عناصر الأصول والخصوم والالتزامات في الميزانية.

وهذا التغيير في قاعدة التقييم لابد أن يشار إليه، ولهذه الفرضية أثر مباشر على نتيجة مدام أن العناصر المعنية (أصول وخصوم) لن تكون لها نفس القيمة في حالة الاستمرار أو التوقف عن النشاط[1].

- أساس الاستحقاق:

كي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والتقرير عنها بالقوائم المالية للفترات التي تخصها، ولا تقتصر القوائم المالية المعدة طبقا لأساس الاستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي وما تضمنته من استلام ودفع نقدية ولكنها توضح أيضا لمستخدميها الالتزامات بدفع نقدية في المستقبل والموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل، ولذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث

[1] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص37.

التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويستخدم أساس الاستحقاق لوصف الإجراءات المحاسبية المستخدمة لتخصيص الإيرادات والمصروفات بصور سليمة على الفترات المحاسبية المختلفة، ولا يمنع استخدام هذا الأساس في معظم الشركات التجارية والصناعية في الوقت الحاضر من استخدام أسس أخرى في بعض أنواع المشروعات[1].

كما تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، بموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها[2].

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، والإطار المفاهيمي الذي نشر في عام 1989من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، قد قدم الخصائص الأربع النوعية الرئيسية التالية3:

- القابلية للفهم؛
- الملائمة؛
- الموثوقية؛

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص :18.

[2] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[3] Robert Obert, Le Nouveau Cadre Conceptuel De L'IASB, Revue Française De Comptabilité, N°439, Janvier 2011, P 28. (Téléchargé Le : 24/09/2021, Http : //Www. Focusifrs.Com).

- القابلية للمقارنة (Comparabilité).

وقدم أيضا عدد من الخصائص النوعية المشتقة هي: الأهمية النسبية (المشتقة من الملائمة)، الصورة الصادقة أو العادلة، تغليب الجوهر على الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال (المشتقة من الموثوقية أو المصداقية)؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الإطار الجديد المعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ظل سياسة التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قد فضل الإبقاء على مفهوم العدالة بدلاً من الموثوقية أو المصداقية ففي ضوء طبيعة ونطاق المشاكل المطروحة منذ أمد طويل بالخاصية النوعية للموثوقية، والمحاولات السابقة لحلها، كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية قد وصلا للتشكيك في نفس المصطلح، كما أنهم قاموا بتفتيش لمصطلح الذي سيكون أكثر وضوح ويعكس المعني المقصود (العدالة)، هذا يعني الوصف العادل للظواهر الاقتصادية في التقارير المالية، أمر أساسي لفائدة صانعي القرار من المعلومات.

ولإعطاء صورة عادلة عن الظواهر الاقتصادية، فإن ممثلي المحاسبة ينبغي أن يقدموا قوائم مالية تتضمن معلومات تكون كاملة أو شاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية، وجاءت نصائح مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية المقدمة بأن العدالة تشمل جميع الخصائص للأطر السابقة كما وصفت من جانب الموثوقية، إن هذه الخصائص النوعية التي تحدد مدى فائدة المعلومات الواردة في القوائم المالية، يمكن تصنيفها إلى قسمين فرعيين:

3-الخصائص النوعية الأساسية[1]:

إن الإطار المفاهيمي الذي جاء به مشروع التقارب يميز بين اثنين من الخصائص النوعية: الملائمة والعدالة للحصول على المعلومات المالية المفيدة، فإنها يجب أن تمتلك الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة، العدالة) إذا فمفهوم الملائمة والعدالة كما وردت في مشروع التقارب التي أدت إلى إعادة صياغة الإطار المفاهيمي السابق، فإن هذا التعريف لم يعد موجودا في النسخة النهائية، التي تقتصر على خصائص هذين الصفتين (الملائمة، العدالة)

3-1 الملائمة[2]: تكون المعلومات ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين، المعلومات المالية الملائمة هي معلومات من المرجح أن تؤثر على القرارات إذا كان لديها القيمة التنبؤية، أو القيمة المؤكدة، أو كليهما؛ وتكون المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية إذا كان يمكن استخدامها كبيانات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتكون لها قيمة مؤكدة إذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة، والقيمة التنبؤية والقيمة المؤكدة للمعلومات المالية تكون مترابطة مع بعضها البعض.

والمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في غالب الأحيان تكون قيمة مؤكدة، على سبيل المثال نجد أنه يمكن استخدام البيانات على النتائج المحققة للدورة الجارية كأساس للتنبؤ بنتائج الدورة المقبلة، كما يمكن أيضا المقارنة مع تقديرات نتائج السنة الحالية أو السنوات

[1] **IBID**, P 28
[2] **IBID**, P 28

السابقة، بالتالي يمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات للمستخدم تصحيح وتحسين العمليات التي استخدمت في إجراء هذه التنبؤات.

3-2 الصورة العدالة[1]:

المعلومات المالية تعطي صورة عادلة (حقيقية) عندما تصور ظاهرة اقتصادية بطريقة شاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية، أي المعلومات المالية التي تعكس بدقة ظاهرة إقتصادية تصور جوهر المعاملات الإقتصادية، أو الحدث أو الظروف الكامنة التي لا تتطابق دائما مع شكلها القانوني، ومن أجل أن يكون عرض مثالي عادل، فإن التمثيل الإقتصادي المقدم في القوائم المالية يجب أن يمتلك ثلاثة خصائص، وهي أن تكون شاملة أو كاملة، محايدة، خالية من الأخطاء الجوهرية، التمثيل الكامل يشمل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم من أجل فهم الحقائق التي يتم تقديمها، بما في ذلك جميع التقييمات اللازمة والأوصاف والتفسيرات، أما التمثيل المحايد هو خيار بدون تحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية، ويجب ألا يكون محايدة التمثيل موجه نحو هدف زيادة احتمال أن المعلومات سوف تردُ مواتية أو غير مواتية من قبل المستخدمين، ومع ذلك فإن التمثيل العادل لا يعني التمثيل الدقيق في جميع النواحي.

[1] **IBID**, P 28

4- الخصائص النوعية الفرعية:

إن الإطار المفاهيمي الجديد يحدد أربع خصائص نوعية فرعية هي القابلية للمقارنة وقابلية التحقق وسريعة الاستجابة والقابلية للفهم وهي كالاتي:

- **القابلية للمقارنة**[1]: القابلية للمقارنة هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين سلسلتين من الظواهر الإقتصادية، الاتساق ومواصلة الطرق تشير إلى استخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية خلال نفس الفترة في الكيانات المختلفة أو من فترة إلى أخرى في كيان واحد؛ كما أن القابلية للمقارنة تهدف إلى الاتساق ومواصلة الطرق لتوفير وسيلة تيسر تحقيق هذا الهدف، وهكذا مثل قرارات المستخدمين المعنيين بالاختيار بين البدائل، على سبيل المثال، بيع أو الاحتفاظ بالاستثمار، أو الاستثمار في الكيان المصرح أو في آخر، معلومات حول الجهة المصرحة أكثر فائدة إذا كان يمكن مقارنتها.

- **قابلية التحقق**[2]: التحقق من نوعية المعلومات التي تساعد على تزويد المستخدمين مع ضمان أن المعلومات تعطي صورة عادلة أو حقيقية للظواهر الإقتصادية التي ترمي لتمثيلها وقابلية التحقق تتطلب أن مختلف المراقبين المطلعين والمستقلين يمكن أن يتوصلوا إلى توافق عام في الآراء، وإن لم تكن بالضرورة كاملة على واحد أو أكثر من النقاط التالية:

[1] **IDEM**, P 28.
[2] **IDEM**, P 28.

– تصوير المعلومات دون خطأ أو تحيز جوهري للظواهر الإقتصادية التي ترمي لتمثلها؛

– أن يتم تطبيق الطرق المحاسبية أو التقييم الملائم دون خطأ أو تحيز جوهري.

– سريعة الاستجابة[1]:

الاستجابة السريعة إلى ضرورة إتاحة المعلومات لوصولها لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على قراراتهم الخاصة بهم، وجعل زيادة سرعة الوصول لمعلومات ذات الصلة يمكن أن تزيد من قدرتها على التأثير في القرارات والافتقار إلى السرعة في الوقت المناسب ينقص المعلومات من فائدتها المحتملة وكقاعدة عامة، على أساس أقدمية المعلومات التي حتما سيجعلها أقل فائدة، بيد أن بعض المعلومات يمكن أن تظل ملائمة لفترة طويلة بعد انتهاء فترة إعدادها، لأنه مثلا بعض المستعملين قد يحتاجون إلى تحليل الاتجاهات.

– قابلية الفهم[2]: القابلية للفهم هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين من فهم المعنى وما يعزز قابلية الفهم هو عندما تكون المعلومات مصنفة، ومفهومة، وقدمت بطريقة واضحة وموجزة، ويمكن أيضا زيادة قابلية المقارنة من قابلية الفهم، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الظواهر الإقتصادية معقدة ولا يمكن فهمها بسهولة وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون استبعاد المعلومات حول هذه العناصر في القوائم المالية أن هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية هي أسهل على الفهم، بيد أن هذه القوائم ستكون غير مكتملة، ومن ثم يحتمل أن تكون مضللة وفي الواقع يتم إعداد البيانات المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معينة عن

[1] **IDEM**, P 29.
[2] **IDEM**, P 29

الأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يقومون بمراجعة وتحليل المعلومات المقدمة بعناية وفي بعض الأحيان حتى وإن تم الاطلاع جيدا على البيانات الواردة في القوائم المالية، فإنه يمكن للمستخدمين الاعتماد على مساعدة خارجية لفهم الظواهر الاقتصادية المعقدة.

5- القيود التي تحكم المعلومات المالية[1]:

في إطار احترام الخصائص الرئيسية المذكورة أعلاه، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد اعترف بأن القيود يمكن أن تواجهها، ويتمثل القيد الأول في الأهمية النسبية (المادية) التي وفقا للمؤشرات قدمتها" ورقة المناقشة" عدم تحديد من خلال التقرير عتبة محددة سلفا، ولكن يرتبط بالطبيعة، ومبلغ عنصر من المعلومات والحالة الخاصة بالكيان، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأحكام وخاصية الإغفال المقصود أو المتعمد والتظليل في العرض، أما القيد الثاني فيتمثل في التكلفة، فمجلس معايير المحاسبة المالية اعترف في البداية بأن الأرباح تعود على أولئك الذين يتحملون أقل التكاليف (المستثمرين والدائنين) ولكن في نهاية المطاف فإن الميزة التي تعطي للمعلومات جودة عالية، سوف تمتد على نطاق الإقتصاد ككل وفي تقييمهم لتقرير التكلفة والمنفعة، فإن صانعي المعايير قاموا بالتركيز على الجدوى ودرجة الدقة المكتسبة بالمقارنة مع التكاليف المتكبدة والطابع المعقد للوسائل اللازمة لتنفيذها، ذلك أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يود أن تكون الأطر المفاهيمية ملزمة رسميا لواضعي المعايير بزيادة تحليلها (التكاليف/المزايا التي تتحقق من المعلومات المطلوبة، ومع ذلك هم

[1] Laurent Lévesque, **La Normalisation Comptable Internationale : Un Cadre Conceptuel A Repenser**, Dossier, Novembre 2006, SIC N°247, P P 17 - 18. (Téléchargé Le : 28/09/2028, Http : //Www. Focusifrs.Com).

يعترفون (واضعي المعايير) في الوقت نفسه محدودية هذه الممارسة (عدم القدرة على التحديد الكمي للمزايا) وخطر خلق توقعات غير واقعية.

إذا فإن المعلومات المالية تؤدي إلى التكلفة، والمزايا المستمدة من المعلومات المالية ينبغي أن تبرر هذه التكاليف، فمن المناسب ما إذا كان يجوز التضحية بخصائص صفة واحدة أو أكثر إلى حد ما لخفض التكاليف، ويؤدي تطبيق قيد التكلفة إلى تقييم ما إذا كان من المحتمل أن مزايا المعلومات المالية تبرر تكاليف إنتاجها واستخدامها، وخلال هذا التقييم، ينبغي التساؤل عما إذا كانت واحدة أو أكثر من الخصائص النوعية يمكن التضحية بها إلى حد ما للخفض من التكاليف[1].

[1] Robert Obert, **Le Nouveau Cadre Conceptuel De L'iasb**, Op-Cit, P 30

المبحث الثاني: محتوى ملحق القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي: الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، أما الملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: مكونات القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر معلومات القوائم المالية من المعلومات التي توضح وتساعد في فهم العمليات الواردة فيها، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومات الواردة في الميزانية، وجدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة، وتعتبر من بين النماذج التي أوردها النظام المحاسبي المالي.

1-مكونات القوائم المالية:

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية، وتضبط القوائم المالية السابقة تحت مسؤولية مسيري المؤسسة وتعد في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية ويتم لزوما إظهار المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الاقفال؛
- العنوان، المقر الاجتماعي؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور[1].

1.1 الميزانية:

عرف المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) الميزانية على أنها المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطه زمنيه محدده[2]

تمكن الميزانية من وصف عناصر ذمة المؤسسة وتوزيعها وإظهارها بشكل منفصل ومرتب ضمن أبواب كما يتم إظهار العناصر المرتبطة مباشرة بتقييم وتحديد الوضعية المالية لمؤسسة المتمثلة في الأصول والخصوم بصفة منفصلة في الميزانية، حيث توزع إلى عناصر جارية وعناصر وغير جارية، وتظهر الميزانية على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر:

[1] لخضر علاي، **نظام المحاسبة المالية سير حساباتها**، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010، ص169.

[2] عطية عبد الحي مرعي، **اساسيات المحاسبة المالية من منظور المعايير الدولية**، ج1، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر، 2009 ص: 111.

في الأصول:

كما أن المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 عرفت الأصول على أنها تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية، مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول[1].

وتتمثل العناصر الأصول فيما يلي[2]:

- التثبيتات المعنوية. -الأصول المادية.
- التثبيتات العينية. -أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة.
- الاهتلاكات - الزبائن والمدينين الاخرين والأصول الاخرى المماثلة اعباء مثبتة مسبقا.
- خزينة الاموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.
- المساهمات.
- المخزونات.

إلا أن هناك تصنيفين للأصول وهما:

[1] مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 26 ماي 2008، ص:13.

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره ص 23.

- **الأصول المتداولة (الجارية)** وهي الأصول النقدية والشبه النقدية والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل البيع والاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أو الأصول المحتفظ بها والتي سيتم تداولها خلال 12 شهر الموالية[1].

أما النظام المحاسبي المالي بيّن الأصول الجارية على أنها[2]:

الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة.

أو أنها الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال 12 شهر (السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود).

- **الأصول غير المتداولة (غير الجارية):**

وتحتوي الأصول غير الجارية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطيه احتياجات أنشطة الكيان مثل الاموال العينية الثابتة أو المعنوية

[1] مصطفى عقاري، **المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية**، مجله ابحاث اقتصاديه واداريه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2007، ص17(https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38493)

[2] مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص13.

– الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المد الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الاقفال.

في الخصوم: النظام المحاسبي المالي عرّف الخصوم بأنها الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية[1].

وتتمثل عناصر الخصوم فيما يلي:

– الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

–الموردون والدائنون الاخرون؛

– خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

– المرصدات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

– خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية[2]

وتنقسم الخصوم إلى قسمين:

1- الخصوم الجارية (المتداولة): وهي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال للمؤسسة أو المستحقة خلال 12 شهرا أو تلك التي يتطلب سدادها باستخدام

[1] مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسب المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[2] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره ص: 23.

الأصول المتداولة أو تلك التي لا تملك الشركة الحق في تأجير تسديدها إلا ما بعد 12 شهر[1].

2-الخصوم غير المتداولة (الجارية): وهي الالتزامات التي لا تستطيع المنشأة تسديدها خلال دورتها التشغيلية العادية أو التي لا تستحق خلال 12 شهرا أو التي لا يتم تحملها لأغراض المتاجرة أو تلك التي قد يكون غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا[2].

2.1 **قائمة النتائج:** حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح، الكسب أو الخسارة[3].

إن معلومات الدنيا الواجب تقديمها في حساب النتائج هي: الإيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير عادية (أعباء وإيرادات)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

---

[1] مصطفى عقاري، مرجع سبق ذكره ص: 17

[2] حنان قسوم، **أثر الافصاح المحاسبي على جوده القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقيه حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة الدكتوراه كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعه فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2016، ص:87

[3] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة اصول ومبادئ المحاسبة واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2013، ص54.

ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها، وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض حساب النتائج، الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة ويترك الخيار لمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة[1].

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح يحدد محتوى ونموذج وعرض حسابات النتائج بموجب قرار من وزير المالية[2].

3.1 جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

تعرض قائمة التدفق النقدي بشكل تفصيلي الحركة النقدية وحجم التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة التي قامت بها خلال الفترة من حيث كونه تدفقا داخلا أو تدفقا خارجا.

وترجع أهمية قائمة التدفقات النقدية إلى أنها تقدم معلومات مفيدة تساعد الإدارة على معرفة مواطن القوة والضعف من حيث توليد النقدية وإدارتها، والوفاء بالتزاماتها وتمويل التوسعات.

---

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني ص ص 431 432.

[2] مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره ص 14

تعرض قائمة التدفقات النقدية[1]:

- الأثر النقدي لأنشطة المنشأة التشغيلية.
- الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الاستثمارية.
- الأثر النقدي لأنشطة المنشأة التمويلية.
- مجمل الأثر النقدي لأنشطة المنشأة الثلاث خلال الفترة.

-رصيد حساب النقدية في نهاية الفترة التأكد من أنه يساوي الرصيد الظاهر في قائمة المركز المالي.

فالطريقة المباشرة:

فالطريقة المباشرة الموصي بها تتمثل في:-

تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صافي، تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

-آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة) اهتلاكات، تغيرات الزبائن المخزونات، تغيرات الموردين ...)[2].

[1] وليد بن محمد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، دار العبيكان ،2014، مصر، ص 29

[2] مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008

4-جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـ:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يسجل تأثيرها مباشرة ضمن الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء الهامة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع ،الانخفاض، التسديد)[1].

4.1 ملحق القوائم المالية:

يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛

يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره ص 26.

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص 443.

– المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل القوائم المالية) وهذه الجداول هي :

–جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛

–جدول الإهتلاكات؛

–جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛

–جدول المؤونات؛

–جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة) ؛

–بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية[1].

2–شروط إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

– تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في القوائم المالية إلى ألف وحدة.

[1] مرسوم تنفيذيّ رقم 08–156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره ص ص: 27 43.

– توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن: كل فصل من فصول الميزانية، حساب النتائج وجدول سيولات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

– يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وإذا حدث عقب تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة لأحد القوائم المالية ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا. وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق[1].

[1] مرسوم تنفيذيّ رقم 08–156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره ص: 23.

المطلب الثاني: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

لقد سن النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات والطرق لمسك المحاسبة التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية التي تسمح لها بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية والتي سنتطرق لها في هذا المطلب.

تعريف الملحق: يشتمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة:

– مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير كل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها.

– بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول القوائم المالية ولاسيما:

* في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية.

* في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاحتيازات ما لا يقل عن 20 % من رأس المال.

* في مجال تقييم الأرصدة؛

*في مجال تقييم ومتابعة المخزونات؛

*في مجال تقييم الأصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية؛

*في مجال تقييم الأرصدة.

*في مجال تقييم ومتابعة المخزونات

* في مجال تقييم الأصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.

– الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

– تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

– التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية.

– تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضوع التنفيذ: تبرير هذه التغييرات التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة طريقة الإدراج في المحاسبة.

– بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية:

طبيعتها وتأثيرها في حسابات السنة المالية وطريقة الإدراج في الحسابات وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة حساب نموذج[1].

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

يشتمل الملحق على مكملات الإعلام الآتية المتعلقة بالنتيجة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة[1]:

– بيان الأصل المثبت مبينا بالنسبة إلى كل باب: للمخزونات والمدخولات والتحويلات من فصل إلى فصل.

–بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة والمخصصات والاستئنافات التي تمت خلال السنة المالية.

– ذكر ما يتعلق بالالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري: طبيعة الممتلكات والمعالجة المحاسبية الاستحقاق والمبالغ.

– توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة غير محدّدة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية.

– بيان المؤونات مع ذكر الطبيعة البحتة لكل مؤونة وتطورها.

في حالة احتساب القيم المعاد تقييمها :

* التغير خلال السنة المالية وتقسيم الفارق الناتج عن إعادة التقييم.

* الإشارة إلى حصة رأس المال المناسبة لإلحاق فارق إعادة التقييم في الحساب.

[1] قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39 40.

* ذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة إلى التثبيتات المعاد تقييمها وذلك بإبراز مكملات القيمة والاهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها.

– مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج التثبيتات والمخزونات من السلع التي صنعتها المؤسسة .

– بيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات (مع تمييز العناصر التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد والتي يتراوح أجل استحقاقها بين عام واحد وخمسة أعوام والتي يفوق خمس سنوات).

– طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

– القيام فيما يخص كل فصل من فصول العناصر القابلة للاستهلاك من الأصول المتداولة (مخزونات، سندات التوظيف، أدوات مالية مشتقة)، ببيان الفرق عندما يكون هذا الفرق ذا مبلغ هام بين:

– تقييمها حسب الطريقة المتبعة من جهة.

– تقييمها على أساس سعرها الأخير في السوق المعروف عند إقفال الحسابات من جهة أخرى.

– تقديم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة ومبلغها وتطوراتها أو الإهتلاكات والمعالجة المحاسبية بما يأتي:

* الأموال التجارية أو شهرة المحل(goodwill) ؛

* فوارق التحويل إلى العملة الوطنية للعناصر الرقمية بالعملات الأجنبية؛

* المنتوجات المطلوب تحصيلها والأعباء المطلوب دفعها بمقتضى السنة المالية؛

* المنتوجات والأعباء القابلة للانتساب إلى سنة مالية أخرى (الأعباء والمنتوجات المثبتة مسبقا) .

*العناصر غير العادية؛

* الديون والحسابات الدائنة والضرائب المؤجلة؛

* المؤونات للإلتزام بالمعاش والتعويضات المماثلة؛

* حصص النتيجة عن عمليات تمت بصورة مشتركة.

– تقسيم رقم الأعمال:

* حسب فئات الأنشطة؛

* حسب الأسواق الجغرافية .

– طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال.

– وصف المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي تتطلب بفعل أهميتها أو طبيعتها القيام بإبرازها لشرح نجاعة الكيان بالنسبة إلى الفترة مثل:

* تكلفة إعادة الهيكلة؛

* خسارة القيمة الاستثنائية للمخزونات.

* التخلي جزئيا عن النشاط.

* التنازل عن التثبيتات.

* تسوية النزاعات.

المبحث الثالث: الاعتراف وقياس العناصر التي تُبنى منها القوائم المالية

يعتبر القياس والاعتراف المحاسبي لعناصر أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية، حيث يتم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجتها.

المطلب الأول: الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية

1- تعريف الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية

الاعتراف هو عملية الادراج أو التسجيل في الميزانية أو في حساب النتائج للبند (أصل، خصم، أموال خاصة، ايرادات واعباء)[1].

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRSادروس وتطبيقات محلولة، دار الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012،، ص.44

الاعتراف هو عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية أو لحدث إقتصادي ما، وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر، وتتمثل معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية بما يلي[1]:

-**احتمال المنافع الإقتصادية المستقبلية:** للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة بالبند من أولويات الشركة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد البيانات المالية، فمثلا عند ما يكون من المحتمل تحصيل الذمم المدينة فمن المبرر الاعتراف كأصل (بغياب أي دليل مخالف) لكن عند وجود عدد كبير من الذمم المدينة فهناك احتمال عدم تحصيل بعضها، وبالتالي الاعتراف بمصرف يمثل النقص في المنافع الاقتصادية.

- **موثوقية القياس:** إن للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها لموثوقية (دعوى قضائية)، وعند تحديد ما إذا كان البند يقي بهذه المعايير وعليه يصبح جديرا الاعتراف به في البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البند الذي يحقق الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب الإفصاح عنه.

[1] حسين يوسف قاضي وسمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية والدولية الجزء الأول عرض البيانات المالية**، دار الثقافة للشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص 85

2-قواعد الاعتراف وقياس العناصر القوائم المالية

الاعتراف بالأصل: يتم تسجيل الأصول في الميزانية عندما:

- يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المؤسسة.

- يمكن قياسها قيمته بمصدقية.

وعليه لا تعترف المؤسسة بالنفقات كأصول إذا كان من غير المحتمل أن ينجم عنها تدفقات نقدية مستقبلية وبالرغم من إمكانية تقدير قيمتها بموثوقية وبدلا عن هذا يتم الاعتراف بها كأعباء في حساب النتائج.

الاعتراف بالخصوم: يتم تسجيل الخصوم في الميزانية عندما:

- يكون من المحتمل خروج موارد متمثلة في منافع اقتصادية ناتجة عن التخلص من التزام حالي.

- يمكن قياس قيمة الالتزام بمصداقية[1].

قواعد الاعتراف بالالتزام[2] : يتم الاعتراف بالالتزام عندما يكون من المحتمل أن ينجم عن تسديد التزام حتى من التدفق خارجي للمنافع الاقتصادية، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص86.

يمكن قياسه بموثوقية، ولا يتم الاعتراف بالالتزامات الناجحة عن عقود لم يتم تنفيذها مثل طلب بضاعة لم تورد أو تستلم بعد .

قواعد الاعتراف بالإيرادات (دخل) :يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في الالتزام ويمكن قياسها بموثوقية.

قواعد الاعتراف بالمصاريف: يتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، يعود إلى نقص في أصل أو زيادة التزام ويمكن قياسه بموثوقية، ويتم الاعتراف بالمصاريف على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكدرة والإيرادات المكتسبة (مقابلة المصاريف بالإرادات)، وبالنتيجة فان الاعتراف هو عملية إدراج البند ضمن الميزانية أو قائمة الدخل الذي يحقق تعريف العنصر ويلبي معايير الاعتراف[1].

2.2. قياس عناصر القوائم المالية:

يوضح الجدول رقم(2-3) التالي **عناصر القوائم المالية**

النوع	التعريف
التكلفة التاريخية:	حسب هذا الأساس تُسجل الأصول بالقيمة المدفوعة (أو بعبارة أخرى بمبلغ الخزينة أو أشبه الخزينة المدفوعة) أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها، وتقيم الخصوم بمبلغ (أو الخزينة أو أشباه الخزينة) الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها.

[1] حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص87.

التقييم بالتكلفة الحالية	تُقيم الأصول وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الواجب الدفع للحصول على الأصل أو أصل مشابه له حالي، وتقيم الخصوم وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) غير المحدث الضروري لتغطية الالتزام حاليا.
التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:	تقييم الأصل ويسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي يمكن قبضه إذا أريد بيعه حاليا ويسجل الخصم بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي ينتظر دفعه، دون تحديث وفي ظروف عادية للتخلص منه.
التقييم بالقيمة الحالية:	تُقيم الأصول وتسجل بالقيمة الحالية (المحينة) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتُقيم الخصوم وتسجل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن خروجها سيتم لتسديد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

المصدر: لخضر علاوي: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات محلولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض

تعتبر دراسة القوائم المالية الأساسية الأربعة العناصر التي تتكون منها كل قائمة ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة إلى اخرى وذلك على النحو التالي[1]:

– صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة حقوق الملكية.

– رصيد رأس المال أخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق المليكة سوف يظهر كأحد بنود الميزانية.

– رصيد النقدية أخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن اصول الميزانية.

1–قائمة الدخل والتدفقات النقدية:

قائمة الدخل تظهر مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وبذلك فهي بمنزلة قياس وتقويم للأداء الاقتصادي لمنشأة خلال تلك الفترة غير أنها تظهر في توقيت تدفق التدفقات النقدية، والا تظهر أثر العمليات على مدى سيولة المنشأة أو مقدرتها على سداد التزاماتها، وفي حين أن قائمة التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المنشأة وبمقدرتها على سداد التزاماتها فإنها تفتقد

[1] محمد كمال ابو عجوة وطارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص: 70.

القدرة على قياس الربحية، لذا يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل، كما أن قائمة التدفقات النقدية وخصوصا الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا تعد بديلا لرقم صافي الربح.

ومع ذلك تبقى الحقيقة المهمة وهي أن أرقام التدفقات النقدية أقل تعرضا لتشويه والتحريف من أرقام قائمة الدخل، حيث تتميز بدرجة أكبر من الموضوعية طالما أنها تأخذ في الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة[1].

2-العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية

يتمثل الغرض الرئيسي في قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي.

[1] وابل بن علي الوابل، **المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى ارباح الاستحقاق**، الادارة العامة، معهد الادارة العامة، رياض، المجلد 36، العدد 2، أوت 1996، ص236.

شكل(2-2) يبين العلاقات بين القوائم المالية

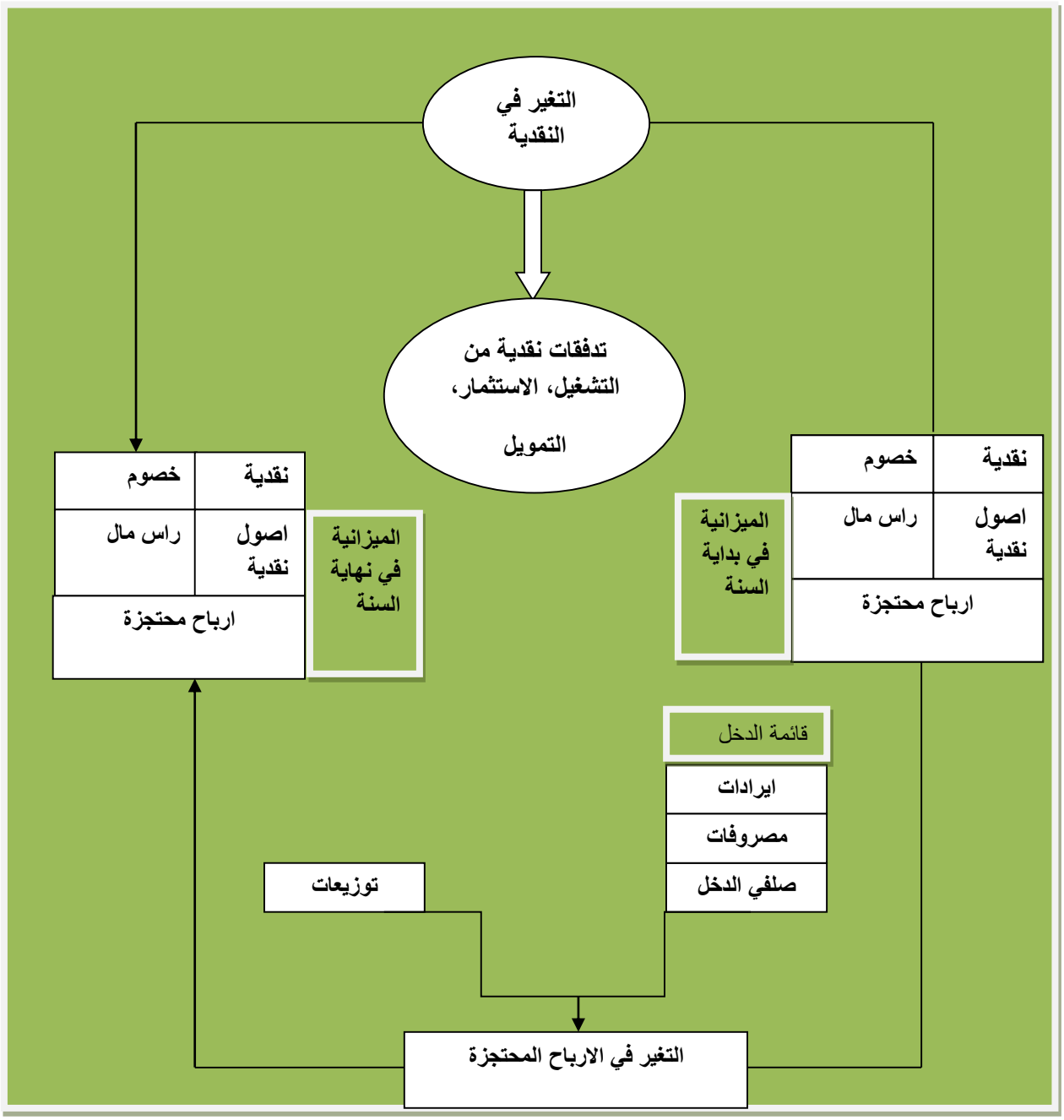

المصدر: محمد كمال ابو عجوة وطارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص: 74

المطلب الثالث: قيود القياس المحاسبي وأثره على القوائم المالية

إن للمحاسبة والمحاسبين وظيفتان مهمتان هما وظيفة القياس ووظيفة الإفصاح، وتعد الوظيفة الأولى المهمة والأساسية والتي تتوقف عليها الوظيفة الثانية وعليها تكون محل اعتماد أو موضع ثقة من يستخدمون المعلومات المحاسبية،

كما يجب أن يوجه القياس في المحاسبة إلى تقديم معلومات ملائمة للمستخدمين معينين ومع ذلك تفرض البيانات المتاحة والخصائص البيئية المعينة قيودا على دقة المقاييس ومدى الثقة فيها.

تحدث قيود القياس المحاسبي بسبب طبيعة البيئة أو نقص ادوات القياس المحاسبي الكافية ويحدث ذلك عن عدم القدرة على إعداد مقاييس موثوقة بها تستخدم لقياس الخصائص المعينة التي يظن بأنها ملائمة ويرجع إلى نقص أساليب القياس الموثوقة وعدم القدرة على إيجاد إجراءات قياس كافية لوصف الخصائص التي يتم قياسها[1].

إن وظيفة القياس المحاسبي تخضع لقيود أو محددات لا يمكن لها تجاوزها، لذلك فان القوائم المالية التي تصدرها الشركات وتمثل نتيجة النشاط المركز المالي بعد انتهاء الفترة المالية، ويعتقد معظم الناس بان مثل هذه التقارير تعكس الواقع والحقيقة، الا ان ذلك ليس بقريب منه كونها تخضع لمثل هذه المحددات وهي كالاتي:

[1] طلال حجاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن،2018، ص 49.

1-أثر عدم التأكد[1]:

إن عدم التأكد واحدة من القيود التي تؤثر في جودة عملية القياس المحاسبي ونتيجتها كونها تتعلق بأحداث إقتصادية مستقبلية ومن هنا تكون هذه المعلومات غير موثوقة كونها غير مؤكدة.

انعدام تأكد مرتبط بأحداث محتملة تهم الشركة ستحصل في المستقبل وسيتم قياس قيمة هذه الاحداث المستقبلية بطريقة تفتقر إلى الموضوعية فلو قام اثنان بقياس نفس الاحداث لا توصل إلى نتائج مختلفة إن عدم التأكد كمفهوم مرافق للزمن المقبل أي يرتبط دائما بالفترة أو الفترات القادمة من حياة الشركة وهذا المفهوم يرتبط بالقياس المحاسب ويشير إلى أن عدم التأكد في المحاسبة يتمثل في الاتي[2]:

2-أثر استمرارية الشركة وتخصيص المصروفات للفترة القادمة:

بما أن أي شركة تقوم على فرضية الاستمرار في مزاولة النشاط إلى أمد غير محدود فإن ما يرتبط مع هذه الفرضية هو أن يقوم المحاسب بتخصيص المصروفات في السنة الحالية لتعكس توقعات الأطراف ذات المصلحة فيها للفترات القادمة أو بعبارة أخرى أن قسماً مهما من مصروفات السنة الحالية قد خصص لها من سنه أو سنوات سابقة أو تم إقرارها في فترة ماضية، وعليه لا تمثل هذه المصروفات حقيقة السنة الحالية التي حملت بها مثال على

[1] نفس المرجع السابق، ص: 50

[2] طلال حجاوي وسالم الزوبعي مرجع سبق ذكره ص 51.

ذلك أن معظم مصاريف الاهتلاك للأصول غير المتداولة يتم إقرارها لاحقا، نصيبها الثابت الذي تم إقراره مسبقا وينعكس ذلك على نتيجة الاعمال السنة ربح أو خسارة، فتكون هذه المصاريف هي حقيقة أي لا تمثل حقيقة المصروفات السنة التي حملت بها وعليه فإن رقم الربح الخسارة الناتج عن عمليه مقابلة الايرادات مع المصروفات يكون رقما غير دقيق.

3-أثر التعبير عن الثروة بمقادير نقدية مستقبلية غير مؤكدة:

تطبيقا لمفهوم عدم التأكد فان الثروة الأصول غير متداولة التي تظهر في قائمه المركز المالي كالمقادير نقدية حددت مسبقا في سنة الحصول على هذه الأصول وليس في السنة الحالية موضوع العرض وعليه فان تهديد المسبق كمقادير نقديه للأصول غير متداولة لا يمثل حقيقة قيم الأصول غير متداولة المعروضة بل تبتعد هذه القيم عن الواقع الفعلي ولا تعبر عنه ذلك التعبير الصادق كما ينبغي ومعه الاخذ بالقيمة العادلة فان الفجوة قد تقلصت كثيرا وان اسلوب القياس الذي يستند اليه إلى الكلفة التاريخية يواجه انتقادات.

4-أثر الموضوعية وقابلية التحقق[1]:

إن الموضوعية احدى الصفات الأصلية للقياس المحاسبي، وتكون المعلومات المقاسة موثوقة إذا اتصفت الموضوعية وهنالك اختلاف في وجهات نظر المحاسبين حول مفهوم الموضوعية القياس الموضوعي هو القياس الذي لا يعتمد على شخصية القائم بعملية القياس،

[1] مغدوري شهرزاد ودراوسي مسعود، **دراسة أثر القيود القياس المحاسبي في جودة القوائم المالية**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص:4
الرابط(https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/6/1/118555)

أي عندما يكون باب الاجتهاد مفتوحا فإن حكم الشخص له حيز في العمل المحاسبي، وهذا ما يحصل فعلا أو ما تسمح به البدائل المحاسبية وما تسمح به مرونة النظام المالي المحاسبي، بحيث تصبح الموضوعية محل شك على اعتبار الانسان احيان يغلب مصلحته الشخصية دون أن يشعر. فإذا افترضنا أن النظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الحيادية والموضوعية وأن أسباب التحيز في القياس المحاسبي هو القائم بعمليه القياس لكونه يستخدم نظام القياس بشكل خاطئ أو مبالغ فيه نتيجة ضعف الخبرة أو الخطأ في تطبيق كما في اختيار طريقة اهتلاك الموجودات غير المتداولة أو المبالغة في تقدير عمرها الإنتاجي أو تقدير قيمة النفايات، ويبدو من ذلك أن الخطورة تكمن في دليل الاثبات الذي يقع عليه الاختيار فقد يكون فعلا قابل للتحقق منه إلا أن اختيار الدليل وتفضيليه على غيره من الأدلة البديلة قد يكون في حد ذاته عمل غير موضوعي، فمثلا ما هو الأساس الذي يستند عليه لتفضيل إتمام مرحلة البيع على إتمام مرحلة الإنتاج كأساس لقياس إيرادات الفترة المحاسبية. لذلك فالقدرة على التحقق من دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس ولا صحة النتائج التي يتم التوصل اليها.

5-أثر حدود الوحدة النقدية[1]:

إن وحدة القياس المحاسبة هي النقد الدينار مثلا وكما هو معلوم هناك قيمة للدينار قيمة اسمية أي قيمة الإصدار وقيمة حقيقية أي قيمة أي كمية السلع والخدمات بوحدة النقد وبسبب عدم تساوي هاتين القيمتين على الدوام يعكس وحدات القياس الأخرى التي يستخدمها باقي المهنيين كالمتر والكيلوجرام ....الخ فإن لها قيمة واحدة هي قيمتة الاسمية المثبت على وحدة القياس ولا توجد غيرها ولأن القياس المحاسبي قياس بالقيمة الحقيقية في تاريخ حدوث عناصر القوائم المالية فإن تغيير هذه القيم لاحقا بمرور الوقت يؤدي إلى أن القياس المحاسبي ونتيجته ستكون بلا شك معرضة لعدم الدقة لاختلاف قيم اليوم مع قيام الأمس، ومن جهة أخرى فإن التجميع الذي يقوم به المحاسب بقيام عناصر القوائم المالية المتباينة يجعل هذا التجميع بدنانير مختلفة القيم وتجميع عبارة عن جمع اصناف مختلفة من الفواكة في سلة واحد.

6-أثر الحيطة والحذر (التحفظ)[2]:

يرى مجلس معايير المحاسبة المالية أن الحيطة والحذر "بمعنى التعقل في المحاسبة المالية عند إعداد القوائم المالية لكون أن النشاطات الإقتصادية محاطة بعنصر عدم التأكد. أي ما يرمي إليه المجلس هو بذل العناية في الاستخدام هذا القيد، ويعترف بالإيراد عند توفر دليل الموضوع ولا يوجد ما يبرر الاعتراف بالخسائر قبل أن يتوفر دليل على حدوثها وأن

[1] طلال حجاوي وسالم الزوبعي مرجع سبق ذكره ص: 52.

[2] مغدوري شهرزاد ودراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره ص: 5.

تكون القوائم المالية تمثل فعلا حقيقة ما حصل في أرض الواقع، بمعنى آخر أن مبدأ الحيطة والحذر يمثل القاعدة الأكثر أهمية في المحاسبة، إذ أن مجلس معايير المحاسبة المالية لا يميل إلى تطبيق التحفظ بشكل متطلب خصوصا إذا كان التخفيض معتمدا على صافي الموجودات أو الدخل، ولكن الذي يحصل أن استخدام هذا النوع من التحفظ أصبح جزء من مبادئ المقبولة قبولا عاما، وبذلك تظهر أثره على نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة فتكون غير معبرة بصدق وعدالة وينعكس سلبا على قرارات المستخدم للقوائم المالية سواءً بالتخطيط أو في إتخاذ القرارات الاستثمارية أو تمويلية، لقد تعرض معتقد الحيطة والحذر من قبل المحاسبين وتأثيراته على القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية إلى انتقادات عديدة وهي كالاتي:

- **عدم الثبات (عدم الاستقامة)[1]:** إذا تم تخفيض قيمة الموجود عن قصد فإن ذلك سيؤدي إلى المغالاة في الدخل عندما يستخدم الموجود أو يباع، بمعنى المبلغ الذي يخفض به الدخل في سنة معينة من خلال تطبيق الكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل مقارنة مع استخدام الكلفة فهو في الحقيقة يضاف إلى الدخل في الفترة اللاحقة، فإذا ما كان التحفظ مبنيا على تفضيل تخفيض الدخل قصدا فإن هذا غير متسق على دخل الفترة المستقبلية.

- **التقلب[2]:** إن المدى الذي يأخذه التحفظ في القوائم المالية مسألة تعتمد على سياسة المؤسسة، فقد يكون كبيرا وصغيرا فعلى سبيل المثال قد يتم أو لا يتم تسجيل الخسائر المتوقعة

[1] نفس المرجع السابق ص: 5
[2] نفس المرجع السابق ص: 5

لأن التوقعات يمكن أن تعدل باستمرار، وأن الخسائر الناجمة عن الدعاوى القضائية يمكن أن تلغى من خلال تحليل أكثر تفاؤلا إذا ما مالت المؤسسة باتجاه تحليل من هذا النوع.

– **الاخفاء (الحجب)**[1]: بالرغم مما هو معروف بأن الطرق المحاسبية مختلفة إلا أن من الصعب على المستثمرين أن يحددوا مقدار التخفيض في قيم الموجودات، فالمعتقد الحيطة والحذر يضع المستثمر العادي في موقف سيئ ويمنح موقفا مواتيا من هو داخل المؤسسة.

– **تناقض المبادئ**[2]: يعرف بانه متى ما تضارب مبدأ الحيطة والحذر مع مبدأ محاسبي فإن معتقد الحيطة والحذر هو الذي يهيمن.

– **التحيز**[3]: يؤدي معتقد الحيطة والحذر إلى تحيز منظم في القوائم المالية وليس تقويم حقيقي، ولهذا السبب فقد أشهر مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن التحفظ يميل إلى تضارب مع خصائص نوعية مهمة مثل التمثيل الصادق والحيادية وإمكانية المقارنة، ووجود التحيز ربما يخدم حاجات مجموعة واحدة من مستخدمي القوائم المالية ولا يمكن أن يفترض على أنه يساعد مصالح الآخرين أو حتى يترك مصالح الآخرين بدون ضرر، وبالتالي أصبح مبدأ الحيطة والحذر نمط فكري مترسخ جدا في المحاسبة الحالية بحيث أصبح موقفا أو حالة فعلية للمحاسبين أكثر مما هو ببساطة يستخدم لمواجهة عدم التأكد، فمن المفروض أن يتم استخدام الحيطة والحذر عندما تكون هنالك شكوك جدية.

[1] نفس المرجع السابق ص: 5
[2] نفس المرجع السابق ص: 5
[3] نفس المرجع السابق ص: 5

المبحث الرابع: الإطار النظري لتحليل المالي للقوائم المالية

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية وهو ما يمكن تحقيقه. ولقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محللي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك عن أداء المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول تغيرات الأوضاع المالية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال هذه العقود لا سيما في ضوء اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات متعددة الجنسيات، بحيث أصبح التحليل المالي للقوائم المالية أحد الأنشطة المهمة للإدارة المالية للمؤسسة، بحيث نجد أن علاقة تطوير التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية تكمن في حقيقة أنها تتعلق بأحد أهم أدوات التخطيط المالي لديها والتي يستفيد منها العديد من الأطراف.

1-مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو حالية لمؤسسة ما إلى الأرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها[1].

وعُرف أيضا أنه: عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من إتخاذ قرارتهم الاقتصادية، أو دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه العلاقة في الفترة التالية[2].

أو هو معالجة منظمة للبيانات المالية للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ولتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، كما تضمنت هذه التعريفات أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة

[1] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2012، ص 91.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح مطارنة، **تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان الأردن، طبعة 02 ،2009، ص 72.

وفهمها لأجل إتخاذ قرارات مستقبلية، كما أن التحليل المالي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها[1].

2- **أهداف تحليل القوائم المالية:** يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي[2] :

- معرفة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها[3].
- تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى الربحية، وسبل تطويرها من أجل تحقيق الأهداف.
- بيان الجدوى الاستثمارية في المؤسسة .
- التعرف على الأداء الإداري للأقسام المختلفة ومدى التزامها بالخطط الموضوعية.

[1] حسين خليل ومحمود شحادة، **التحليل المالي المتقدم**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر، ص: 3

[2] نعيم نمر داوود مرجع سبق ذكره ص: 11.

[3] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 72

3-مجالات التحليل المالي[1]:

يمكن استخدام التحليل المالي في مجلات عدة يمكن الإبراز أهمها فيما يأتي:

• تحليل الوضع والأداء المالي للشركة بشكل عام، حيث تقوم مجالس الإدارات الشركات، وكذلك المحللون الماليون لجهات التمويل أو الصناديق الاستثمار بتقييم مدى كفاءة إدارة الشركة ووضعها المالي وقدرتها على سداد التزاماتها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وهذا إضافة إلى عوامل أخرى مثل قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية غير المتوقعة، وكذلك قدرتها على استخدام الموارد المالية المتاحة لتحقيق أفضل عائد ممكن خلال فترة زمنية معينة وقدرتها على النمو.

• تحليل الوضع الائتماني للشركة، حيث تقوم جهات التمويل (المتمثلة عادة في البنوك) بتحليل مديونية الشركة المقترضة، لمعرفة الأخطار التي قد تواجهها عند الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخها المستحقة.

• تحليل الوضع الاستثماري للشركة، وعادة يقوم به المستثمرون (سواء الحاليين أو المستقبليين) للشركة؛ لتحديد المركز المالي الحقيقي للشركة المراد الاستثمار فيها، وذلك من خلال التركيز على تحليل معدل العائد على الاستثمار وتقييم الأسهم والسندات الخاصة بالشركة.

[1] وليد بن محمد الشابي، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 635.

• تحليل أوضاع الشركات المندمجة أو المستحوذ عليها، ويقصد بالاندماج عملية دمج أو انضمام شركة بأخرى وتكوين شركة جديدة، أما الاستحواذ فيعني قيام شركة بشراء كل أو جزء من شركة أخرى. ويتم استخدام هذا التحليل لمعرفة قيمة الشركة الحقيقية إضافة إلى التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي.

3- نقاط الضعف والقوة في التحليل المالي[1]:

برغم كل ما يقدمه تحليل المالي من فوائد جمة على صعيد تقييم المنشآت واتخاذ القرارات فإنه لابد من الإشارة إلى وجود بعض أوجه القصور ونقاط الضعف فيه تجعل من الضرورة بإمكان أخذها بالاعتبار من قبل المحلل المالي أهمها:

- نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة:

إن كون المحلل المالي شخصا من خارج المنشأة فان ذلك يعني أنه يعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية المنشورة فقط، أما البيانات الأخرى غير المنشورة والهامة بالنسبة للتحليل المالي، فإنه لا يمكنه الحصول عليها واستخدامها مما يضعف نتائج تحليلية وعلى العكس من ذلك عندما يكون المحلل من داخل المنشأة فإنه سيحصل على معلومات تفصيلية بالإضافة للقوائم المالية المنشورة كما يمكنه الحصول على معلومات غير المالية والبيانات الكمية سيجعل بما لا يدع مجالا للشك المحلل المالي يحصل على نتائج أكثر دقة مما سيحصل عليه في حال كان من خارج المنشأة.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 81-82

- نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المستخدمة:

تعد القوائم المالية مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي بل هي المصدر الرئيسي له وتتكون هذه القوائم من ثلاث قوائم رئيسية وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة المركز التدفق النقدي، أما الجوانب الضعف فتاتي بشكل أساسي من قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، حيث تعد هذه القوائم طبقا للمبادئ والفروض المحاسبية التي وبالرغم من اتفاق جموع المحاسبين عليها إلا هناك الكثير من التحفظات ونقاط الضعف فيها مما أثر وبشكل مباشر على محتويات قائمتي الدخل والمركز المالي.

- نقاط ضعف ناشئة عن الأداء أو الاسلوب المستخدم في التحليل:

تعددت أدوات وأساليب التحليل التي يستخدمها المحلل لإنجاز عمله وتحليله، وقد تنشأ نقاط الضعف من خلال التحليل العمودي نقاط ضعف، كما الحال في النسب المالية، لذا يجب على المحلل المالي عند استخدام أي من هذه الأدوات الاخذ بالاعتبار نقاط الضعف فيه.

المطلب الثاني: منهجية وأساليب تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

يعد تحليل القوائم المالية الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك البيانات لأغراض استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها، سواء كانت للائتمان أو الاستثمار أو لأغراض أخرى من وجهة نظر إدارة المشروع عند تقييم الأداء مقارنة المشاريع الأخرى وفي ظل الظروف الاقتصاد السائد.

توجد العديد من الأساليب الشائعة الاستخدام في مجال تحليل محتوى البيانات القوائم المالية، تختلف هذه الأساليب فيما بينها، الاختلافات في درجة التحليل المطلوبة وكذلك الاختلافات في مجالات استخدام النتائج، هنا يمكننا تلخيص الطرق فيما يلي أساسيات تحليل محتوى البيانات القوائم المالية:

1-التحليل الأفقي:

ويستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على استنتاجات تستند إلى حالات استثنائية أو غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية (التوازنات المالية) والنسب، التي تمثل دعما من أجل تحليل وتقييم[1]:

-المخاطر الرئيسية؛

-التغييرات في الهيكل المالي؛

[1] Audrey Bouteley, Louise Wiart, **Le Diagnostic Financier, Fiche Pratique De Gestion**, UNIOPSS, France, Avril 2008, PP 2-4

– فعالية للمؤسسة.

إن التحليل الشامل يسمح بإعطاء صورة عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى توقعات التطور مستقبلا، وفي الأخير يمكن لنفس الوضع المالي أن يؤدي إلى استنتاجات مختلفة تماما، إذ يعتمد التحليل المالي بشكل كبير على وجهة نظر المحللين.

2 –التحليل الرأسي[1]:

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، في حين يتم نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة وهكذا يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية

[1] بهلول نور الدين ومحرز نور الدين، **التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22و 23 ماي 2012، ص ص: 14–15

بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

3 -التحليل المالي للنسب:

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في القوائم الماليةمرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

يتضح من التعريف النسب المالية أن مفهوم النسبية هي الأساس في دراسة قيم الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إطفاء المعنى والدلالة لها لتعكس أداء الشركة.

تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيامها النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح في التقارير المحاسبية التي هي الأخرى غنية بالأحداث ذات القيمة الإقتصادية التي تعزز منطقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي من جانب وتساهم في تحسين قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة وبشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج تحليل النسب المالي اي بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية[1].

إن مصطلح نسبة يشير إلى النسبة بين كتلتين، وأن القلق من التوازن المالي يتم معالجته بالفعل من خلال مفهوم رأس المال العامل، والنسب التي تعكس مستويات الملائمة المالية ومديونية المؤسسة، بالإضافة إلى مفاهيم سرعة دوران بنود الأصول والخصوم التي تشير في

1 عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن،2007، ص: 83.

الوقت نفسه إلى نسب التناوب، ونسب ما يسمى النتيجة والربحية ذات الصلة بالأرباح (في أشكال مختلفة) على التوالي في المبيعات وما يتصل البنود الأخرى من الميزانية، وكل هذه النسب تحسب عادة على أساس ميزانية الذمة باستثناء نسب التناوب التي تستند إلى القيم الخام للميزانية الوظيفية[1].

ومن عيوب استخدام النسب المالية:

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل:

- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية.
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية.
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة للأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة.
- إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل.
- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات.
- تعبر قائمة المركز المالي على الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة.

[1] F. Engel, F. Kletz, **Cours De Comptabilité Générale**, Ecole Des Mines De Paris, Mars 2005, P 74.

هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية لشركات مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية[1].

ومن المحددات استخدام النسب المالي[2]:

* تضفي الأسس والمبادئ والفروض التي تعد بموجبها البيانات المحاسبية ما يعرف بسمة التحكيمية على الارقام الظاهرة في تلك البيانات وهذا ما يفقد النسب المالية التي تشتق من تلك البيانات الخاصة الموضوعية؛

* تشتق النسب المالية من بيانات محاسبية يعبر الكثير عنها عن أداء المنظمة في لحظة معينة لذا يصبح من الصعب الركون على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية؛

* إن اعتماد النسب المالية في قياسها على الأرقام الإجمالية جل نتائجها مظللة في كثير من الأحيان؛

* إن اختلاف المعالجة المحاسبية لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منظمة لأخرى يؤثر سلبا على صحة نسب المالية واستخدامها في عملية المقارنة.

4-تحليل السيولة: تحليل السيولة يسمح لنا بإدارة السيولة من خلال قدرة المؤسسة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، ويمكن تحديدها من

[1] أنور عبد الخالق صديق، **الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الاعمال**، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض،1987 ص:169.

[2] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص:253.

خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة راس المال والأرباح[1].

نسب السيولة هي نسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزامات منها، رأس المال العامل، نسبة التداول، نسبة التداول السريعة، نسبة النقدية[2].

- تحليل الربحية[3]:

يعتبر قياس ربحية الشركة من المجالات الرئيسية في تحليل المالي في الربحية من المؤشرات الهامة لضمان بقاء الشركة واستمرارها في المستقبل وضمان عائد مقبول لحملة الأسهم، وإذا كان مؤشر الربحية في وضع جيد ومستقر هذا يدل على قوة إقتصادية ويساعد الشركة في المحافظة على علاقات إيجابية مع الزبائن والموردين، كما أن الربحية التاريخية من العناصر الهامة في تحديد التوقعات والتوجهات المستقبلية للشركة.

أو هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا نجد أن جهداً كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر منها العائد على حقوق الملكية،

---

[1] Audrey Bouteley, Louise Wiart, **Op-Cit**, Pp 2-4.

[2] وليد الحيالي وعلي خلف عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص:65.

[3] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية، مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان، دمشق سوريا،2017، ص :158.

العائد على الأصول، العائد على المال المستثمر، اجمالي الربح الى المبيعات، العائد على المبيعات[1]. والذي يتعلق بالدراسة هو معدل العائد على الأصول الثابتة:

بالنسبة لمعدل عائد الأصول (نسب مؤشر الربحية):

- **معدل العائد على الأصول ROA (Return On Assets)** وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة). يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث (كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى، معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون، ربما تبادر إلى ذهنك أن بعض الأنشطة تحتاج أصولا أكبر من غيرها، هذا صحيح ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين شركتين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك، ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس الشركة عاما بعد عام أو أن نقارنه بالشركات المماثلة من حيث طبيعة النشاط[2].

وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشاة، كلما كان أداء المنشاة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة[3].

---

[1] Jet M.Peyard, J.D.Avenel, **Analyse Financière**, Vuibert, 9ème Edition, 2006, P 215

[2] محمد عبدالله شاهين محمد، **تحليل وتقييم محافظ الاوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص166.

[3] وليد الحيالي وعلي خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن،2015، ص: 79.

العائد على اجمالي الأصول= (صافي الربح بعد الضريبة*100/متوسط اجمالي الأصول).

4- **تحليل النشاط:** قيس نسب النشاط كيفية استخدام المنشأة لمواردها بفعالية وكفاءة ولذلك فان تلك النسب تتضمن المقارنة بين المبيعات المنشئة وبعض عناصر الأصول[1].

تستخدم هذه النسب تحليل النشاط لتقييم مدى نجاح إدارة المنشاة في اداره الموجودات والمطلوبات اي انها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة المنشاة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الامثل لهذه الموجودات[2].

ويتضمن نسب النشاط كل ما يأتي ماعدا[3]:

- **عائد الاحتفاظ بالأسهم.**
- **معدل دوران المخزون.**
- **معدل دوران المدينين.**

- **معدل دوران الأصول الثابتة FAT:** تحدد نسبة دوران الأصول الثابتة مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة، كما هو متوقع تكون نسبة التمويل الحقيقية الناتجة

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **محافظ الأوراق المالية إدارة –تحليل –تقييم**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017 ص:125.

[2] محمد كمال عفاته، **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2018، ص: 98.

[3] وليد محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص :651 .

عن إعادة التقييم هذه مفيدة للغاية عندما يكون لدى الشركة الكثير من الأصول الثابتة: العقارات، والمعدات، وما إلى ذلك.

حيث يعبر ارتفاع معدل الدوران للأصول الثابتة عن كفاءة الإدارة في استخدام واستغلال الأصول الثابتة مما قد يعني ضرورة زيادة الاستثمار فيها وانخفاض هذا المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة، وهو ما يترتب عنه ضرورة التوصية بعدم شراء أصول رأسمالية إضافية[1].

معدل دوران الأصول الثابتة =صافي المبيعات/ متوسط الأصول الثابتة.

5- نسب الرفع المالي[2]:

تساعد النسب الرفع المالي على تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين من حيث درجة عتماد على مصادر التمويل سواء كانت مصادر داخليه أم مصادر خارجية وتساعد هذه النسب على قياس قدرة المنشأة على الاستمرار فترات طويلة نسبيا ونظام الرافع المالية يعني أن شركة بمعدل فائدة أقل من المكاسب التي تستطيع تحقيقها بهذا المال المقترض، إضافة إلى أن نسب الرفع المالي تستخدم لوصف نسب المديونية ومن خلال هذه النسب تستطيع معرفة بعض النسب المهمة التي توضح مساهمة الديون في تمويل أصول الشركة

[1] حامد نور الدين، مريم عمارة، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص178.

[2] وليد بن محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ومن هذه النسب نسبة الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة إلى حقوق المساهمين ونسبة التغطية الفوائد.

المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لفهم وتفسير محتوى القوائم المالية

تشكل البيانات القوائم المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالانضباط الاقتصادي، لذلك من الضروري مراجعة طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى فائدتها والدور الذي تلعبه في الإدارة المالية لتحليل.

1-الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعتبر الميزانية المحاسبية وحسابات النتائج مخرجات النظام المحاسبة المالية، أهم البيانات المالية ولكن نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة، ولذلك كان لابد من خضوعها في تلك البيانات لتحليل بهدف الوقوف على حقيقه الوضع المالي للمؤسسة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها، ويعد التحليل المالي أداة فعالة في هذا المجال هو يساعد في تقييم الأداء وفي التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على اخفاء الظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة[1].

[1] رائد محمد عبد ربه، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص: 127.

- **احتياجات المعلومات المالية حسب مستخدميها:** توفر المعلومات المستمدة من المحاسبة وفهمها أفضل لوظائف وواجبات المنظمة من العمليات مثل: (التحليل المالي والتشخيص الكامل وخطة العمل والتقييم) وهذا ما يجعل المحاسبة طريقة لـ[1]:

* تقديم معلومات حول تقييم المؤسسة؛

* مراقبة استخدام الأموال الصادرة المقدمة من قبل المساهمين أو المصرفيين؛

* تحسين تسيير المؤسسة من قبل فحص النتائج المترتبة خلال الدورة المالية؛

* التحليل المالي والتشخيص الشامل لأداء المؤسسة.

* وضع التوقعات المالية.

ومن المؤكد أن الأرقام والمحاسبة غير كافية للمراقبين الخارجيين (البنوك، الموردون...) ليتم لنا معرفة كل شيء عن المؤسسة، ولتعرف على نحو أفضل سيكون من الضروري إجراء مقابلة مع المدير وزيارة مقر المؤسسة، وفي أخير يمكن أن نقدم الجدول التالي الذي يوضح المستخدمين الأساسين لحسابات المؤسسة وهم حسب الجدول رقم **(2-4)**

الجدول رقم(2-4) المستخدمين الأساسيين لحسابات المؤسسة

مستخدمو المعلومات المالية لحسابات المؤسسة	
طبيعة المعلومات المالية	المستخدمين
حساب الهامش التجاري	مسيري المؤسسة

[1] Claude-Annie Duplat, **Analyser Et Maîtriser La Situation Financière De Son Entreprise**, Librairie Vuibert, France, Septembre 2004, 02/10/2021- P 11.
Https://Docplayer.Fr/3481386-Analyser-Et-Maitriser-La-Situation-Financiere-De-Son-Entreprise.

تقسيم رقم الأعمال حسب النتائج، حسب المنطقة الجغرافية، حسب العملاء.	مسيري المؤسسة
تقسيم العملاء وفقا لنموذج التسديد.	مسيري المؤسسة
حساب عتبة الربحية	مسيري المؤسسة الشركاء المحتملين
التحليل والتنبؤ المالي	مسيري المؤسسة المصارف والمستثمرين المساهمين الموردون والعملاء الشركاء المحتملين
الوثائق الجبائية	الخزينة العمومية مسيري المؤسسة المساهمين المصرفيين إقليم المحكمة التجارية

Source : Claude-Annie Duplat, Analyser Et Maîtriser La Situation Financière De Son Entreprise, Librairie Vuibert, France, Septembre 2004, P 12.

– **التحليل المالي من وجهة نظر إدارة المؤسسة:** تستفيد من التحاليل المالي في المجالات التالية:

* مدام نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛

* مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛

* معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛

* تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج؛

* التنبؤ بالمستقبل؛

* المساعدة بالرقابة المالية.

– **التحليل المالي من وجهة نظر الدائنون:** تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على سداد في المدى الطويل والقصير ودرجة الربحية المؤسسة.

– **التحليل المالي من وجهة نظر المستثمرون:** يستفيدوا من التحليل المالي من معرفة القوة الإدارية للمؤسسة ونصيب جملة الاسهم في المؤسسة من الارباح وسياستها في توزيع الارباح ومدى استقرار الارباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة.

– **التحليل المالي من وجهة نظر بيوت الخبرة المالية:** تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي[1].

2–وضائف المحلل المالي:

وظائف المحلل المالي: المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما:

– **الوظيفة الفنية:** لقد تبين أن التحليل المالي هو علم له قواعد وأسس ومعايير أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

* كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.

[1] محمد عبد الله شاهين محمد مرجع سبق ذكره ص ص: 17–18

* تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.

* مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

– **الوظيفة التفسيرية:** وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته بوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي:

* الشكل القانوني للمنشاة؛

* مركز المنشاة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له؛

* ادارة المنشاة؛

* مركز المنشاة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له؛

* خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشأة؛

* طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل على المنشاة في ظلها؛

* طبيعة السوق الذي تعمل به؛

* الموقع الجغرافي الذي توجد به المنشاة.

3–منهجية التحليل المالي: هي الطرق والاساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي القوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية

تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عمليه التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي[1]:

-الهدف من عملية التحليل المالي[2]:

تحليل الهدف عن عمليه التحليل المالي يتحدث الهدف في عملية تحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشاة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من البنك التجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

-الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي[3]: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية على عدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية المعدة عن سنة مالية واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على البيانات التي تساعد المحلل للحكم على أداء العميل.

[1] العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001ص155.

[2] رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره 59.

[3] العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 155

4-نوعية المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه[1]:

أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية والتي تظهر كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

- أسلوب وأداة التحليل المناسبة:

هناك العديد من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل منها على سبيل المثال لا الحصر نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

-استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب[2]:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية في عملية التحليل المالي تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة التي يجب الإجابة عليها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة.

---

[1] رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سبق ذكره ص ص: 59 60.

[2] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 160.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي القوائم المالية ومحتواها وفق البيئة المحاسبية الجزائرية، ويمكن القول بأن القوائم المالية هي قيمة المؤسسة وفق فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

نرى أن القوائم المالية ماهي إلا حصيلة سنوية تبنى عليها تقارير مالية موجهة إلى مستخدميها سواءً كانوا خارجيين أو داخليين لاتخاذ قرارات سليمة عن طريق اختيار الأدوات التحليلية المناسبة التي تؤدي إلى تفسيرات معقولة، كما تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها.

كما تطرقنا إلى الاعتراف وقياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية أي إدراج التأثيرات المالية العملية ما أو لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف، وذلك من خلال المعيارين احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية وموثوقية القياس.

من خلال الفصل القادم سوف نحاول الوقوف على تشخيص تطبيق إعادة التقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية من جهة وأثراه على القوائم المالية لهذه المؤسسات من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دراسات تطبيقية لتأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

تمهيد:

يكمن تأثير إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية من خلال الميزانية والمتمثل في الجانب الأصول وذلك من خلال خيار المعالجة المحاسبية بالقيمة المعاد تقييمها دون المقيدة بالتكلفة التاريخية والذي يؤثر بدوره على المؤشرات المالية بخصوص (معدل العائد الأصول أو معدل دوران الأصول الثابتة)، وكما يؤثر على صافي النتيجة قبل الضريبة والمتمثل في جدول حسابات النتائج وعلى جدول تغير الأموال الخاصة وهذا كله راجع لقرار المؤسسة، وبالنظر إلى واقع الحال تم مسح على مستوى مؤسسات جزائرية، وقع الاختيار على المؤسسات هي: سونلغاز، مجمع صيدال الجزائر، والشركة العربية للإجارة.

ومن أجل الوقوف على واقع تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر سوف نقسم الدراسة التطبيقية إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية.
- المبحث الثاني: أثر إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

المبحث الأول: تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية

تعتبر هذه المؤسسات (سونلغاز، مجمع صيدال، شركة العربية للإجارة) التي تنشط في إطار البيئة المحاسبية الجزائرية من المؤسسات الرائدة في الجزائر وقد وقع الاختيار على هذا المؤسسات للأسباب عدة منها؛ لكونها صاحبت إعادة تقييم التثبيتات، توفر على المعلومات المتمثلة في القوائم المالية سداسية وسنوية مفصّلة، حيث طبقت النظام المحاسبي الوطني(PCN) في إعداد قوائمها المالية، وكذلك مع وجود توفر قوائم التثبيتات (Fiche Invest) وتقارير محافظي الحسابات حول إعادة تقييم التثبيتات.

المطلب الأول: منهجية دراسة حالة

في هذا المطلب سوف نتناول التعريف بمجتمع الدراسة والذي هو باعتباره جزء من البيئة المحاسبية الجزائرية، كما سوف نحدد متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تغير الأموال الخاصة ومصادر البيانات والفرضيات التي تم الاعتماد عليها.

1-تعريف بمجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث مؤسسات كبرى في الجزائر مسعّرة في البورصة، وقد تم اختيارها لعدة اعتبارات أهمها توفر القوائم المالية وقائمة التثبيتات التي تحتاجها الدراسة، إضافة إلى كون هذه المؤسسات تحتل مساحة معتبرة في البورصة للفترة الممتدة 2002-2009.

2-متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

يعتبر تحديد متغيرات الدراسة وكيفية جمع البيانات من أهم عناصر البحث العلمي، وفي هذا الفرع سوف نوضح ما يلي:

2-1 تحديد متغيرات الدراسة:

من خلال فرضيات الدراسة يمكننا تحديد متغيرات دراسة آثار تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، حيث أن هذا الأثر يكون على مستوى الميزانية، على جدول تغير الأموال الخاصة، وجدول حسابات النتائج، وعلى هذا الأساس تتمثل متغيرات الدراسة في إعادة تقييم التثبيتات كمتغير مستقل، الميزانية وجدول حسابات النتائج على جدول تغير الأموال الخاصة، كما أن المتغير الضابط المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 والذي ميز عن غيره من المراسيم والذي جاء بمتغيرات جديدة نذكر منها:

- الأصول الثابتة العينية القابلة للاهتلاك والغير القابلة للاهتلاك؛
- معفى من الضريبة ويحول إلى الحسابين (فائض إعادة تقييم أصول المادية القابلة للاهتلاك، فائض إعادة تقييم أصول غير القابلة للاهتلاك).
- رفع رأس مال المؤسسة إجراء إجباري.

والشكل الآتي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (3-1): متغيرات الدراسة

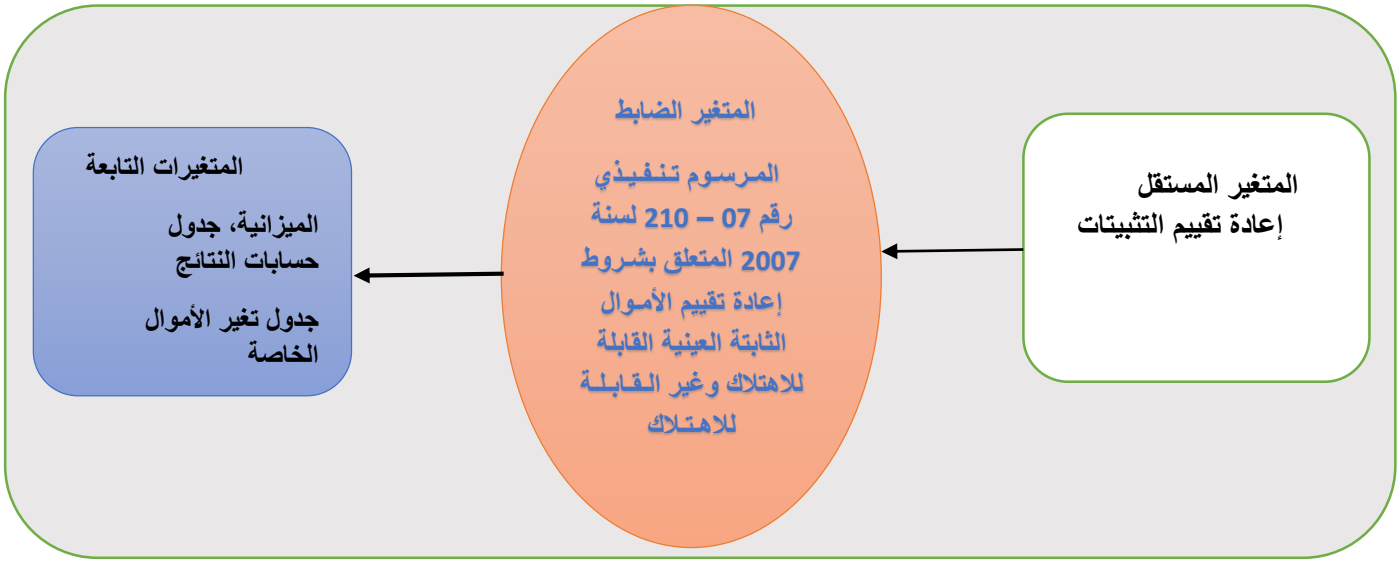

المصدر: من إعداد الطالب

2-2 مصادر بيانات الدراسة: تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على القوائم المالية السداسية والسنوية لمؤسسات الثلاث التي هي محل الدراسة، وذلك للسنوات من 2002 م إلى 2009 م للحصول على 38 عينة، وتم تحديد هذه السنوات بالذات أولا توفر المعلومة، وثانيا من أجل توفير بيانات تخص خمسة سنوات قبل المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك ، والذي دخل حيز التطبيق مع بداية عام 2007 م، ثلاث سنوات بعد التطبيق، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد في جمع البيانات تقارير محافظي الحسابات المنشورة وغير المنشورة في وقائمة التثبيتات.

ومن أجل الوقوف على تأثير تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر واختبار الفرضيات نذكر:

1- H1 يوجد تأثير سلبي على صحة النسب المالية لاختيار المؤسسة إعادة تقييم تثبيتاتها دون الاعتماد على التكلفة التاريخية.

2- H0: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على نتيجة قبل الضريبة (جدول حسابات النتائج).

3- Ho : لا يوجد أثر معنوي ذو دلاله إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة.

4- H0: لا يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على نتيجة قبل الضريبة (جدول حسابات النتائج) قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.

5- H0 قد لا يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم على جدول تغير الأموال الخاصة قبل وبعد قبل وبعد صدور المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري.

المطلب الثاني: المؤسسات الجزائرية صاحبت إعادة تقييم التثبيتات محل الدراسة

في هذا المطلب سوف نتناول التعريف بالمجتمع الدراسة، من خلال النشأة ونشاطها ورأسمالها ووظائفها في الفترة الممتدة 2002-2009، وسرد المعلومات المالية المتعلقة بإعادة التقييم، وهذا من أجل إعطاء صورة واضحة عن المؤسسات محل الدراسة.

1- التعريف بمؤسسة سونلغاز(SONELGAZ):

نشأتها: تم في سنة 1947إنشاء المؤسسة العمومية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة(EGA) ، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز، وتضم E.G.A المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه (SAE) الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ثم وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946[1].

وهي عبارة عن شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها إنتاج ونقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

إن مؤسسة سونلغاز هو المتعامل الوحيد في الجزائر ميدانها التموين بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، مساهمتها في تجسيد السياسة الوطنية للطاقة من خلال البرامج المهمة الخاصة بالربط بالطاقة الكهربائية وتلك الخاصة بالربط بقنوات الغاز ونشاطها الأساسي هو:

[1] https://ar.wikipedia.org/, Date De Consultation 13/08/2021

إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ونقل الغاز وتوزيعه حيث بلغ عدد عملاء الغاز 5 628 267 أما عملاء الكهرباء فقد بلغ 9 605 685[1].

2-التعريف بمؤسسة مجمع صيدال (GROUP SAIDAL):

يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الرائدة في صناعة الأدوية الجنيسة في الجزائر هو أول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية الجنيسة في الجزائر، تأسس المجمع في عام 1982 لتلبية حاجة إقامة صناعة صيدلانية محلية قادرة على توفير الأدوية للمواطنين، حاليا صيدال منظمة على شكل مجمع صناعي متخصص في تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، تعتبر صيدال شركة ذات أسهم برأسمال 2.500.000.000 دينار جزائري تم إدراج رأسمالها في البورصة سنة 1999، 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20 % المتبقية ملك للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

أما أهم الوظائف لمجمع الصناعي صيدال فتتمثل في:

- البحث والتطوير الذي تتمثل مهمته في توفير الدعم التكنولوجي لوحدات الإنتاج بتطوير أدوية جنيسة جديدة قبل الشروع في تصنيعها.
- الإنتاج من خلال تطوير منشآت الصناعية وإجراء أنشطة الإنتاجية بالامتثال الصارم بالممارسات التصنيعية الجيدة.

[1] https://www.sonelgaz.dz/en/home , **Date De Consultation 15/08/2021**.

- التكافؤ الحيوي وإدخال نشاط جديد من خلال إنشاء أول مركز في الجزائر متخصص في دراسات التكافؤ الحيوي يحتوي هذا الهيكل الجديد على عيادة ومختبرات تضم جميع المرافق والمعدات اللازمة لإجراء دراسات التكافؤ الحيوي، وفقًا للمتطلبات التنظيمية الحالية سيكون هذا المركز قادرًا على تقديم الخدمات لجميع المتعاملين في القطاع.
- التسويق تكون شبكة توزيع المجمع من ثلاثة (03) مراكز جهوية تقع في البليدة وباتنة ووهران لضمان توزيع منتجاتها على حوالي 130 تاجر للجملة الذين يقومون بدورهم بتسويق منتجات صيدال في جميع أنحاء التراب الوطني[1].

3- التعريف بالشركة العربية للإجارة (ARAB LEASING CORPORATION):

هي مؤسسة برأسمال قدره 5.000.155.216.00 دينار جزائري وهي أول شركة تأجير يتم تأسيسها في الجزائر، سبب وجودها هو المشاركة في حركة التنمية للوكلاء الاقتصاديين الجزائريين من خلال تزويدهم بأدوات تمويل جديدة بسيطة ومتكيفة مع متطلباتهم.

تم إنشاء الشركة العربية للإجارة ALC في أكتوبر 2001، من قبل المؤسسات المساهمة التالية:

- **الجدول رقم (3-1): يوضح نسب المساهمة في رأس المال لشركة العربية للإجارة (ALC)** [2]:

المؤسسات المساهمة	CNEP/Banque	Capitaux privés	Banque ABC Alegria	T.A.I.C
نسبة المساهمة	%27	%7	%41	%25

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على موقع المؤسسة: https://arableasing-dz.com

[1] https://www.saidalgroup.dz **Date De Consultation 21/08/2021.**
[2] https://arableasing-dz.com , **Date De Consultation 22/08/2021.**

أما أهم وظائف الشركة العربية للإجارة (ALC) فتتمثل في:

- معدات التأجير: يغطي تأجير المعدات تمويل معدات الإنتاج لمختلف قطاعات الاقتصاد.
- تأجير العقارات: يغطي التأجير العقاري تمويل المباني المهنية.
- التأجير الطبي ALC medical هو منتج تأجير مخصص لمتخصصي الرعاية الصحية.
- تأجير الأشغال العامة: يغطي تأجير الأشغال العمومية وتمويل المنتجات المخصصة للأشغال العمومية وشركات البناء.
- تأجير النقل: يغطي تأجير وسائل النقل تمويل المنتجات المخصصة لنقل الأشخاص والبضائع.
- تأجير السيارات: يغطي تأجير السيارات تمويل سيارات الركاب والمركبات التجارية الخفيفة والشاحنات الصغيرة.

المطلب الثالث: آثار اختلاف المعالجة المحاسبية سواء بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة المعاد تقييمها على المؤشرات المالية:

إن قرار المؤسسة لخيار إعادة تقييم التثبيتات واختيار طريقة التسجيل المحاسبي سواءً بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة الحقيقية له أثر كبير في قراءة الميزانية تبين من خلال إعداد المؤشرات المالية للمؤسسات محل الدراسة منها المتعلقة بالتثبيتات سواءً كان التحليل المالي للربحية المتمثل في معدل العائد على الأصول أو التحليل المالي لنسب تتمثل في معدل

دوران الأصول الثابتة وهذا من أجل قراءة سليمة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات صائبة.

1-المؤشرات المالية لمؤسسة سونلغاز

من خلال الميزانية يمكننا رصد بعض المؤشرات حول اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم من خلال الشكل يوضح تطور اجمالي التثبيتات لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة من 2002 إلى 2009.

الشكل رقم (3-2) مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز

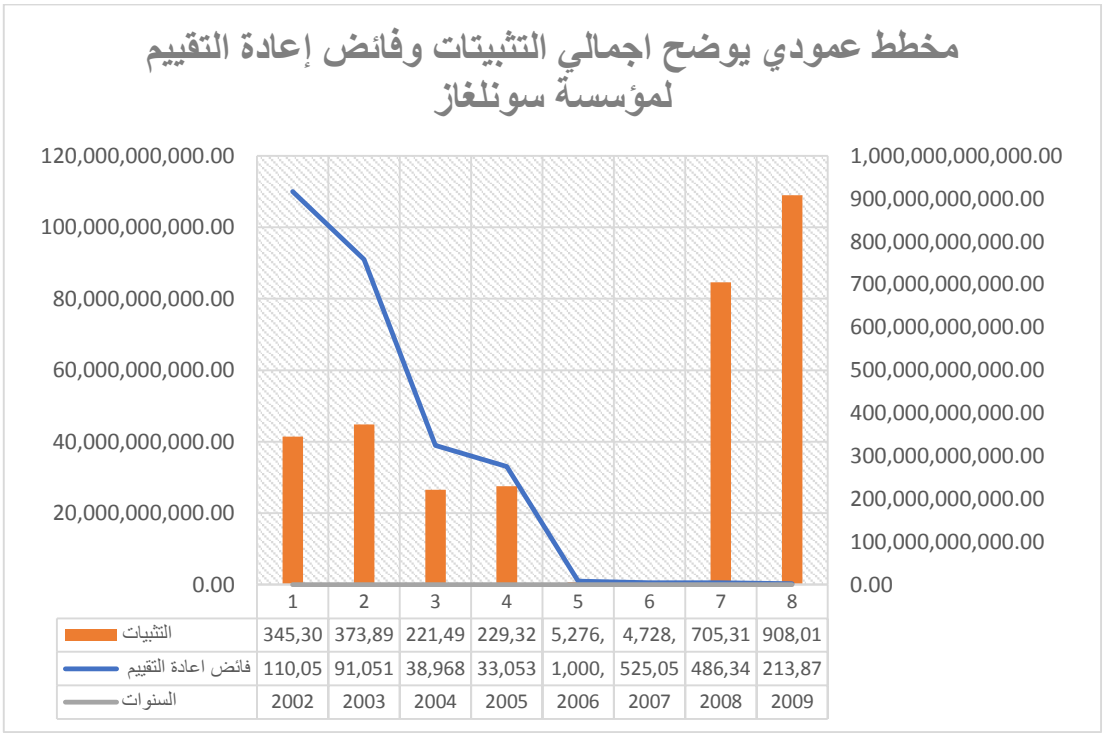

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2002-2009).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤسسة سونلغاز بدأت تنخفض حجم أصولها بشكل عام من خلال سنة 2002 إلى 2007 وهذا يدل على تذبذب قيم التثبيتات تزامنا مع تراجع

قيمة فائض إعادة التقييم، لترتفع قيمة الأصول في سنتي 2008.2009 ارتفاع كبير وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة ضاعفت من قيمة ممتلكاتها.

2.1 معدل عائد الأصول قبل وبعد إعادة التقييم التثبيتات لمؤسسة سونلغاز:

- **الجدول رقم (3-2): معدل عائد الأصول بإعادة التقييم التثبيتات لمؤسسة سونلغاز:**

السنوات	نتيجة قبل الضريبة بعد التقييم	التثبيتات بعد التقييم	معدل عائد الأصول
2002	12,101,189,828.40	345,304,410,044.91	0.00%
2003	22,892,422,535.99	373,895,609,896.41	6.37%
2004	180,518,071.76	221,496,756,312.64	0.06%
2005	2,202,374,661.07	229,323,478,197.55	0.98%
2006	22,412,355.57	5,276,589,202.81	0.02%
2007	864,686,550.50	4,728,557,113.77	17.28%
2008	1,715,458,104.58	705,313,083,431.03	0.48%
2009	3,787,648,640.79	908,018,511,322.00	0.47%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

- **الجدول رقم (3-3): معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية لمؤسسة سونلغاز:**

السنوات	نتيجة قبل الضريبة قبل إعادة تقييم	التثبيتات بالتكلفة التاريخية	معدل عائد الأصول
2002	13,201,733,808.53	235,250,012,031.87	0.00%
2003	23,802,932,981.79	282,844,565,316.91	9.19%
2004	370,203,361.25	202,528,227,363.79	0.15%
2005	2,532,906,701.35	196,270,274,169.35	1.27%
2006	32,414,203.28	4,276,404,432.07	0.03%
2007	869,937,055.08	4,203,506,655.62	20.52%
2008	1,720,321,538.84	704,826,740,004.86	0.49%
2009	3,789,787,353.61	907,804,640,039.78	0.47%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

بناءً على الجداول أعلاه تحت رقم (3-2) (3-3) اللذان يوضحان التثبيتات قبل وبعد إعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات 2002-2009 وتأثر النتيجة قبل الضريبة قبل التقييم بمجرد إعادة تقييم تثبيتاتها وهذا ناتج عن زيادة أو نقصان في قيمة الاهتلاكات والمؤونات.

الشكل رقم(3-3) مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة تقييم التثبيتات لمؤسسة سونلغاز.

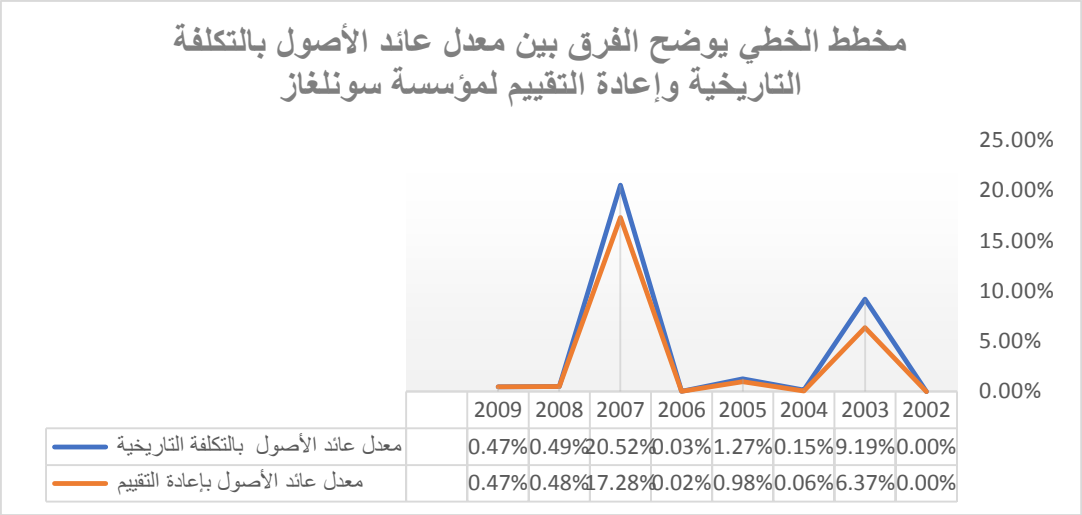

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية	0.47%	0.49%	20.52%	0.03%	1.27%	0.15%	9.19%	0.00%
معدل عائد الأصول بإعادة التقييم	0.47%	0.48%	17.28%	0.02%	0.98%	0.06%	6.37%	0.00%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية

بناءً على الشكل أعلاه مخطط الخطي لفرق بين معدلي معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم، تبين وجود فرق واضح من خلال الشكل بحيث أن معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية يعطي نتائج مضللة، وهذا من اجل معرفة كيفية استخدام إجمالي الأصول بتوليد أرباحا للشركة بالقيمة الحقيقية، وهذا تبين خلال السنوات التالية 2003.2005.2007.

3-1 التحليل المالي لنسب النشاط من خلال الأداء التشغيلي (معدل دوران الأصول الثابتة FAT لشركة سونلغاز):

تستخدم نسبة دوران الأصول الثابتة الصيغة التالية: استنادًا إلى الأرقام التي توفرها الميزانية وجدول الحسابات النتائج لشركة سونلغاز وتحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة سواء بإعادة التقييم أو التكلفة التاريخية للشركة والجدول يوضح:

- **الجدول رقم (3-4): فرق بين معدل دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز:**

السنوات لشركة سونلغاز	معدل دوران الأصول الثابتة وفق إعادة التقييم	معدل دوران الأصول الثابتة وفق التكلفة التاريخية	الفرق بين معدلي
2002	0.62 د.ج.	0.47 د.ج.	0.15 د.ج.
2003	0.35 د.ج.	0.31 د.ج.	0.04 د.ج.
2004	0.39 د.ج.	0.34 د.ج.	0.05 د.ج.
2005	0.58 د.ج.	0.44 د.ج.	0.14 د.ج.
2006	0.13 د.ج.	0.15 د.ج.	-0.02 د.ج.
2007	1.67 د.ج.	1.32 د.ج.	0.35 د.ج.
2008	0.50 د.ج.	0.25 د.ج.	0.25 د.ج.
2009	0.27 د.ج.	0.17 د.ج.	0.10 د.ج.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

بناءً على الجدول أعلاه لفرق بين معدلي معدل دوران الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم، تبين وجود فرق واضح من خلال الجدول بحيث أن معدل دوران الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية يعطي نتائج مضللة وهذا من أجل معرفة مدى كفاءة الشركة في تحقيق المبيعات من أصولها الثابتة الحالية بالقيمة الحقيقية، الذي يوضح كيفية استثمار واحد دينار

جزائري في الأصول الثابتة الملموسة التي تولد ما يقارب (0.62 دج) بالنسبة للأصول المقيّمة أما بالتكلفة التاريخية يولد (0.47 دج) لفرق قيمته (0.15 دج) لسنة 2002 لصافي المبيعات الحقيقية وهذا من أجل معرفة المقدار الحقيقي لكيفية استخدام الأصول بشكل جيدا، أما بالنسبة لسنة 2006 انخفض الفارق بين التثبيتات بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لقيمة (0.02 دج) وهذا ناتج على أن المؤسسة أصولها الثابتة بإعادة التقييم قريبة جدا من التكلفة التاريخية، أما السنتين الأخيرتين (2008-2009) الفارق كان مرتفع إلى حدا كبير بإعادة تقييم التثبيتات وتبقى القيمة المولدة بإعادة التقييم تعطي نتائج حقيقية على التكلفة التاريخية.

2- المؤشرات المالية لمؤسسة مجمع صيدال:

من خلال الميزانية يمكننا رصد بعض المؤشرات حول إجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم من خلال الشكل يوضح تطور اجمالي التثبيتات لمؤسسة مجمع صيدال خلال الفترة من 2002 إلى 2009.

الشكل رقم(3-4) مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم لمؤسسة صيدال

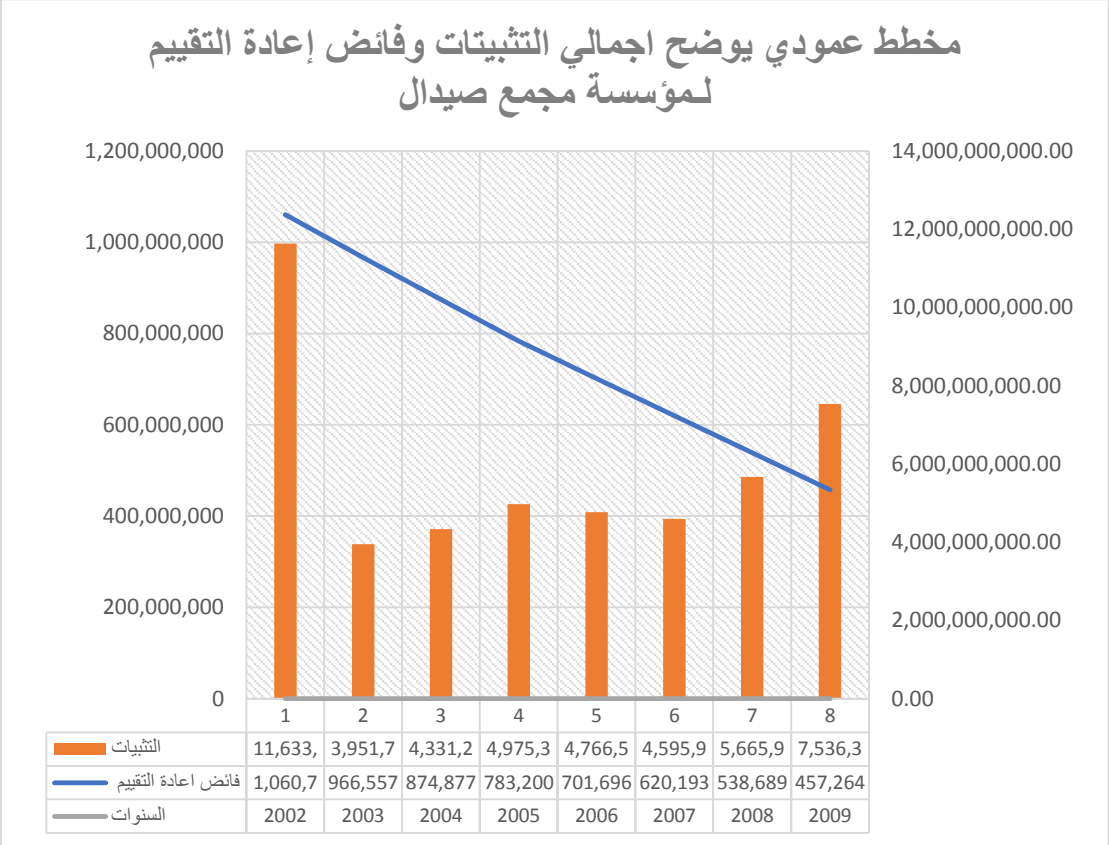

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2002-2009).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤسسة مجمع صيدال بدأت تنخفض حجم أصولها بشكل كبير من سنة 2002 إلى 2004 ومما يعني أن التراجع في قيمة التثبيتات المعاد تقييمها

بالمستوى الأول لا يتعلق بتراجع نشاطها تزامنا مع تراجع قيمة فائض إعادة التقييم، لترتفع قيمة الأصول في سنتي 2009.2005، وبالتالي يمكن القول إن المؤسسة زادت من قيمة ممتلكاتها.

2-1 معدل عائد الأصول قبل وبعد إعادة تقييم التثبيتات لمؤسسة مجمع صيدال (نسب مؤشر الربحية):

- **الجدول رقم (3-5): معدل عائد الأصول بإعادة تقييم التثبيتات لمؤسسة مجمع صيدال:**

السنوات	نتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم	الأصول بعد التقييم	معدل عائد الأصول
2002	610,877,704.26	11,633,239,070.34	0.00%
2003	1,166,343,751.54	3,951,726,038.78	14.97%
2004	1,532,464,903.14	4,331,210,771.34	37.00%
2005	1,227,600,463.78	4,975,363,657.80	26.38%
2006	1,399,677,394.99	4,766,522,945.07	28.74%
2007	1,524,602,379.91	4,595,924,031.19	32.57%
2008	1,807,606,809.58	5,665,952,523.98	35.23%
2009	3,517,199,838.00	7,536,352,675.00	53.28%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

- **الجدول رقم (3-6): معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية لمؤسسة مجمع صيدال:**

السنوات	نتيجة قبل الضريبة بالتكلفة التاريخية	الاصول بالتكلفة التاريخية	معدل عائد الأصول
2002	621,485,666.65	10,572,442,831.11	0.00%
2003	1,176,009,322.61	2,985,168,931.60	17.35%
2004	1,541,213,674.76	3,456,333,609.53	47.85%
2005	1,235,432,470.29	4,192,163,006.64	32.31%
2006	1,406,694,364.03	4,064,826,041.45	34.07%
2007	1,530,804,311.47	3,975,730,874.92	38.08%
2008	1,812,993,703.67	5,127,263,115.07	39.83%
2009	3,521,772,483.05	7,079,088,170.00	57.70%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009

بناءً على الجداول أعلاه تحت رقم(3-5) (4-6) اللذان يوضحان التثبيتات قبل وبعد إعادة التقييم لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات 2002-2009 وتأثر النتيجة قبل الضريبة وقبل التقييم بمجرد إعادة تقييم تثبيتاتها وهذا ناتج عن زيادة أو نقصان في قيمة الاهتلاكات والمؤونات.

الشكل رقم(3-5) مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة مجمع صيدال.

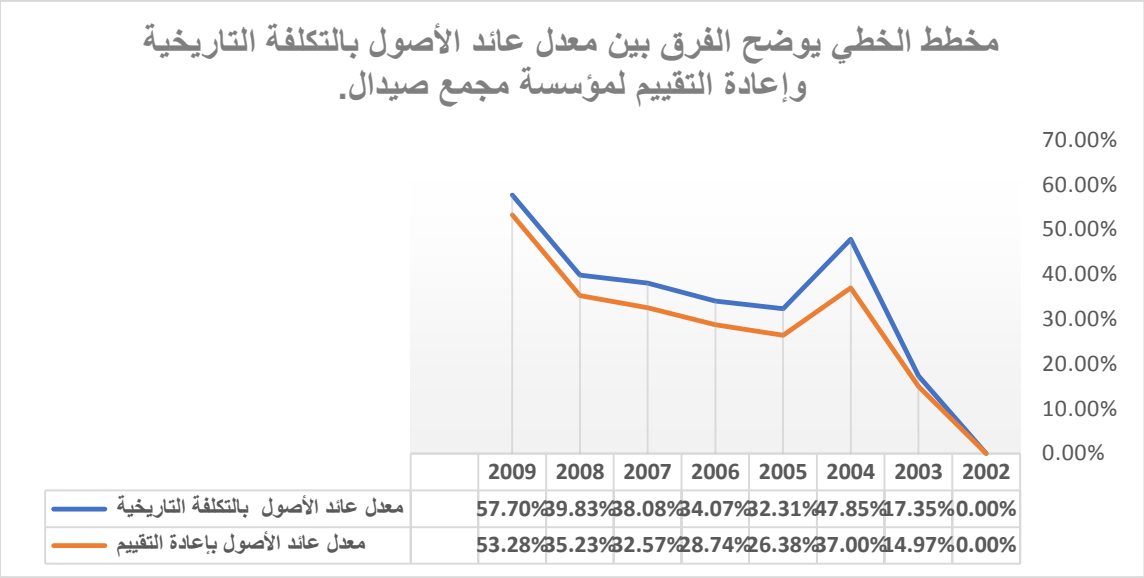

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية

بناءً على الشكل أعلاه مخطط الخطي لفرق بين معدلي معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم تبين وجود فرق واضح من خلال الشكل بحيث أن معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية يعطي نتائج مضللة، وهذا من أجل معرفة كيفية استخدام اجمالي الأصول بتوليد أرباحا لشركة بالقيمة الحقيقية وهذا تبين خلال السنوات التالية من 2003 الى 2009.

2-2 التحليل المالي للنسب النشاط من خلال الأداء التشغيلي (معدل دوران الأصول الثابتة FAT لمؤسسة صيدال): تستخدم نسبة دوران الأصول الثابتة الصيغة التالية: إستنادًا إلى الأرقام التي توفرها الميزانية وجدول حسابات النتائج لشركة صيدال تحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة سواءً بإعادة التقييم أو التكلفة التاريخية للشركة والجدول يوضح:

الجدول رقم (3-7): فرق بين معدل عائد دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لمؤسسة مجمع صيدال:

السنوات لشركة صيدال	معدل دوران الأصول الثابتة وفق إعادة التقييم	معدل دوران الأصول الثابتة وفق التكلفة التاريخية	االفرق بين معدلي
2002	0.72 د.ج.	0.68 د.ج.	0.04 د.ج.
2003	1.57 د.ج.	1.48 د.ج.	0.09 د.ج.
2004	3.00 د.ج.	2.51 د.ج.	0.49 د.ج.
2005	2.94 د.ج.	2.31 د.ج.	0.63 د.ج.
2006	2.97 د.ج.	2.34 د.ج.	0.62 د.ج.
2007	3.38 د.ج.	2.63 د.ج.	0.75 د.ج.
2008	2.53 د.ج.	1.82 د.ج.	0.70 د.ج.
2009	2.59 د.ج.	1.77 د.ج.	0.82 د.ج.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009

بناءً على الجدول أعلاه لفرق بين معدلي معدل دوران الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم، الذي يسعى إلى معرفة مدى كفاءة الشركة في تحقيق المبيعات من أصولها الثابتة الحالية بالقيمة الحقيقية، والذي يوضح كيفية استثمار واحد دينار جزائري في الأصول الثابتة

تولد ما يقارب (0.72دج) بالنسبة للأصول المقيمة أما بالتكلفة التاريخية يولد (0.68 دج) لفرق قيمته (0.04 دج) لسنة 2002 لصافي المبيعات الحقيقية، أما بالنسبة لسنة 2003 ارتفع الفارق لقيمة(0.09دج)، أما السنتين الأخيرة (2008-2009) ارتفعت قيمة الفارق بـ(0.70دج،0.82دج) وتبقى القيمة الحقيقية (إعادة التقييم) القيمة المعتمدة في معرفة كفاءة الشركة في تحقيق مبيعاتها وهذا من أجل معرفة كيفية استخدام الأصول الثابتة بشكل جيدا.

3- المؤشرات المالية لمؤسسة الشركة العربية للإجارة

من خلال الميزانية يمكننا رصد بعض المؤشرات حول إجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم من الشكل الذي يوضح تطور إجمالي التثبيتات لمؤسسة مجمع صيدال خلال الفترة من 2002 إلى 2009.

الشكل رقم (3-6) مخطط عمودي يوضح اجمالي التثبيتات وفائض إعادة التقييم حسب السنوات لشركة العربية للإجارة

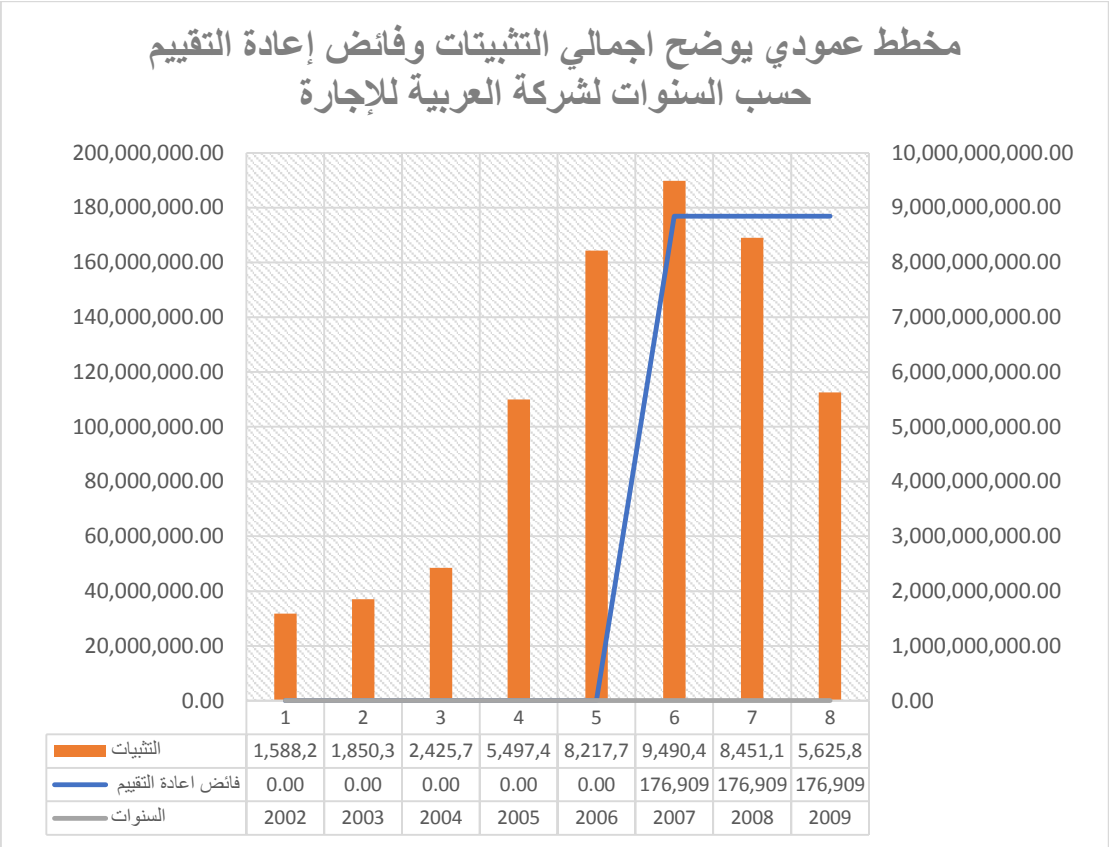

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2002-2009).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشركة العربية للإجارة بالجزائر بدأت ترتفع حجم أصولها بشكل كبير بداية من سنة 2002م إلى 2007م مما يعني أنها حديثة نشأة تسعى إلى توسيع نشاطها، ليتراجع حجم التثبيتات خلال سنتي 2008م و2009م، أما إعادة تقييم التثبيتات فقد كانت في سنة 2007م ليستقر فائض إعادة التقييم في عام 2008م و2009م.

3-1 بالنسبة لمعدل عائد الأصول (نسب مؤشر الربحية) لشركة العربية للإجارة:

الجدول رقم (3-8): معدل عائد الأصول بإعادة تقييم التثبيتات الشركة العربية للإجارة:

السنوات	ربح قبل الضريبة بإعادة التقييم	الأصول بعد التقييم	معدل عائد الأصول
2002	37,300,086.50	1,588,287,721.80	0.00%
2003	54,773,699.76	1,850,391,265.80	3.19%
2004	113,382,112.27	2,425,749,188.99	5.30%
2005	139,207,658.55	5,497,478,496.76	3.51%
2006	201,516,670.89	8,217,718,719.55	2.94%
2007	142,270,086.49	9,490,416,905.03	1.61%
2008	242,360,090.57	8,451,195,297.00	2.70%
2009	57,756,750.19	5,625,845,645.57	0.82%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

- **الجدول رقم (3-9): معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية الشركة العربية للإجارة:**

السنوات	نتيجة قبل الضريبة بالتكلفة التاريخية	الأصول بالتكلفة التاريخية	معدل عائد الأصول
2002	37,300,086.50	1,588,287,721.80	0.00%
2003	54,773,699.76	1,850,391,265.80	3.19%
2004	113,382,112.27	2,425,749,188.99	5.30%
2005	139,207,658.55	5,497,478,496.76	3.51%
2006	201,516,670.89	8,217,718,719.55	2.94%
2007	164,383,733.99	9,313,507,725.03	1.88%
2008	264,473,738.07	8,274,286,117.00	3.01%
2009	79,870,397.69	5,448,936,465.57	1.16%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

بناءً على الجداول أعلاه تحت رقم(3-8) (4-9) يوضحان التثبيتات قبل وبعد إعادة التقييم، المؤسسة قامت بإعادة تقييم ابتداء من سنة 2007 وتأثرت النتيجة قبل الضريبة قبل إعادة التقييم بمجرد إعادة تقييم تثبيتاتها في السنة تقييم 2007 وهذا ناتج عن زيادة أو نقصان قيمة الاهتلاكات والمؤونات.

الشكل رقم(3-7) مخطط الخطي يوضح الفرق بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لشركة العربية للإجارة.

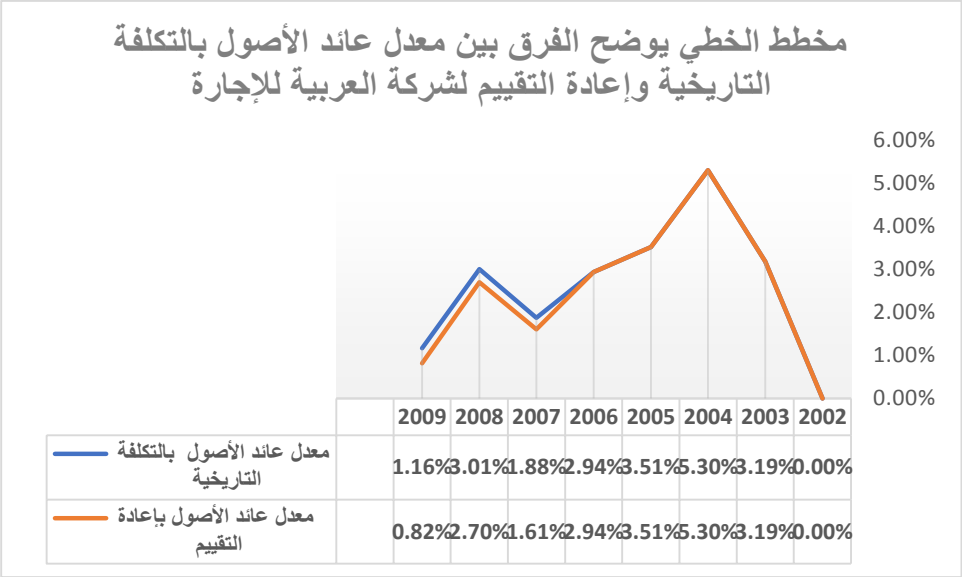

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية

بناءً على الشكل أعلاه مخطط الخطي لفرق بين معدلي بين معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية ومعدل إعادة التقييم، الذي يوضح كيفية استخدام اجمالي الأصول بتوليد أرباحا لشركة والملاحظ أن منحنى المؤسسة بداية 2002 إلى سنة2006 لم يتغير وهذا باعتمادها على التكلفة التاريخية إلى أن قامت بإعادة التقييم بعد اعتماد النظام المحاسبي في بداية 2007 ليتغير

المنحنى في سنوات التالية (2007.2008.2009)، ليتبين وجود فرق واضح من خلال الشكل بحيث أن معدل عائد الأصول بالتكلفة التاريخية يعطي نتائج مضللة، وهذا من أجل معرفة كيفية استخدام اجمالي الأصول بتوليد أرباحا لشركة بالقيمة الحقيقية .

2- التحليل المالي للنسب النشاط من خلال الأداء التشغيلي (معدل دوران الأصول الثابتة FAT لشركة العربية للإجارة):

تستخدم نسبة دوران الأصول الثابتة الصيغة التالية: إستنادًا إلى الأرقام التي توفرها الميزانية وجدول حسابات النتائج لشركة العربية للإيجار وتحسب هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الأصول الثابتة سواء بإعادة التقييم أو التكلفة التاريخية للشركة والجدول يوضح:

الجدول رقم (3-10): فرق بين معدل عائد دوران الأصول بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم لشركة العربية للإجارة:

السنوات لشركة الإجارة العربية	معدل دوران الأصول الثابتة وفق إعادة التقييم	معدل دوران الأصول الثابتة وفق التكلفة التاريخية	الفرق بين معدلي
2002	0.28 د.ج.	0.28 د.ج.	- د.ج.
2003	0.38 د.ج.	0.38 د.ج.	- د.ج.
2004	0.63 د.ج.	0.63 د.ج.	- د.ج.
2005	0.42 د.ج.	0.42 د.ج.	- د.ج.
2006	0.35 د.ج.	0.35 د.ج.	- د.ج.
2007	0.21 د.ج.	0.21 د.ج.	0.002 د.ج.
2008	0.33 د.ج.	0.32 د.ج.	0.006 د.ج.
2009	0.14 د.ج.	0.14 د.ج.	0.004 د.ج.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة 2002-2009.

بناءً على الجدول رقم (3-10) لفرق بين معدلي معدل دوران الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وإعادة التقييم، والذي يسعى إلى معرفة مدى كفاءة الشركة في تحقيق المبيعات من أصولها الثابتة الحالية بالقيمة الحقيقية، الذي يوضح كيفية استثمار واحد دينار جزائري في الأصول الثابتة نجد أن المؤسسة لم تقم بإعادة التقييم إلى غاية 2007، وفي هذه السنة تولدت ما يقارب (0.21دج) بالنسبة للأصول المقيمة أما بالتكلفة التاريخية يولد (0.21 دج) لفرق قيمته (0.002 دج) وبالتالي نجد القيم متقاربة جد سواء بالتكلفة التاريخية أو بإعادة التقييم، أما بقية السنوات (2008.2009) بقيت القيم متقاربة(0.006،0.004)، وتبقى دائما القيمة الحقيقية لمعدل دوران الأصول الثابتة بـ(إعادة التقييم) القيمة المعتمدة في معرفة كفاءة الشركة في تحقيق مبيعاته.

4-اختبار الفرضيات:

يعتبر خيار المؤسسة لإعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية خياراً اختياريا، تبين من خلال الدراسة أن اختلاف المعالجة المحاسبية للتثبيتات سواءً بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة المعاد تقييمها يوثر سلبا على صحة النسب المالية وهو ما يثبت الفرضية وذلك من خلال إعداد القوائم المالية على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللا في كثير من الحالات وهذا تبين من خلال التحليل المالي لربحية تتمثل في معدل العائد على الأصول والتحليل المالي لنسب النشاط تتمثل في معدل دواران الأصول.

المبحث الثاني: تحليل أثر إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية

إن تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية نتيجة لمواكبة المعايير المحاسبة الدولية، ومن أجل الوقوف على تأثيرات تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية سوف نتناول في هذا المبحث مدى تأثر القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية جراء إعادة التقييم، من خلال دراسة كل من جدول تغير الأموال الخاصة، وقائمة جدول حسابات النتائج ومدى تأثرهما قد تم اختيار هاتين القائمتين نظرا لارتباطهما المباشر بإعادة التقييم إضافة إلى توفر المعلومات المالية التي يمكن دراستها في هاتين القائمتين وهذا ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى تأثر القوائم المالية بتطبيق إعادة تقييم التثبيتات في ثلاث مؤسسات جزائرية صاحبت تطبيق إعادة التقييم.

المطلب الأول: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

في هذا الجانب من الدراسة سنحاول تقدير النماذج المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج المعدة وفق إعادة تقييم التثبيتات، وذلك لمحاولة تقدير الأثر الناتج عن تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على المتغيرات التابعة.

1- بناء النموذج وكيفية المعالجة الإحصائية:

من خلال ما تم التوصل إليه في الجانب النظري لهذه الأطروحة ومتغيرات هذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة تتم عملية بناء النموذج والمعالجة الإحصائية للبيانات كما يلي:

1-1 بناء نماذج الدراسة:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبذلك يأخذ النموذج الأول الخاص بجدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم الصيغة الرياضية العامة الآتية:

جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم دالة في (معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تغير الأموال الخاصة وفق التكلفة التاريخية، نتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم، فائض إعادة التقييم، الديون)

EQUITYFV = f(IMPACTRATE, EQOUITYHC, RHCPTAX , REVAPLUS, Debts)

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$\mathbf{EQUITYFV = \beta 0 + \beta 1 IMPACTRATE + \beta 2\ EQOUITYHC + \beta 3\ RHCPTAX + \beta 4\ REVAPLUS + \beta 5 Debts + \varepsilon_t}$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β0 , β1 , β2, β3 , β4 , β5). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

حيث تُمثل:

EQUITYFV: جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة تقييم التثبيتات

IMPACTRATE: معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة

EQOUITYHC: جدول تغير الأموال الخاصة وفق التكلفة التاريخية

RHCPTAX: النتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم

REVAPLUS: فائض إعادة التقييم

Debts: الديون

أما النموذج الثاني الخاص بالنتيجة قبل الضريبة جدول حسابات النتائج ((INCFV يأخذ النموذج الأول الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$INCFV = f(IMPR, GLFV)$$

نتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم دالة في (معدل تأثير على جدول حسابات النتائج، رقم الأعمال، الاهتلاكات وفق التكلفة التاريخية، معامل إعادة التقييم، مصاريف الأخرى)

$$\boldsymbol{INCFV} = \boldsymbol{f}(\text{IMPR}, \boldsymbol{BN}, \boldsymbol{DEPHC}, \boldsymbol{RC}, \boldsymbol{EXPOT})$$

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$\boldsymbol{INCFV} = \boldsymbol{\beta 0} + \boldsymbol{\beta 1}\text{IMPR} + \boldsymbol{\beta 2}\,\boldsymbol{BN} + \boldsymbol{\beta 3}\,\boldsymbol{DEPHC} + \boldsymbol{\beta 4}\,\boldsymbol{RC} + \boldsymbol{\beta 5}\boldsymbol{EXPOT} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β_0 , β_1 , β_2, β_3 , β_4 , β_5)، مع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

حيث تُمثل:

INCFV: النتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم (جدول حسابات النتائج)

IMPR: معدل تأثر

BN: رقم الأعمال

$DEPHC$**:** الاهتلاكات وفق التكلفة التاريخية

RC**:** معامل إعادة التقييم

EXPOT: مصاريف أخرى

2-1 الطريقة والأدوات والاختبارات القياسية:

2-1-1-الطريقة والأدوات:

2-1-1-1الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

بالنسبة لكيفية إعداد معدل التأثر في جدول تغير الأموال الخاصة ومعدل التأثر في جدول حسابات النتائج فقد تم الاعتماد على المعادلات التالية، انظر الملحق رقم 01 والملحق رقم 02على التوالي:

$$\textbf{معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة} = 1-\frac{\text{قيمة الجدول تغير الأموال الخاصة وفق إعادة التقييم التثبيتات}}{\text{قيمة الجدول تغير الأموال الخاصة وفق التكلفة التاريخية}}$$

$$\textbf{معدل تأثر جدول حسابات النتائج} = 1-\frac{\text{قيمة النتيجة قبل الضريبة وفق إعادة التقييم التثبيتات}}{\text{قيمة النتيجة قبل الضريبة وفق التكلفة التاريخية}}$$

أما بالنسبة للأدوات الإحصائية كالبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي:

* **برنامج Eviews9.5:** بهدف اختبار تجانس المعاملات وتقدير النماذج البانل الساكنة: النموذج المدمج، الأثار الثابتة والأثار العشوائية.

* برنامج **Stata14:** تم استخدامه لتقدير وسط المجموعة المدمجة (PMG)

2-1-1-2 منهجية الاختبارات:

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام باختبارات تحديد تجانس المعاملات قبل تقدير النماذج، فهل النماذج المقدرة هي نماذج متجانسة لجميع المعاملات أم غير متجانسة، ثم إذا كانت متجانسة بالنسبة لمعاملات المتغيرات المستقلة، هل هي متجانسة بالنسبة للحدود الثابتة أم لا، فإذا كانت غير متجانسة بالنسبة للحدود الثابتة هل عدم التجانس هذا هو عبارة عن أثار ثابتة أم أثار عشوائية، لذا ففي بادي الأمر سوف نقوم تحديد الهيكل التجميعي يجب إجراء اختبارات تجانس المعاملات، ولقد اقترح Hsiao1986 طريقة لإجراء اختبارات التجانس على الشكل التالي:

الشكل(3-8): اختبارات التجانس

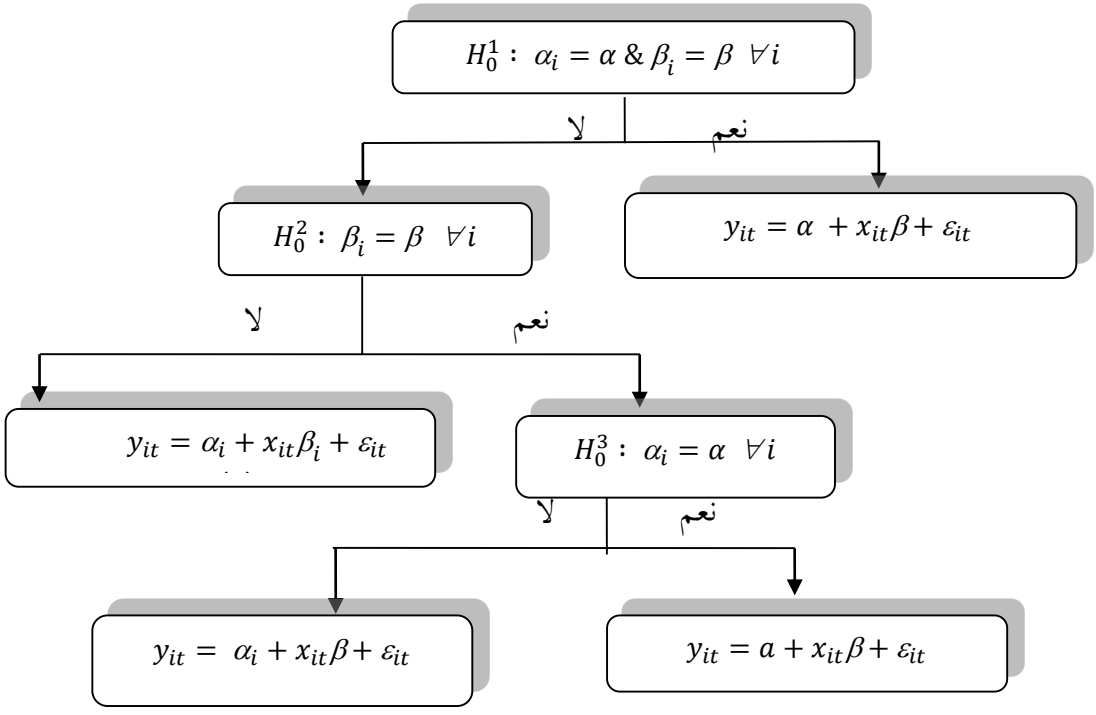

Source : Bourbonnais, R. (2011). Econométrie. Paris, France : Dunod., p333

- اختبار الفرضية H_0^1: $\boldsymbol{\beta' = \beta_i'}$ ، $\boldsymbol{a_{0i} = a_0}$

يعتمد اختبار هذه الفرضية على اختبار فيشر حيث تعطى إحصاء فيشر على الشكل التالي:

$$F_1 = \frac{(RSS_{C1} - RSS)/((n-1)(k+1))}{RSS/(N - t(k+1))}$$

حيث RSS_{C1} : مجموع مربعات البواقي المقيدة حسب الفرضية $\boldsymbol{H_0^1}$ ،نموذج الفرضية يتكون من معادلة واحدة تحتوي على $N \times T$ ملاحظة تقدر معالم النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية.

RSS: مجموع مربعات البواقي غير المقيدة والذي يساوي $RSS = \sum_{i=1}^{n} RSS_i$

RSS_i: مجموع مربعات البواقي الخاص بمعادلة الفرد I

إذا كانت $\mathbf{F_1}$ أكبر من F المجدولة بدرجة حرية $\left[(n-1)(K+1)، N - t(K+1)\right]$ نرفض الفرضية $\boldsymbol{H_0^1}$ عند مستوى معنوية α.

- اختبار الفرضية $\boldsymbol{H_0^2}$: $\boldsymbol{\beta' = \beta_i'}$

يعتمد اختبار هذه الفرضية على اختبار فيشر حيث تعطى إحصاءة فيشر على الشكل التالي.

$$F_2 = \frac{(RSS_{C2} - RSS)/((n-1)(k))}{RSS/(N - t(k+1))}$$

حيث :RSS_{C2} :مجموع مربعات البواقي المقيدة حسب الفرضية $\boldsymbol{H_0^2}$، نموذج الفرضية عبارة عن نموذج الآثار الثابتة للأفراد.

إذا كانت $\mathbf{F_2}$ أكبر من F المجدولة بدرجة حرية $\left[(n-1)(K)، N - t(K+1)\right]$ نرفض الفرضية $\boldsymbol{H_0^2}$ عند مستوى معنوية α.

اختبار الفرضية H_0^3: $a_{0i} = a_0$

يعتمد اختبار هذه الفرضية على اختبار فيشر حيث تعطى إحصاءة فيشر على الشكل التالي

$$F_3 = \frac{(RSS_{C1} - RSS_{c2})/(n-1)}{RSS_{c2}/(n \times (t-1) \times k)}$$

إذا كانت F_3 أكبر من F المجدولة بدرجة حرية $\left[(n-1)، n \times (t-1) \times (K)\right]$ نرفض الفرضية H_0^2 عند مستوى معنوية α حيث أن هذه الاختلافات يطلق عليها بالآثار الثابتة إن هذه النتيجة لا تحقق إلا إذا تم قبول الفرضية البديلة وهذا عند تجاوز الإحصائية المحسوبة القيمة الجدولية عند أحد مستويات المعنوية الثلاث، الخطوة الثانية هي القيام بعملية المفاضلة بين الآثار الثابتة والعشوائية عبر اختبار hausman حيث تقتضي الفرضية الصفرية فعالية مقدر الآثار العشوائية مقارنة مع مقدر الأثار الثابتة، أما الفرضية البدلية فتعني فعالية مقدر الأثار الثابتة.

2-2 اختبار نموذج الدراسة

2-2-1-اختبارات تجانس المعاملات لنماذج الدراسة:

الجدول (3-11): اختبارات التجانس للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعد وفق إعادة التقييم (EQUITYFV)

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.187204	0.335668
H2	0.527565	0.856901
H3	5.086113	0.010763

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

من خلال نتائج الجدول أعلاه وبخصوص **اختبار الفرضية** $H_0^1: a_{0i} = a_0$ ، $\beta' = \beta'_i$ تشير نتائج اختبار فشير إلى قبول فرضية العدم (التجانس الكلي) عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن جميع المعاملات للنموذج متجانسة ولهذا نقوم بتقدير النموذج المدمج مع حساب مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة بواسطة طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهرياSURE من أجل تفادي المشاكل القياسية الخاصة بعنصر الخطأ والتي تتمثل في عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول (3-12): اختبارات التجانس للنموذج الثاني جدول حسابات النتائج وفق إعادة التقييم (INCFV)

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.146910	0.309502
H2	0.551170	0.801874
H3	23.29869	2.20E-07

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

من خلال نتائج الجدول أعلاه وبخصوص **اختبار الفرضية** H_0^1: $a_{0i} = a_0$ ، $\beta' = \beta'_i$ تشير نتائج اختبار فشير إلى قبول فرضية العدم (التجانس الكلي) عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن جميع المعاملات للنموذج متجانسة لهذا نقوم بتقدير النموذج المدمج مع حساب مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة بواسطة طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهرياSURE من أجل تفادي المشاكل القياسية الخاصة بعنصر الخطأ والتي تتمثل في عدم جانس التباين والارتباط الذاتي للأخطاء.

2-تقدير النماذج وتحليل النتائج:

2-1 تقدير النموذج جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم (EQUITYFV):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول أدناه مقاربة وسط المجموعة المدمج(PMG):

الجدول (3-13): مقدرات للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم (EQUITYFV)

Dependent Variable: EQUITYFV
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 11/04/21 Time: 13:38
Sample: 2002S1 2009S2
Periods included: 16
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 48
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EQOUITYHC	1.001210	0.005300	188.9083	0.0000
DEBTS	0.000536	0.002944	0.181913	0.8565
IMPACTRATE	3.78E+09	1.13E+09	3.328593	0.0018
REVAPLUS	0.908027	0.034502	26.31815	0.0000
RHCPTAX	0.509948	0.171346	2.976127	0.0048
C	-2.72E+08	1.20E+08	-2.265223	0.0287

Weighted Statistics

R-squared	0.999388	Mean dependent var	-1.430073
Adjusted R-squared	0.999315	S.D. dependent var	35.87577
S.E. of regression	0.929874	Sum squared resid	36.31599
F-statistic	13718.01	Durbin-Watson stat	0.887014
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.999363	Mean dependent var	9.29E+09
Sum squared resid	1.16E+20	Durbin-Watson stat	0.833188

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

يُشير تقدير نموذج المدمج لجدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم إلى وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات المستقلة: معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تغير الأموال الخاصة وفق التكلفة التاريخية، النتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم، فائض إعادة التقييم

في المتغير التابع (جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم التثبيتات)، هذا التأثير معنوي عند مستوى دلالة 1%.

من الجدول أعلاه تُؤثر جدول تغير الأموال الخاصة وفقا للتكلفة التاريخية إيجابيا في جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفقا لإعادة التقييم، والأثر معنوي عند مستوى دلالة 1% بالمئة، ونلاحظ من مخرجات التقدير أن ارتفاع جدول تغير الأموال الخاصة وفقا للتكلفة التاريخية بـ 1 يؤدي إلى ارتفاع في قيمة جدول تغير الأموال الخاصة وفقا لإعادة التقييم بـ 1.00012.

- **تحليل العلاقة محاسبيا واقتصاديا والتعليق عليها:**

كما يؤثر معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة **(IMPACTRATE)** إيجابيا في جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفقا لإعادة التقييم، والأثر معنوي عند مستوى دلالة 1% بالمئة، ونلاحظ من مخرجات التقدير أن ارتفاع معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة بـ 1 يؤدي إلى ارتفاع في قيمة جدول تغير الأموال الخاصة وفقا للقيمة العادلة بـ 3.78.

– ومن مخرجات التقدير نسجل علاقة تأثير طردي بين فائض إعادة التقييم **(REVAPLUS)** وجدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم التثبيتات، والأثر معنوي عند مستوى دلالة 1% بالمئة، ونلاحظ من مخرجات التقدير أن فائض إعادة التقييم **(REVAPLUS)** بـ 1 يؤدي إلى ارتفاع في قيمة جدول تغير الأموال الخاصة وفقا لإعادة التقييم التثبيتات بـ 0.90.

– إن للنتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم **(RHCPTAX)** أثر طردي دال إحصائيا عند المستوى 1%، حيث يرتفع جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفقا لإعادة التقييم بـ 0.5099 كلما ارتفعت قيمة النتيجة قبل الضريبة بوحدة واحدة.

– أما من حيث تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، فإن كل من معدل تأثر جدول تغير الأموال الخاصة **(IMPACTRATE)**، جدول تغير الأموال الخاصة وفق التكلفة التاريخية **(EQOUITYHC)**، النتيجة قبل الضريبة بإعادة التقييم **(RHCPTAX)**، فائض إعادة التقييم **(REVAPLUS)**، يُفسر 99% من سلوك: جدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم **(EQUITYFV)**.

2-2 تقدير النموذج الثاني جدول حسابات النتائج وفق إعادة التقييم (INCFV):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول أدناه مقاربة وسط المجموعة المدمج(PMG):

الجدول (3-14): مقدرات للنموذج الثاني نتيجة قبل الضريبة وفق إعادة التقييم (EQUITYFV)

Dependent Variable: RBTR
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 11/13/21 Time: 13:55
Sample: 2002S1 2009S2
Periods included: 16
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 48
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPR	1.19E+08	1.27E+08	0.940638	0.3524
EXPOT	-0.994840	0.005101	-195.0338	0.0000
DEPRV	-0.895905	0.104919	-8.538997	0.0000
RC	-51061513	76166950	-0.670389	0.5064
BN	0.993368	0.005387	184.4061	0.0000
DEPHC	-0.093573	0.099060	-0.944609	0.3504
C	65240634	43560227	1.497711	0.1419

Weighted Statistics

R-squared	0.999834	Mean dependent var	33.78814
Adjusted R-squared	0.999809	S.D. dependent var	64.30860
S.E. of regression	0.886232	Sum squared resid	32.20170
F-statistic	41108.51	Durbin-Watson stat	0.949120
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.999301	Mean dependent var	1.20E+09
Sum squared resid	2.10E+17	Durbin-Watson stat	0.743137

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

- تحليل العلاقة محاسبيا واقتصاديا والتعليق عليها:

يُشير تقدير نموذج لجدول حسابات النتائج المعد وفق إعادة التقييم بطريقة وسط المجموعة المدمج(PMG) إلى ما يلي:

- وجود تأثيرات إيجابية للمتغير المستقل المتمثل في رقم الأعمال في المتغير التابع (جدول حسابات النتائج وفق إعادة التقييم)، هذا التأثير معنوي عند مستوى دلالة 1%.

- وجود تأثيرات سلبية للمتغيرات المستقلة: مصاريف أخرى، الاهتلاكات وفق التكلفة التاريخية في المتغير التابع (نتيجة قبل الضريبة وفق إعادة التقييم)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى دلالة 1%.

4-اختبار الفرضيات:

من خلال الاختبارات السابقة وجدنا ما يلي:

- يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالمائة بين فائض إعادة تقييم التثبيتات وجدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفق إعادة التقييم، كما يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالمائة بين معدل التأثر وجدول تغير الأموال الخاصة المعدة وفقا لإعادة التقييم، وهو ما ينفي الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة؛

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جدول حسابات لنتائج المعد وفق إعادة التقييم وكل من معدل التأثير وفائض إعادة التقييم في المدى القصير ، بينما في المدى الطويل يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالمائة بين أرباح وخسائر إعادة تقييم التثبيتات وجدول حسابات النتائج المعد وفقا لإعادة التقييم، كما يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالمائة بين معدل التأثر وجدول حسابات النتائج المعد وفقا لإعادة التقييم، وهو ما يثبت الفرضية الثالثة القائلة بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على صافي الربح قبل الضريبة (جدول حسابات النتائج) في المدى القصير، بينما ينفيها في المدى الطويل.

المطلب الثاني: اختبار التغير الهيكلي لنموذجي الدراسة:

اختبار شاو (*The Chow Test*) من الأساليب المعتمدة في الاقتصاد القياسي، صُمم في الأصل لتحليل نفس المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين أو أكثر، لتحديد ما إذا كانت متماثلة بما يكفي لتكون مجمعة معاً، بتعبير آخر فإنّ اختبار *Chow* يعنى قياس عدم تغير معالم النموذج خلال العينتين[1].

عمليا، ليكن لدينا النموذج الخطي العام كما يلي[2]:

$$Y = \beta X + U$$

حيث لدينا فترتين زمنيتين ونريد اختبار الفرضية H_0 والقائلة بعدم تغير معالم النموذج خلال العينتين n_1، n_2 وتكون :

$$H_0: \beta_1 = \aleph_1 , \ \beta_2 = \aleph_2 , \ldots\ldots , \beta_k = \aleph_k$$

ولنضع نموذج العينتين على الشكل التالي:

$$Y_1 = X_1 \beta_1 + U_1 \qquad : \ i = 1, 2 ,\ldots. n_1$$

$$Y_2 = X_2 \beta_2 + U_2 \qquad : \ i = n1 + 1, \ldots. n_1 + n_2$$

حيث أنّ X_1 هي $n_1 \times k$ و X_2 هي $n_2 \times k$ ، لتكون الفرضية H_0 هي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ويكون النموذج غير المقيد على الشكل:

---

[1]. *Howard B. Lee, Using the Chow Test to Analyze Regression Discontinuities,* ***Tutorials in Quantitative Methods for Psychology****, 2008, Vol. 4, N 2, P 46.* *http://www.tqmp.org/Content/vol04-2/p046/p046.pdf*

[2]. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 162-163.

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 & 0 \\ 0 & X_2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{pmatrix} + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

ولنجزّء المصفوفتين X_1، X_2 إلى الشكل الآتي:

$$X_1 = [i_1 : X_{01}] \quad , \quad X_2 = [i_2 : X_{0_2}]$$

حيث أن i_1 و i_2 معرفتين من قبل، بينما X_{01} هي $n_1 \times (k-1)$ و X_{02} هي $n_2 \times (k-1)$

وعليه تُكتب المعادلة 2 من الشكل:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & I_2 & X_{02} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} C_1 \\ \beta_{01} \\ C_2 \\ \beta_{02} \end{bmatrix} + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث أنّ c_1 يمثّل الحد الثابت الخاص بالعينة الأولى، c_1 كذلك حد ثابت خاص بالعينة الثانية.

أمّا β_{01} فهي $1 \times (k-1)$ للعينة الأولى و β_{01} هي $1 \times (k-1)$ للعينة الثانية. أمّا النموذج المقيد فهو : $H_0 : \beta_1 = \beta_2$

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix} \beta + U$$

وبناء على تجزئة كل من X_1 و X_2 يُصبح النموذج أعلاه على الشكل:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} \\ i_2 & X_{02} \end{bmatrix} \beta + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

ويكون اختبار فرضية تساوي معالم الانحدارين للفترتين المخلفتين بواسطة تقدير المعادلة غير المقيدة 4 للحصول على URSS التي نرمز لها بـ $(s_1 + s_2)$ بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2k$. ومن ثمّ تقدير المعادلة المقيدة 4 للحصول على RRSS التي نرمز لها بالرمز (S) بدرجات حرية هي

$$F = \frac{[S - (s_1 + s_2)] / K}{(s_1 + s_2) / (n_1 + n_2 - 2K)}$$

$n_1 + n_2 - 2k$. ثم نُكوِّن الاختبار الإحصائي الآتي:

وهو ما يُسمى باختبار (شاو) (*The Chow Test*) حيث:

S: مجموع مربعات البواقي في النموذج التجميعي المقدر باستخدام المشاهدات الكلية المتاحة للفترة قبل التكتل والفترة بعد التكتل معا.

S_{1-} : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة قبل المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

S_{2-} : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة بعد المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

n_{1-} : عدد المشاهدات للفترة قبل تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

n_{2-} : عدد المشاهدات للفترة بعد المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

k : عدد المعلمات الهيكلية المقدرة في كل النموذج.

الجدول (3-15): اختبار التغير الهيكلي للنموذج الأول جدول تغير الأموال الخاصة المعد وفق إعادة التقييم التثبيتات (EQUITYFV)

F-statistic	2.21E+09	Prob. F(12,29)	0.0000
Log likelihood ratio	969.8652	Prob. Chi-Square(12)	0.0000
Wald Statistic	2.66E+10	Prob. Chi-Square(12)	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

الجدول (3-16): اختبار التغير الهيكلي للنموذج الثاني جدول حسابات النتائج وفق إعادة التقييم التثبيتات (INCFV)

F-statistic	20.15107	Prob. F(14,27)	0.0000
Log likelihood ratio	117.0181	Prob. Chi-Square(14)	0.0000
Wald Statistic	282.1149	Prob. Chi-Square(14)	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيEviews9.5

تحليل العلاقة محاسبيا والتعليق عليها:

من خلال نتائج اختبار *Chow* الذي يهدف إلى التحقق اختبار وجود تغير هيكلي للنموذج قبل وبعد المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك والذي أشاد بالتطبيق إعادة تقييم التثبيتات لعام 2007، فإن الإحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5% بالمئة نقول النموذجين يحتويان على تغير هيكلي، وهذا يُشير إلى أن المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين (قبل تطبيق إعادة تقييم التثبيتات وبعد تطبيقها)، بتعبير آخر فإنّ اختبار *Chow* يُشير إلى تغير معالم النموذجين خلال العينتين، وهو ما يُمكننا من الحكم على التغير الحاصل بعد تطبيق محاسبة إعادة تقييم التثبيتات على المتغير التابع الممثل في جدول تغير الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج وفق إعادة تقييم التثبيتات.

1-اختبار الفرضيات:

من خلال الاختبارات السابقة وجدنا ما يلي:

– أثبت اختبار Chow وجود تغير هيكلي في النموذج الثاني ابتداء من العام 2007 م وهذا يشير إلى أن المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين (قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وبعد تطبيقه)، حيث تغيرت معالم النموذج خلال العينتين، وهو ما يمكننا من الحكم على التغير الحاصل بعد تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك على المتغير المستقل المتمثل في صافي الربح قبل الضريبة جدول حسابات النتائج)، وهو ما ينفي الفرضية الرابعة،

القائلة بأنه لا يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول حسابات النتائج قبل وبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي SCF.

– أثبت اختبار Chow إلى وجود تغير هيكلي في النموذج الأول، وهذا يشير إلى عدم تغير معلمات النموذج في الفترتين الزمنيتين المختلفتين (قبل تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك وبعد تطبيقه)، وهو ما يمكننا من الحكم على وجود تغير حاصل بعد التطبيق على المتغير التابع الممثل في جدول تغير الأموال الخاصة وفقا لإعادة التقييم، وهو ما ينفي الفرضية الخامسة القائلة بأنه لا يختلف أثر تطبيق إعادة التقييم على جدول تغير الأموال الخاصة قبل وبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل والذي قسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول كان فحواه حول تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية، ودراسة بعض المؤشرات المالية، من خلال مقارنة نسب التحليل المالي المقيدة بالتكلفة التاريخية وبإعادة التقييم وهذا الأخير يعطي نسب حقيقية أكثر موثوقية في المعلومات المالية من أجل استخدامها لمتخذي القرار على خلاف قيمة التثبيتات بالتكلفة بالتاريخية يعطي تحليل مضلل.

أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة قياسية لمدى تأثر القوائم المالية بتطبيق إعادة التقييم من جانب جدول تغير الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج، وقد تناولت الدراسة لثلاث مؤسسات كبرى في الجزائر للفترة من 2002 م إلى 2009 م، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وتوصلنا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة التقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج كما توصلنا أيضا إلى وجود تغير هيكلي بعد تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك كان له أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على النتيجة الصافية قبل الضريبة (جدول حسابات النتائج) وجدول تغير الأموال الخاصة لهذه المؤسسات جراء التطبيق.

الخاتمة

لفترة طويلة كانت مشكلة تقييم التثبيتات موضع اهتمام كبير في الفكر الأكاديمي والمهني ومجلس المعايير المحاسبة الدولية الذي يعتزم الانتقال تدريجياً من نظام تقييم الأصول بناءً على التكلفة التاريخية إلى نظام القيمة الحالية، لاسيما في قيمة الأصول الثابتة، حيث حدثت تطورات مماثلة في بلدان مختلفة ومنها الجزائر، لكونها تماشت مع معايير المحاسبة الدولية.

أتاحت البيئة المحاسبية الجزائرية بديلين لتقييم التثبيتات وكل بديل يعكس ظروفا معينة تؤثر على المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، حيث استهدف هذا البحث الوقوف على بديل التقييم الذي مس أهم جوانبه، رغم وجود قلة في عملية تطبيقه، إلا أنه توجد مؤسسات استطاعت تطبيق إعادة التقييم والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على القوائم المالية.

كما شهدت البيئة المحاسبية الجزائرية عدة تشريعات قانونية فيما يخص إعادة تقييم التثبيتات ابتداءً من 1990 الى غاية 2007 الذي هو ساري لحد الآن، وكل مرسوم يأتي باختلاف عن الآخر، فالمرسوم الأخير حدد الأطر العامة فيما يخص إعادة التقييم ولا سيما في المرسوم التنفيذي رقم 07 – 210 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، يحدد شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الذي يهدف إلى إبراز جميع الأحداث والعمليات والظروف التي تؤثر على المؤسسة خلال الدورة المحاسبية وهذا من أجل رفع مستوى مصداقية القوائم المالية، حتى تتيح إلى مستخدمي القوائم المالية المحافظة على قيمة المؤسسة.

ومن خلال الدراسة التي ترتكز حول إعادة تقييم التثبيتات وتأثيرها على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لعينة من مؤسسات جزائرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج على ضوئها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

1-نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب النظري:

- تطبيق إعادة تقييم التثبيتات بشكل دوري يرفع من درجة موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

- عملية تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في المؤسسات الجزائرية تصطدم بمجموعة من المعوقات والعراقيل ولعل أبرزها غياب سوق مالي نشط.

- تطبيق نموذج إعادة تقييم التثبيتات في فترات التضخم ينقل صورة حقيقية للوضع الإقتصادي للمؤسسة وعرض أفضل للبيانات المالية، مما يجعل تقييم أداء المؤسسة أكثر ملائمة وأكثر موثوقية لترشيد قرارات المستثمرين.

- تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، يؤدي إلى عدم عرض جدول حسابات النتائج الحقيقي للشركة، واحتساب الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية، والتي تقل عن قيمتها الحقيقية مما يؤثر سلبًا على قدرتها التمويلية، وهذا يؤدي إلى تضخيم نتيجة الدورة وفرض ضرائب أعلى على الشركة.

- عدم القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة بعد ارتفاع أسعارها تنتج عنه آثار سلبية على المؤسسة مثل عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل أصولها الثابتة

المعاوضة لها التي تم اهتلاكها بصفة كلية وكذا عدم ظهور الأصول بقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها.

– عدم مراعاة الإجراءات المحاسبية المتضمنة في نظام المحاسبة المالية والمتعلقة بجوانب عملية التقييم المحاسبي الذي من شأنه أن يُفقد القوائم المالية مصداقيتها وذلك من خلال فقدانها للخصائص النوعية وعدم ضبط كل من قياس نتائج الأعمال وقياس عناصر المركز المالي للمؤسسة الإقتصادية، كما أثبتت الدراسات التطبيقية أن عدم لجوء المؤسسة الإقتصادية لعملية إعادة تقييم موجوداتها يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية منها: فقدان القوائم المالية لموثوقيتها وملائمتها.

2- نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي:

تمت الدراسة التطبيقية لإعادة تقييم في المؤسسات الجزائرية للفترة من 2002 الى 2009 من جانبين الجانب الأول كان حول تشخيص تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية، والتي اقتصرت على مؤسسات جزائرية من خلال توظيف عناصر من التحليل المالي بين التكلفة التاريخية وإعادة التقييم، أما الجانب الثاني من الدراسة فقد عني بأثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على القوائم المالية للمؤسسات جزائرية من خلال استخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panal data) لعينة مكونة من ثلاث مؤسسات للفترة من 2002 إلى 2009 وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- التحليل المالي للقوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية يكون مضللا في كثير من الحالات وهذا تبين من خلال التحليل المالي لربحية تتمثل في معدل العائد على الأصول والتحليل المالي لنسب النشاط تتمثل في معدل دوران الأصول للمؤسسات.

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة؛

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق إعادة تقييم التثبيتات على صافي الربح قبل الضريبة (جدول حسابات النتائج) في المدى القصير، بينما يظهر هذا الأثر أكثر في المدى الطويل.

- يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على قائمة جدول حسابات النتائج بعد تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

- يختلف أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على جدول تغير الأموال الخاصة بعد تطبيق المرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 لسنة 2007 المتعلق بشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك.

اقتراحات وتوصيات البحث: على ضوء نتائج دراسة إعادة تقييم التثبيتات وتطبيقاتها في المؤسسات الجزائرية نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة إيجابيا في الاستفادة من محاسن التقييم:

– ضرورة توفير الكوادر والكفاءات القادرة على مسايرة التطورات والتحسينات التي يقوم بها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص تطبيق المعايير واللوائح المتعلقة بالقيمة العادلة.

– إعادة النظر من قبل النظام المحاسبي المالي في إدراج الفرق بين قيمة الاهتلاك الأصلي والاهتلاك المحسوب على أساس إعادة تقييم في حساب الإيرادات وذلك من أجل تخطي عدم قبول الزيادة في النتيجة الجبائية.

– إعادة النظر في الوثيقة الصادرة من الإدارة الجبائية التي تنص على عدم قبول زيادة أو نقصان مصاريف الاهتلاك الناجمة عن إعادة التقييم في النتيجة الجبائية.

– العمل على إنشاء منصات إلكترونية لتداول الأصول الملموسة والممتلكات المستعملة للحصول على المعلومة والقياس على معطياتها.

– تنظيم عملية إعادة تقييم قانونية إجبارية من قبل السلطات الجزائرية للتثبيتات والتي قيمتها المحاسبية الصافية معدومة، والتي مازالت تقدم منافع مستقبلية للمؤسسة.

3–آفاق البحث

تعد هذه الدراسة التي تناولت إعادة تقييم التثبيتات وأثره على القوائم المالية، نقترح مجموعة من المواضيع البحثية الجديرة بالدراسة، تتمثل فيما يلي:

– تقييم ونمذجة المخاطر المصاحبة بعدم تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- تأثير تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على صدق البيانات المالية للمؤسسات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية.

- تحديات المراجعة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في المؤسسات المالية الجزائرية.

- أثر تطبيق إعادة تقييم التثبيتات على مؤشرات الأداء التشغيلي للمصاريف الجزائرية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1. أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2004.

2. أنور عبد الخالق صديق، الادراة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الاعمال، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض،1987.

3. جربوع يوسف وحلس سالم، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملى لمعايير المحاسبة الدولية ، الطبعة الاولى، الاردن، 2001.

4. حامد نور الدين ومريم عمارة، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر، القاهرة مصر ،2016.

5. حسين خليل، محمود شحادة، التحليل المالي المتقدم، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر.

6. حسين يوسف قاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية والدولية الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار الثقافة للشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012.

7. حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفقscf والمعايير الدولية، منشورات اكليك،(المجلد 01). الجزائر،2013.

8. خالد احمد على محمود، االقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في أطار المؤسسات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.

9. خلدون ابراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2010.

10. رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية: الجزء الثاني، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2016.

11. رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

12. رندة الدبل، تقييم الشركات العائلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2019.

13. سلمان حسين الحكيم، كتاب تحليل القوائم المالية، مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان، دمشق سوريا،2017.

14. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة، الكويت، 1990.

15. صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف للطباعة ،الجزائر2014.

16. طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، دار الجامعية، الاسكندرية مصر،2003.

17. طلال حجاوي وسالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن،2018.

18. عبد الخالق مطلق الزاوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2011.

19. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار هومة، طبعة الاولى، الجزائر،2011.

20. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان الاردن2007.

21. العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001.

22. عطيه عبد الحي مرعي، اساسيات المحاسبة المالية من منظور المعايير الدولية، ح1، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر، 2009.

23. كتوش عاشور، المحاسبة العامة اصول ومبادئ المحاسبة واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCFديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2013.

24. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار مكتب الجامعي الحديث، مصر، السنة 2002.

25. لخضر علاوي: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRSدروس وتطبيقات محلولة، دار الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012.

26. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير حساباتها، الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010.

27. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

28. محمد بوتين المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة المالية، دار النشر الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر ،2010.

29. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية إدارة – تحليل – تقييم، دار حميثرا للنشر والترجمة ،مصر، 2017 .

30. محمد كمال ابو عجوة، طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، جامعة عين شمس كلية التجارة، القاهرة،2011.

31. محمد كمال عفاته، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2018.

32. محمد مطر، عبد الكريم زواتي، محمد مجيد سليم، المحاسبة المتوسطة: دراسة نظرية وتطبيقات عملية عمان : دار حنين،2001.

33. محمد مطر، موسى السيوطي، الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح، دار وائل، عمان الأردن، طبعة الثانية، 2008.

34. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان الأردن، طبعة 02 ،2009.

35. نعيم دهمش، ابو زرعفاف، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحوا لقيمة العادلة، دار وائل للنشر، الاردن،2006.

36. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2012.

37. هواري معراج، حديدي ادم، مدخل الى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2017.

38. هواري معراج، حديدي ادم، مدخل الى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2017.

39. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017.

40. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2000.

41. وسيم أبو عريش، القاموس الشامل في إدارة البنوك والنقود والمصارف الحديثة، دار من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2016.

42. وليد الحيالي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن،2015.

43. وليد بن محمد الشابي، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان لنشر، الرياض السعودية، ط1، 2014.

44. وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، دار العبيكان ،مصر،2014.

45. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

البحوث والدراسات:

1. وابل بن علي الوابل، المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى ارباح الاستحقاق، الادارة العامة، معهد الادارة العامة، رياض، المجلد 36، العدد 2، اوت 1996.

2. بهلول نور الدين، محرز نور الدين، التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22و 23 ماي 2012.

المقالات والدوريات:

1. فؤاد محمد الليثي، منظور محاسبي لتحديد القيمة العادلة لتقييم شركات قطاع الاعمال العام الخصخصة دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني حلوان : كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان 1993.

2. نعيم دهمش، المعالجة المحاسبية الانخفاض قيمة الأصول المعمرة، مجلة المدقق، العدد 55، الاردن، 2003.

3. نجوى عبد الصمد، الشروط الجديدة لإعادة تقييم الاصول الثابتة. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 03 (العدد 03) ،الجزائر ،2009.

4. توفيق عبد المحسن الخيال، اعادة تقويم الأصول الثابتة بالزيادة في المنشآت المساهمة السعودية الفرص والتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، السعودية، 2012.

5. عبد الله العتيبي، دراسة تحليلية لدوافع ومدى تأثير إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بالزيادة على الأداء المستقبلي للشركات السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة ـ AUJAA، السعودية ،(2012) .

6. عياد السعدي. أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة 02، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر، 2018.

7. أحمد الصالح سباع إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية والأكاديميين والمهنيين. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 11 (العدد 02)، الجزائر، 2018.

8. مروان مباركي وحمزة العرابي. واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى الشركات الصناعية المسعرة في البورصة. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، الجزائر،2018.

9. بلمداني محمد، بعنوان أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ الرويبة ومؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة جلفة، الجزائر، 2020.

10. توفيق عتيق، وعثمان بوزيان، دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية، مجلة المالية & الأسواق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر،2021.

11. عيسى زاوي، دور القياسي المحاسبي بالقيمة العادلة في تحسين القيمة المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن سي أ رويبة، مجلة العدد الاقتصادي جامعة الاغواط، الجزائر، 2021.

12. مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7، سبتمبر 2012.

13. مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1، عرض القوائم المالية، مجله ابحاث اقتصاديه واداريه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2007.

14. مغدوري شهرزاد ودراوسي مسعود، دراسة اثر القيود القياس المحاسبي في جودة القوائم المالية، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2020.

المنشورات والمراسيم والاصدرات:

1. قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

2. قانون رقم 06-24 يتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، مؤرخ في 6 ذي الحجّة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 2006.

3. مرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، يحدد شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة للجمهورية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 2007.

4. مرسوم تنفيذي رقم 90 – 103 مؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 يحدد شروط اعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاستهلاك والواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 الصادر في 04 افريل 1990.

5. مرسوم تنفيذي رقم 93 – 250 مؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 24 أكتوبر سنة 1993، يحدد شروط اعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 69 الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1993.

6. مرسوم تنفيذي رقم 69 – 336 مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1417 الموافق 12 أكتوبر سنة 1996، يحدد شروط إعادة تقييم التثبيتات المادية القابلة للاهتلاك، الواردة في ميزانية المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60 الصادرة بتاريخ 13 أكتوبر 1996.

7. مرسوم تنفيذي رقم 07 – 210 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، يحدد شروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر سنة 2006 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، الجريدة للجمهورية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 2007.

8. مرسوم تنفيذيّ رقم 08-156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 26 ماي 2008.

الرسائل الجامعية:

1. خالد حسين التجاني حسين أثر المعايير المحاسبة في إعادة التقييم الأصول الثابتة دراسة تطبيقية على مؤسسة مخابز وحلويات الأرياف، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة شندى، السودان،2014.

2. سامر وليد سليم إبراهيم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على القوائم والتقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية والمالية قسم المحاسبة، جامعة الاسراء ،عمان،(2016-2015).

3. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

4. سامية تاودورس إبراهيم، دراسة تحليلية لمشكلات تقييم عناصر الاصول وتحديد التزامات بهدف إعداد الميزانية القومية، رسالة دكتوراه، مصر جامعة القاهرة، كلية التجارة: 2001.

5. يامن خليل الزغبي، القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعة الاردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2005.

6. شهد موسى عبد الكريم الصرايره أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية بيان الدخل الشامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء، الاردن، 2015.

7. الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، ورقلة،2009- 2010.

8. محمد العيد عمامرة، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،2021.

9. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر،2015.

10. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتورا ،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2019.

11. حنان قسوم، أثر الافصاح المحاسبي على جوده القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقيه حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة الدكتوراه كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعه فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب :

1. Audrey Bouteley, Louise Wiart, Le Diagnostic financier, Fiche pratique de gestion, UNIOPSS, France, Avril 2008.
2. Claude-Annie Duplat, Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise, Librairie Vuibert, France, septembre 2004.
3. Eduardo Valdivia-Velarde, Ms.Tamara Razin, Balance Of Payments Manual, Sixth Edition Compilation Guide, Publisher: International Monetary Fund, 2014.
4. F. Engel, F. Kletz, Cours de comptabilité générale, Ecole des mines de Paris, Mars 2005.
5. Jet M.Peyard, J.D.Avenel, Analyse financière, Vuibert, 9ème Edition, 2006.
6. Laurent Lévesque, La Normalisation comptable internationale : Un Cadre conceptuel à repenser, Dossier, Novembre 2006.

المقالات والدوريات:

1. Cotter, J, & Zimmer, Asset revaluations and assessment of borrowing capacity. Abacus, _3 1(2), (1995).

2. Fabio, R, S, The Implications Of Asset Revaluations On Matching And Mapping Of Accruals,2016.

3. Herrmann, D. Saudagaran, S., & Thomas, W.The quality of fair value measure for property, plant and equipment. Accounting Forum, 30, 2005.

4. Lin, Y., & Peasnell, K. Fixed asset revaluation and equity depletion in UK. Journal of Business Finance and Accounting, 27(3-4), (2000).

5. Lopes, A. Alexsandro," Empirical evidence on the relation between revaluations of fixed assets and future performance in Brazil", Working Paper, 2008.

6. Md. Tahidur Rahman, Revaluation of Fixed Assets Before IPO: A Study on Textile Industry in Bangladesh,Volume 5, Issue 5, September 2017.

7. Ministre Des finances, circulaire. (2019, 03 20). 02 MF/DGI/DLRF/LF19,Direction General des impôts, Alger.

8. Nouredine ad, bouhafes Rouani, Revaluation surplus and its role in increasing the utility of financial statements in accordance with the Algerian accounting environment - Case study of the company Rouiba Algeria Model, journal Economics and Sustainable Development Review university o.souf, Volume: 04 N°:03,Algeria (2021).

9. Özgür M. ESEN, A. Atilla PEREK, THE REVALUATION MODEL AND ITS EFFECTS ON FINANCIAL STATEMENTS: AN EXAMINATION ON BIST 100 COMPANIES, The Journal of Knowledge Economy & Knowledge Management Volume: XI SPRING, 2016.

10. Robert Obert, Le Nouveau cadre conceptuel de L'IASB, Revue Française de comptabilité, N°439, Janvier 2011.

11. Sayyed Khawar Abbas,A,S,N, Revaluation of Fixed Assets and Future Firm Performance Evidence from Cement Sector of Pakistan, Journal of Computational and Theoretical Nanoscience, Vol. 16, 2233-2236, 2019.

المواقع الالكترونية:

1. **www.asjp.cerist.dz**
2. **www.ar.wikipedia.org**
3. **www.arableasing-dz.com**
4. **www.ao-academy.org**
5. **www.anpcont.org.br**
6. **www.ifrs.org**
7. **www.joradp.dz**
8. **www.kau.edu.sa**
9. **www.saidalgroup.dz**
10. **www.sonelgaz.dz**
11. **www. focusifrs.com**